وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار
تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماسترتحت عنوان

الخيار الاشتراكي للدولة الجزائرية المستقلة دراسة في الرئيس هواري بومدين (1965 – 1978م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
- بوزناد أميرة
- ربوح أحلام

إشراف الأستاذ(ة):
- عسول صالح

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مها عيساوي	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
صالح عسول	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
جودي بخوش	أستاذ مساعد -أ-	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2022 / 2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار
تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

الخيار الاشتراكي للدولة الجزائرية المستقلة دراسة في الرئيس هواري بومدين (1965 – 1978م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
- بوزناد أميرة
- ريوح أحلام

إشراف الأستاذ(ة):
- عسول صالح

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مها عيساوي	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
صالح عسول	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
جودي بخوش	أستاذ مساعد -أ-	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2022 / 2023

شكر وتقدير

الشكر لله عز وجل الذي من علينا وقدرنا على إتمام بحثنا هذا . .

نتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف "صالح عسول" على حسن إشرافه على هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه القيمة .

كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة لقبولهم المشاركة في تقييم هذا العمل .

كما نتوجه بالشكر لكل الأسرة العلمية بقسم التاريخ بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .

وإلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو بعيد .

وإلى هؤلاء جميعا نكرر خالص شكرنا .

مقدّمـــة

دامت الثورة الجزائرية ما يناهز الثمانية أعوام ذاق خلالها الشعب الجزائري مرارة الاستعمار وويلاته، لتتوج هذه الثورة بالانتصار والذي دفع ثمنه الباهض أبناء الجزائر ورجالاتها، ومع طول مدة هذا الكفاح عرفت جبهة التحرير الوطني كيف تنظم وتكافح على جهات متعددة عسكرية، اقتصادية، سياسية ودبلوماسية، محددا أهدافها ومعالمها ووسائلها بوضوح دون استبعاد خيار السلم، وفقا لما جاء في بيان أول نوفمبر 1954 وصولا إلى ميثاق طرابلس 1962م والتي لم تغلق الباب أمام المفاوضات أمام المستعمر الفرنسي الذي رضخ مجبرا على قبول خيار التفاوض مع الوفد المفاوض الممثل لجبهة التحرير الوطني، وذلك بعد إدراك الجنرال شارل ديغول فشل الحل العسكري في الجزائر وحتمية إيجاد حل للقضية الجزائرية، لتبدأ المفاوضات الرسمية بين الطرفين اعتبارا من تاريخ 20 ماي 1961م بمدينة إيفيان الفرنسية، لتختتم بالتوقيع على هذه الاتفاقيات ويتم وقف إطلاق النار بتاريخ 19 مارس 1962م، وجرى الاستفتاء حول تقرير المصير ويعلن بعدها الجنرال شارل ديغول بتاريخ 03 جويلية 1962م اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، ويبدأ بذلك عهد جديد للجزائر المستقلة تخلله عديد الصراعات بين الأخوة حول قضية السلطة والقيادة التي ستستلم الحكم بعد الاستقلال، وتمثلت أطراف النزاع في رجال الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، ذلك الخلاف الذي فجر أزمة صيف 1962م، لينتهي الصراع بتقديم السيد بن يوسف بن خدة لاستقالته، ويتم بتاريخ 20 سبتمبر 1962م انتخاب أحمد بن بلة كأول رئيس للحكومة الجزائري المستقلة، وقد واجهت حكومة أحمد بن بلة تحديات كبيرة في بناء الدولة الجزائرية الحديثة والقضاء على تداعيات الاستعمار، خاصة بعد خروج المعمرين الأوروبيين ما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي والإداري ما استدعى بحكومة أحمد بن بلة لإيجاد حلول سريعة للتحكم والسيطرة على الوضع، ومع سيرورة الأحداث سعى الرئيس أحمد بن بلة لتوحيد السلطة والسيطرة على مؤسسات الدولة، لكنه واجه صراعا مع وزير الدفاع العقيد هواري بومدين، لينتهي هذا الصراع بانقلاب عسكري قاده وزير الدفاع بتاريخ 19 جوان 1965م، سمح له بتقلد زمام السلطة وتنحية الرئيس أحمد بن بلة من منصبه، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة للجزائر المستقلة يقودها العقيد هواري بومدين من تاريخ انقلابه ولغاية وفاته سنة 1978م.

- **أهمية موضوع الدراسة:**

تبدو أهمية الموضوع جلية في التعريف بشخصية العقيد والرئيس هواري بومدين أحد أبرز رموز الجزائر الذي لعب دورا فاعلا في الساحة الجزائرية في فترة الثورة وخلال فترة الاستقلال على حد سواء، حيث تصور لنا هذه الدراسة مرحلة انتقالية من تاريخ الجزائر تشكلت من خلالها معالم الدولة الجزائرية

المستقلة على كافة المناحي والأصعدة، والقصد منها هو إثراء البحث التاريخي من جهة والوقوف عند أهم الأحداث والمحطات التاريخية في مسيرة بناء الدولة الجزائرية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

✓ **الأسباب الذاتية:**

- رغبتنا في التعمق والغوص في جوانب الشخصية القيادية للرئيس هواري بومدين الذي وكما سماه بعض المؤرخين الرجل اللغز.
- معرفة إنجازات الرئيس هواري بومدين خلال فترة حكمه.
- تسليط الضوء على كيفية وصول الرئيس هواري بومدين وتقلده لقمة هرم السلطة في الجزائر

✓ **الأسباب الموضوعية:**

- معرفة أهم الخيارات الاشتراكية التي طبقها الرئيس هواري بومدين أثناء فترة حكمه والمتجسدة في الثورات الثلاث "الزراعية، الصناعية والثقافية".
- تتجسد أهمية الموضوع في كونه يدرس فترة حكم حساسة ومهمة من تاريخ الجزائر.
- دراسة أهم المعارضات التي واجهت نظام الرئيس هواري بومدين وكيفية تصدي هذا الأخير لها.

- **الإشكالية:**

برزت عديد الأسماء لمناضلي ثورة التحرير الجزائرية ومع اختلاف توجهاتهم السياسية والعسكرية، إلا أن الهدف الذي جمعهم تحت راية واحدة هو نيل الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، وتطهير البلاد من والوجود الاستعماري، ومن بين هذه الأسماء التي ألهمت الجزائريين بكاريزما ثورية وسياسية وقومية صارمة لا مكان فيها لخيانة الوطن أو الفساد شخصيته محمد بوخروبة المعروف هواري بومدين.

وانطلاقا من هنا نطرح الإشكال التالي:

- ما مدى مساهمة هواري بومدين أثناء الثورية التحريرية وبعد الاستقلال وما مدى انعكاساتها وتأثيرها على أوضاع البلاد سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا خلال فترة حكمه؟

وضمن هذه الإشكالية تناولنا مجموعة من التساؤلات الفرعية تمثلت في:

- من هو محمد بوخروبة؟
- فيما تمثلت أبرز محطات حياته من النشأة إلى التعليم؟

- كيف التحق بالثورة؟
- فيما تمثل نشاطه أثناء التحاقه بصفوف الثورة؟
- ما هي المكانة التي حظي بها هواري بومدين مقابل مساهمته في الثورة؟
- ما هي الأسباب التي دفعته للقيام بالانقلاب العسكري ضد الرئيس أحمد بن بلة؟ وكيف كانت نتائج هذا الانقلاب؟
- فيما تمثلت الخيارات الاشتراكية الكبرى في عهده؟
- ما هي أسباب تشكل المعارضات السياسية المناوئة لنظام هواري بومدين؟ وكيف قام بمواجهتها؟
- ما هي أسباب وفاته؟

- **خطة البحث:**

وللإجابة عن الإشكالية قسمنا موضوع بحثنا إلى مقدمة، فصل تمهيدي، ثلاث فصول وخاتمة.

- في المقدمة قمنا بتقديم عرض تمهيدي عن موضوع الدراسة.
- أما الفصل التمهيدي فقد عنوناه بـ: أوضاع الجزائر العامة غداة الاستقلال والذي اندرج تحته ثلاث عناوين فرعية متمثلة في الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الثقافية غداة الاستقلال.
- أما الفصل الأول عنوناه بـ: اعتلاء هواري بومدين سادة الحكم، والذي اندرج تحته أربعة عناوين فرعية، أولها تكلمنا فيه عن مولد ونشأة الرئيس هواري بومدين، والثاني تحت عنوان الحياة العلمية لهواري بومدين ونشاطه قبل الثورة، والثالث بعنوان التحاق هواري بومدين بالثورة، والرابع تحت عنوان انقلاب 19 جوان 1962م.
- أما الفصل الثاني فقد عنوناه بـ: الخيارات الكبرى للرئيس هواري بومدين في ظل الخيار الاشتراكي والذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث عناوين فرعية هي كالتالي تباعا الاختيارات السياسية، الخيارات الاقتصادية، الخيارات الاجتماعية والثقافية.
- والفصل الثالث والأخير فقد عنوناه بـ: الصعوبات التي واجهت نظام الرئيس هواري بومدين والمتمثلة في المعارضة بأنواعها من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المعارضة البربرية، والمعارضة الإسلامية، والشق الثالث من هذا الفصل عنوناه بوفاة الرئيس هواري بومدين.
- وختاما قمنا بصياغة خاتمة لموضوعنا والتي توصلنا فيها إلى مجموعة من النتائج حاولنا من خلالها البلورة والإلمام بجميع جوانب دراستنا.

- **المناهج المتعبة في الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا هذه على منهجين هما:

✓ **التاريخي الوصفي:** استخدما هذا المنهج قصد رصد المعلومات التاريخية وترتيبها ترتيبا كورونولوجيا مع وصف الأحداث التي عايشها الرئيس هواري بومدين ومعرفة مدى إسهاماته.

✓ **المنهج التاريخي التحليلي:** من خلال تحليلنا للمعلومات والمعطيات التاريخية للدور الذي لعبه هواري بومدين أثناء الثورة وبعد الاستقلال قصد الوصول للوقائع التاريخية وخطوات بنائه للدولة الجزائرية الحديثة.

- **أهم المصادروالمراجع:**

اعتمدنا في بحثنا على جملة من المصادر والمراجع نذكر منها:

أ. المصادر:

اعتمدنا في دراستنا على العديد من المذكرات الشخصية نذكر منها: مذكرات الطاهر الزبيري "نصف قرن من الكفاح"، مذكرات لخضر بورقعة "شاهد على اغتيال الثورة"، مذكرات الشاذلي بن جديد، ومذكرات أحمد طالب الإبراهيمي "هاجس البناء"، والتي أفادتنا كثيرا في إبراز بعض الحقائق والجوانب والمواقف التي قاهم بها الرئيس هواري بومدين، وأيضا كتاب محمد صالح شيروف "هواري بومدين رحلة أمل واغيال حلم"، دون أن ننسى كتاب (Algérie Histoire Contemporaine 1830-1988) لكاتبه بنجامين ستورا (Benjamin Stora).

ب. المراجع:

هي كثيرة ومتعددة بين كتب ومجلات ورسائل جامعية نذكر منها: سعد بن البشير العمامرة "هواري بومدين الرئيس القائد (1932-1978م)"، ومحي لادين عميمور "أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى"، رايح لونيسي "الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين" والذي استعنا به في المعارضة بأنواعها، أما عن الرسائل الجامعية فاعتمدنا على العديد أهمها مذكرة دكتوراه قواسمية عبد الكريم "الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (1962-1978م)".

- **الصعوبات التي واجهت الدراسة:**

من خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا بعض الصعوبات نذكر منها:

- صعوبة الحصول على مصادر تخص قضية الحركات المعارضة لنظام الرئيس هواري بومدين.
- غزارة المعلومات ما أدى إلى اختلاف الآراء بين مؤيدين ومعارضين لسياسة هواري بومدين ما دعانا لمحاولة التزام الحياد والتزام الموضوعية في كتابة بحثنا.

الفصل التمهيدي

أوضاع الجزائر العامة

غداة الاستقلال

المبحث الأول: الوضع السياسي:

صاحب الثورة الجزائرية عدة صراعات داخلية بين صفوف القادة[1]، وقد تراكمت أسباب الصراع مع عقد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الذي انعقد في 16 ديسمبر 1959م بحضور وزراء الحكومة المؤقتة، قادة هيئة الأركان العامة، أعضاء مجالس الولايات وأعضاء فيديرالية فرنسا، تونس والمغرب الذين بلغ عددهم 52 عضوا[2]، والذي انتقد من خلاله قادة الجيش لاسيما الثلاثي (هواري بومدين، علي منجلي، قائد أحمد[3])، انتقدوا عمل الحكومة المؤقتة[4].

وبعد مناقشات دامت 33 يوما بين الأطراف السابق ذكرها تم الخروج بالقرارات التالية:

- تأسيس حكومة مؤقتة.
- إنشاء هيئة أركان عامة.
- تشكيل لجنة وزارية للحرب.

وتم اختيار العقيد هواري بومدين لقيادة هيئة الأركان العامة وتعيين كل من علي منجلي، قائد أحمد، وعز الدين زرادي معاونين له، ليتولى العقيد هواري بومدين مهامه بتاريخ 23 جانفي 1960م متخذا من بلدة غار الدماء[5] مقرا له، أين قام بإعادة تنظيم الجيش على الحدود وتوحيده تحت لواء هيئة الأركان العامة[6].

فمع التوقيع على اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار بتاريخ 19 مارس 1962م بدأت أزمة خطيرة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة عرفت بأزمة صائفة 1962م[7]، خلفت هذه الأزمة ثلاث عناصر سياسية متمثلة في كل من هيمنة الأركان برئاسة هواري بومدين، الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة،

---

[1]- سمير بن سعدي: أزمة صائفة 1962م واجتماع ما بين الولايات بزمورة 24-25 جوان 1962، مجلة البحوث التاريخية، مجلد 05، جامعة آكلي محند الجزائر، ص431.

[2]- حكيمة شتواح: الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة بطرابلس وأزمة صائفة 1962م، مجلة دراسات الجزائر والعالم، المجلد 02، العدد 05، 2017، ص05.

[3]- ولد في 17 ماي 1924م بتيارت، درس في مدرسة عين الكرمة بتيارت، كرس شبابه لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 1951م، انتهب مستشارا بلديا لرئيس بلدية تيارت، التحق بالمقاومة سنة 1955م، ليتولى بعد ذلك مهمة محافظ سياسي للمنظمة الثامنة للولاية الخامسة (وهران) سنة 1958م، عين في مركز قيادة الولاية الخامسة كمساعد للعقيد هواري بومدين، وفي 1960م تولى أمانة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، ليتولى منصب وزير ثم معارض بعد الاستقلال. (للمزيد أنظر: عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962م)، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص271.

[4]- سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد (1932-1978م)، ط1، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 1997، ص29.

[5]- مدينة تونسية تابعة لمحافظة جندوبة على الحدود الجزائرية كانت تستخدم كمقر للقيادة العامة لجبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير (1958-1962م).

[6]- مريم شويحات: الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة، مجلة قضايا وتاريخية، ع01، 2016، ص234.

[7]- سمير بن سعدي: المرجع السابق، ص431.

وقادة جيش التحرير بالداخل الذين كان لهم تحفظات كثيرة على سلوكيات وتصرفات المسؤولين في الخارج سواء عسكريين أو سياسيين وذلك كما صدر منهم من أخطاء وتجاوزات في حق الثورة الجزائرية[1].

وقد ظهر الانقسام بين القيادات الوطنية مع بداية جلسات اجتماع طرابلس المنعقد بتاريخ 27 ماي إلى 27 جوان 1962م[2]، والتي تلخص جدول أعماله في نقطتين هما:

- مناقشة وإثراء برنامج طرابلس والمصادقة عليه.
- انتخاب المكتب السياسي الذي يتولى السلطى بعد الاستقلال[3].

حيث تم خلال هذا الاجتماع الذي ترأسه محمد الصديق بن يحي[4] ونائبه علي كافي[5]، المصادقة والموافقة على برنامج طرابلس، لكن تعذر الاتفاق على القيادة السياسية الجديدة التي ستتسلم السلطة بعد الاستفتاء[6]، حيث اقترح أحمد بن بلة قائمة تضم سبعة أسماء وهم السجناء الخمس (أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط)، بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج بن علا، ومقابل ذلك اقترح كريم بلقاسم قائمة تضم تسع أسماء وهم السجناء الخمس بالإضافة إلى الباءات الثلاث ومعهم سعد دحلب[7].

ولكن أشغال الجلسة الأخيرة اليوم الخامس من جوان 1962م بطرابلس انفضت بعد مناوشات كلامية حادة أدت إلى فشل اقتراح حلول حول تشكيلة المكتب السياسي[8].

وبهذا فإن المجلس الوطني للثورة لم يختتم أشغاله رسميا، ولم ينتخب أي هيئة سياسية، مما زاد من حدة الأزمة، وانعدم أصل تسويتها بالطرق السلمية[9].

---

[1]- الهادي أحمد ورواز: العيد محمد شعباني "الأمل... والألم"، دار هومة، 2003، ص83.

[2]- هني بشرة أحمد، لزهر بديدة: الجزائر المستقلة وطموح بناء الدولة السياسية (1962-1963م)، المجلة التاريخية الجزائرية، مجلد 05، ع02، ص858.

[3]- سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص40.

[4]- سياسي جزائري ولد في مدينة جيجل 1932م، ناضل في صفوف الاتحاد العام للطلبة المسلمين في الجزائر، وانتخب رئيسا لها في 1955م، برز كمفاوض ودبلوماسي بعد ترأس بن يوسف بن خدة الحكومة المؤقتة، توفي عام 1982م. (للاستزادة ينظر: موسوعة كوامي (1956-1963م)، تر: جيلالي خلاص، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص137.

[5]- ولد في 1928 سكيكدة، عقيد في جيش التحرير الوطني، التحق بالمقاومة بالجبال في الشمال القسنطيني، شارك في هجومات ماي وجويلية وأوت 1955م، كما شارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد المنطقة الثانية، قائد الولاية الثانية (1957-1959م)، بعد الاستقلال احترف الدبلوماسية، ليتولى بعد ذلك المنظمة الوطنية للمجاهدين وبدأ بنشر مذكراته. (للاستزادة ينظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص280).

[6]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص506.

[7]- محمد شبوب: اجتماع العقداء العشرة من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م، (ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية، جامعة وهران، 2010، ص78-79.

[8]- ربيحة زيدان محامي: جبهة التحرير الوطني FLN، جذور الأزمة، دار الهدى، 2009، ص151.

[9]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999، ص204.

وفي ظل هاته الصراعات التي زادت من حدتها نشاط المنظمة العسكرية السرية (ONS) التي استأنفت سياسة الأرض المحروقة التي كانت تمارسها خاصة بعد إذاعة خطاب الجنرال شارل ديغول بتاريخ 08 جوان 1962م، والذي جاء على النحو التالي: "لم يبقى إلا ثلاثة وعشرون يوما لكي يجد المشكل الجزائري حله الجذري... لكي تحكم الجزائر نفسها بنفسها"، أين ضاعف الإرهاب البائس للمتطرفين من حدته وشراسته، كلما اقترب تاريخ الأول من جويلية[1].

لتجاوز الأزمة بين صفوف القادة خطوة اللاعودة فبتاريخ 30 جوان 1962م أقالت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان العامة منددة بكل الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاث لهيئة الأركان العامة السابقة على حد قول ممثليها، وتجريد العقيد هواري بومدين والرائدين علي منجلي وقائد أحمد من رتبهم مع رفض كل أمر صادر عنهم[2]، وقد كلف الرائد موسى بن أحمد[3] بقيادة أركان الجيش بالنيابة، إلا أن هواري بومدين واصل مهامه دون الرضوخ لقرارات الحكومة المؤقتة[4].

ومع احتدام الصراع حول من يتولى السلطة ظهر تحالف بين هواري بومدين وأعضاء المكتب السياسي المتشكل في مدينة تلمسان بزعامة أحمد بن بلة خصوم الحكومة المؤقتة[5]، وفي هذا السياق عقد التحالف بين الطرفين مما أعطى لهواري بومدين غطاءً سياسيا له وزنه للتغلب على الحكومة المؤقتة[6]، حيث يقول أحمد بن بلة في مذكراته حول إقالة هيئة الأركان أنه عند التحاقه بطرابلس عارض قرار الإقالة واعتبره قرارا خاطئا انتقلت من خلاله الحكومة المؤقتة للعمل ضد جيش التحرير الوطني، وذلك من خلال عزل العقيد هواري بومدين واثنين من مساعديه[7].

---

[1]- علي هارون: خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962م، تر: الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص35-36.

[2]- علي هارون: المصدر نفسه، ص80-81.

[3]- ضابط سام في جيش التحرير الوطني، ولد في 02 جويلية 1920 بوهران، ناضل في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، شارك في انتخاب 1953م، لينظم لصفوف جيش التحرير الوطني في 1956م، وفي 1960م تقلد مهمة قيادة القوات المسلحة بالحدود الشرقية "تونس"، ثم صار عضوا في النخبة العسكرية، عين بعد إقالة هيئة الأركان من قبل بن يوسف بن خدة كقائد لأركان الجيش لكن هذا القرار لم ينفذ، إنحاز إلى المعارضة بعد الاستقلال، توفي في أفريل 2004. (للاستزادة أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص65).

[4]- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962م)، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، 2007، ص92-93.

[5]- أحمد بن مرسلي: دراسة شخصية هواري بومدين، مجلة المصادر، العدد 01، ص116.

[6]- عبد الحميد براهيمي: في ظل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر (1958-1999م)، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص58.

[7]- أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، ص138.

ومع اشتداد الخلاف لم يقدم أي طرف من الأطراف المتنازعة أية تنازلات، فأحمد بن بلة ينادي من تلمسان بأنه هو الممثل الحقيقي للحكومة المؤقتة، وكريم بلقاسم يرى نفس الفكرة من تيزي وزو، في حين أن بن يوسف بن خدة ومن بقي معه في العاصمة يعتبرون أنفسهم هم الحكومة المؤقتة الشرعية[1].

ليتم بتاريخ 01 جويلية 1962م إجراء الاستفتاء حول الاستقلال وبعد التصويت من قبل الجزائريين، أين صوتت الأغلبية الساحقة بالإجماع لصالح الاستقلال، ليعلن الجنرال شارل ديغول رسميا استقلال الجزائر بتاريخ 03 جويلية 1962م[2].

لقد كان للخلافات التي تخللت العمل الثوري من القادة تداعيات على جزائر الاستقلال من خلال تتابع الأحداث التي توالت على النحو التالي:

فبعد إعلان الاستقلال زحف هواري بومدين بقواته العسكرية على كل من قسنطينة والأوراس ووهران، لتتطور الأحداث بالدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع الولاية الثالثة والرابعة[3]، ليصل أحمد بن بلة الجزائر بتاريخ 05 جويلية 1962م قادما من تلمسان ليتخذ بعد ذلك من الإقامة "فيلا جولي"[4] مقرا له، ثم يعلن بتاريخ 22 جويلية 1962م تأسيس المكتب السياسي المشكل من سبعة أعضاء هم "أحمد بن بلة، محمد خيضر، رابط بيطاط، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمدي السعيد[5]، الحاج بن علا[6]، ليتم إصدار الأوامر للتوجه نحو العاصمة لقادة الولايات المؤيدة لهيئة الأركان العامة للجيش، أين كانت قوات الولاية الرابعة متمركزة في العاصمة، لتشهر كل فئة سلاحها في وجه الأخرى، وباتت مخاطر الحرب الأهلية تدق الأبواب، وهنا خرج الشعب بجموعه الغفيرة وأقام من أجساده حواجز بين القوات المتصارعة مرددا هتافات واحدة "سبع سنين بركات"[7].

---

[1]- محمد العيد مطمر: الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين نموذجا)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار عنابة، ص180.

[2]- Hubert Beure, Méry: sieze années a la téte de l'armée le monde, 28 décembre 1978, P04.

[3]- هني بشرة أحمد: المرجع السابق، ص861.

[4]- محمد العيد مطمر: المرجع السابق، ص181.

[5]- ولد في 1912م بتيزي وزو، ضابط صف سابق بالجيش الفرنسي، كان معلم زاوية، مساعد كريم بلقاسم في الولاية الثالثة، شارك في مؤتمر الصومام، وأصبح عضوا مستخلفا في المجلس الوطني للثورة، تقلد رتبة عقيد، قاد في أفريل 1958م مجلس التنظيم العسكري، عين وزير لقدماء المجاهدين وضحايا الحرب في حكومة أحمد بن بلة الاولى في 1963، توفي بتاريخ 06 ديسمبر 1994. (للمزيد أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص317).

[6]- عبد الكريم قواسمية: الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة (1962-1978م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية التحريرية، جامعة سيدي بلعباس، 2018، ص72.

[7]- محمد العيد مطمر: المرجع السابق، ص181.

وبتاريخ 07 أوت 1962م، قدم بن يوسف بن خدة استقالته واعترف بالمكتب السياسي الموجود في تلمسان[1].

لينتهي بذلك دور الحكومة المؤقتة الجزائرية [2]، ثم جاء الاستفتاء على الدستور والذي تم خلاله انتخاب أحمد بن بلة كأول رئيس للجمهورية ولكن القيادة ظلت جماعية بين كل من أحمد بن بلة وهواري بومدين[3].

وقد واجه الرئيس أحمد بن بلة خلال فترة حكمه صراعات عدة وذلك لما شهدته التشكيلة الحكومية من عدم استقرار، لتتوالى ثلاث تشكيلات حكومية مع التغيير في أعضائها، حيث تشكلت الحكومة الأولى 1962/09/26م، والثانية بتاريخ 193/09/19م، والثالثة بتاريخ 1964/12/05م أين سعى الرئيس أحمد بن بلة لإبعاد خصومه بذكاء[4].

وقد تميزت مرحلة حكم الرئيس أحمد بن بلة بعدة تغيرات سياسية نذكر منها:

- بروز ثلاث تيارات إيديولوجية متصارعة هي:
- تيار اشتراكي يدعو إلى بناء مجتمع اشتراكي في صالح الجماهير الكادحة وتحويل الثورية الجزائرية إلى ثورة اجتماعية.
- تيار رأسمالي ليبرالي[5].
- تيار رأسمالية الدولة الوطنية والذي بهدف لبناء دولة وطنية مركزية تعمل على تحقيق تراكم رأسمالي سريعة واقتصاد مبني على التخطيط المركزي[6].

---

[1]- زهير إحدادن: المصدر السابق، ص97.

[2]- شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1962، ص191.

[3]- لطفي الخولي: عن الثورة وفي الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين سنوات 1965، 1966، 1974، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص45.

[4]- ربيحة زيدان محامي: المصدر السابق، ص174.

[5]- مشتق من كلمة ليبرالية وهي مذهب رأسمالي ينادي بالحرية المطلقة في السياسة والاقتصاد وكل مناحي الحياة، وينادي بالقبول بأفكار الغير وأفعاله حتى ولو كانت متعارضة مع أفكار المذهب وأفعاله، واشتقت هذه الكلمة (LIBER) التي تعني الحر وغير المقيد بقيود، وغير الملتزم بأي التزام، وهي الحرية المطلقة دون قيود. (للمزيد أنظر: رأفت صلاح الدين: وسقط صنم الليبرالية، مبدعون للنشر والتوزيع، دبي، 1990، ص02-03).

[6]- منال كواشي: دور النخبة السياسية الحاكمة في بناء الدولة (الجزائر نموذجا)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 03، العدد 01، 2021، جامعة الجزائر 03، ص492.

- الخلافات الحدودية بين الجزائر وجيرانها خاصة مع المغرب والتي وصلت حد الاشتباكات المسلحة على الحدود الغربية، فقد نشت نزاع خطير بين الجزائر والرباط في أكتوبر 1963م[1]، وهي ما عرفت بحرب الرمال[2].
- اشتداد المعارضة على نظام أحمد بن بلة، وتمرد حسين آيت أحمد بمنطقة القبائل منذ 09 جويلية 1963م[3]، فضلا عن كريم بلقاسم الذي نظم عدة تجمعات شعبية مع محمد بوضياف في تيزي وزو وبجاية وبرج بوعريريج لتحريض جيش الداخل على جيش الحدود واتهام أحمد بن بلة بالدكتاتورية[4] والتسلط[5].
- صدور دستور الجزائر الأول 1963/09/08م، وهو المرجعية لكل دساتير الجزائر قبل سنة 1989م، والذي جعل من حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الطلائعي الوحيد الذي يقود الجزائر[6]، وكذا صدور ميثاق الجزائر سنة 1964م الذي وضح الإطار النظري لبناء الدولة الجزائرية وتشكيل الأرضية الإيديولوجية التي استند عليها أحمد بن بلة، وقد سمي هذا الميثاق بميثاق الجبهة أو ميثاق الجزائر[7].

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي:

بعد مضي 132 سنة من السيطرة الاستعمارية على الجزائر وبعد ثورة عنيفة دامت ما يقارب 08 سنوات[8]، كان لها تأثير على كافة المجالات خاصة الجانب الاقتصادي، حيث كان اقتصاد الجزائر يعاني من مشاكل معقدة وخطيرة لارتباطه بالاقتصاد الفرنسي من جهة، وسحب رؤوس الأموال الفرنسية والأوروبية المستمثرة في الجزائر من جهة أخرى، ففي سنة 1962م قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـ500 مليون فرنك، وذلك نتيجة لمغادرة المعمرين الأوروبيين للتراب الوطني، تاركين وراءهم العديد من المؤسسات المخربة والآلات المعطلة، حتى الوثائق والمستندات لم تسلم وطالها الحرق والإتلاف، مما أدى

---

[1]- شارل روبير آجيرون: المصدر السابق، ص199.

[2]- حرب اندلعت بين المغرب والجزائر عام 1963م بسبب مشاكل حدودية استمرت لأيام معدودة، وانتهت بواسطة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ولكنها خلفت توترا مزمنا في العلاقات المغربية الجزائرية (ينظر: http://m-marefa.org)

[3]- إبراهيم بن عبد المومن: صفحات منسية من تاريخ قادة اثورة الجزائرية الحاج بن علا (1923-2009)، مجلة الإنسان والمجال، مجلد 08، العدد 01، جوان 2022، جامعة أم البواقي، ص189.

[4]- هي نمط من أنماط الحكم يقصد به نظام الحكم الذي تتركز فيه كل السلطات بيد حاكم فرد يتولى السلطة بطريقة غير وراثية وعن طريق القوة (ينظر صالحي رابح :المكمل في مفاهيم ومصطلحات وشخصيات تاريخية ،ط5 ،دار خليفة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر).

[5] الطاهر الزبيري: نصف قرن من الكفاح، ط1، الشروق دار الصحافة فريد زويوش، القبة، الجزائر، 2011، ص75.

[6]- منال كواشي: المرجع السابق، ص492.

[7]- لطفي الخولي: المرجع السابق، ص63.

[8]- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، ص209.

إلى تعطل دورة الإنتاج[1]، إضافة إلى السياسة الاستعمارية التي دمرت البنية التحتية والهياكل الاقتصادية وسياسة الأرض المحروقة[2] التي انتهجتها منظمة الجيش السري التي ظهرت غداة الاستقلال[3].

فمع نهاية الاستعمار كانت الزراعة والخدمات تمثل 73% من إجمالي الإنتاج، و20% من الإنتاج الصناعي يمثل مدخلاته الصناعات الثقيلة، في حين نجد الصناعة الغذائية تستحوذ على 45% من إجمالي الإنتاج في القطاع الزراعي[4].

أما القطاع الصناعي فكان يمثل 28% من الإنتاج الكلي ونصفه ليس إلا تحويل بسيط للمنتوجات الزراعية، إضافة إلى نقص اليد العاملة القادرة على تشغيل التجهيزات الصناعية الاستعمارية مما جعل الفلاحين والعمل يقومون تلقائيا بتسيير تلك الوحدات الإنتاجية حتى لا يتوقف الإنتاج، نظرا للفراغ الحاصل في السلطة محاولين القضاء على الأعمال الإرهابية وتحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد، خاصة مع انخفاض الودائع لدى البنوك والحسابات البريدية وتجميد الحركة التجارية[5]، وعجز المؤسسات الجزائرية على تغطية حسابات التجهيز للقطاعات الثلاث (زراعة، صناعة، تجارة)، نظرا لتزيف الأموال الذي حصل بعد سحب الأوروبيين والمعمرين لأموالهم[6].

هذه الوضعية التي وجب على أول حكومة جزائرية أن تواجهها وكان هذا النجاح مرهونا بمدى قدرة الرئيس أحمد بن بلة على جمع كل الطاقات الحية في البلاد لمواجهة هذا الوضع[7]، وذلك عن طريق وضع مشروع تنمية اشتراكي عاجل للبلاد يهدف إل تأهيل العاطلين وإدماج اللاجئين والمجاهدين وإخراج البلاد من تبعيتها وتخلفها الاقتصادي[8].

وذلك من خلال وضع أنظمة في إدارة الوحدات الاقتصادية وهي كالتالي:

---

[1]- عيسى بن علية: تطور المؤسسات الاقتصادية في الجزائر حتمية تطبيق الحكم الراشد، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص49.

[2]- هي إستراتيجية عسكرية تعمل على تدمير كل شيء قد يكون ضعيف للعدو قصد اجباره على التراجع، وقد اتبعها الجنرال بيجو في الجزائر، حيث قام بعمليات إحراق المحاصيل الزراعية وردم الآبار المائية لاستنزاف روح المقاومة الجزائرية (ينظر: عبد القادر سالاماتي: سياسة الأرض المحروقة وآثارها على المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر (1830-1847م)، مجلة دراسات، مجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2018، ص06.

[3]- العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص213.

[4]- فريد عبة: تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 20، ديسمبر 2016، جامعة بسكرة، ص190.

[5]- بناجمين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962-1999م)، تر: صباح ممدوح كعوان، دمشق، ص12.

[6]- مطمر العيد: المرجع السابق، ص191.

[7]- العربي الزبيري: المرجع السابق، ص213.

[8]- راح لونيسي، بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (183-1989م)، ح2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص60.

- التسيير الذاتي: حيث تم تشكيل لجان لتسيير المشاركة في الشركات الفرنسية التي تركها المعمرون والتي تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964م، وكذلك العمل على إصلاح القطاع الزراعي بشكل جذري خاصة وأن 70% من السكان يعملون في الزراعة[1]، وذلك بإصدار مراسيم مارس 1963م المتعلقة بنظام التسيير الذاتي في مجال الزراعية، حيث أصبح نظام التسيير الذاتي يمثل تقريبا نصف ما كان يمتلكه الأوروبيين وأصبح يضم حوالي 782 هكتار من الأراضي الزراعية مقسمة إلى وحدات انتاجية[2].
- إنشاء شركات وطنية: مثل شركة سوناطراك، وشركة الوطنية لإنتاج الحديد والصلب (SNS)، والشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات، وذلك بموجب مرسوم 31 ديسمبر 1963م[3].
- إنشاء دواوين وطنية: بهدف تنشيط عمل القطاع الصناعي (الديوان الوطني للتسويق، الديوان الوطني للسياحة، الديوان الوطني للنقل) مع فتح مجالات للبيع بالتجزئة[4]، وتم كذلك فتح حوالي سبعة مراكز للخياطة بهدف تكوين للمرأة الجزائرية، إضافة إلى فتح مدرسة لصنع الأحذية لتعليم مهنة ضريفة تحفظ للإنسان كرامته، وقامت كذلك الحكومة بإعطاء رخصا لفتح مقاهي ومحلات تجارية مع تقديم رخص لسيارات الأجرة[5].
- تأميم الأملاك الاستعمارية: أين لجأت الحكومة الجزائرية ومنذ سنة 1962 بتطبيق سياسة التأمينات على المؤسسات الصناعية والمنجمية، إضافة إلى المزارع الشاغرة، فمع قدوم سنة 1965م أممت الحكومة 69 منجما للحديد والرصاص والزنك، وأطلقت بعد ذلك عملية استرجاع مصانع الشحم "الزيوت"، وأنشأت مصانع في قطاع الصناعة مثل شركة إدارة وتطوير مصانع السكر، والشركة القومية للشحوم، ما تم تأميم المطاحن والمصانع التي تنتج المواد الغذائية[6]، أما عن الجانب الزراعي فتم تأميم كل الأراضي الزراعية وإقامة مزارع مسيرة عن طريق جماعات الفلاحين والعمال الزراعيين[7]، حيث مع رئيس الحكومة أحمد بن بلة في حديثه للصحافي "روبير ميرال" أن المستعمرات

---

[1]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: الجزائر في عهد هواري بومدين (1965-1978م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الموصل، 2007، ص18-19.

[2]- جمال بلفردي: حكومة الرئيس بن بلة الأولى الخيار الاشتراكي لتسيير الدولة الجزائرية سبتمبر 1962، ستمبر 1963م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التأريخية، العدد 09، جامعة حمة لخضر، الوادي، ص109.

[3]- ربيحة زيدان محامي: المصدر السابق، ص174-175.

[4]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص22-23.

[5]- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص392-393.

[6]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص22-23.

[7]- جمال بلفردي: المرجع سابق، ص106.

التي أممت كما كانت أملاك الدولة أصبحت مهمة تسييرها للعمل ولا تتدخل الدولة إلا في عملية الإنتاج بصفتها المستثمر والمنظم[1].

وقد اهتدى فيما بعد الرئيس الحكومة أحمد بن بلة إلى استثمار الثروات الطبيعية والطاقوية والمعدينة وتنظيم التجارة والاستثمارات[2].

- السياسات العقارية: في تلك الفترة بدأت الحكومة الجزائرية بتغيير الهياكل الفلاحية التي خلفها الاستعمار الفرنسي، وذلك من خلال صياغة تشريعات تتكيف وأهدافه التنمية في إطار الاختيار الاشتراكي الذي تشكل بعد تطبيق نظم التسيير الذاتي لأجل ضمان استغلال الأراضي التي تركها المستعمرون[3]، فقد كانت مهمة رئيس الحكومة الجزائرية أحمد بن بلة وأعضائها شاقة لوضع الأسس الأولى للاقتصاد مزهر، وقادر على التكفل بالحاجيات الهائلة للأمة ناشئة ومتعطشة للالتحاق بركب الأمم الحرة والمتطورة ديمقراطية[4].

فلقد شهد الوضع الاقتصادي للجزائر ما بين 1962-1965م تطورا بطيئا في جانب الزراعة في مجال إنتاج الحبوب والخضروات والحمضيات، أما إلى قطاع الإنتاج الحيواني فقد تطور هو الآخر خلال سنوات اللاحقة للاستقلال، أما الإنتاج الصناعي فقد شهد تطور كبير انعكس على نظم العائدات والإنتاج[5].

المبحث الثالث: الوضع الاجتماعي والثقافي:

خلفت المرحلة الاستعمارية بالجزائر نظاما استدماريا عمل على تفكيك وطحن البنية الاجتماعية التي كانت قائمة وجردها من كل مقوماتها الاجتماعية التي ترتب عنه آثار سلبية عميقة على القدرة الذهنية للفرد الجزائري[6]، حيث ورثت الجزائر غداة الاستقلال مشاكل اجتماعية كتركة استعمارية[7]، وتمثلت هذه المشاكل في:

---

[1]- مراد مولاي الحاج: واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، مجلة دراسات افي التنمية والمجتمع، مجلد 02، العدد 02، جامعة وهران، 2015، ص03.

[2]- أوسليم عبد الوهاب: مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي-جوان 1962م، مجلة الخلدونية، مجلد 06، الدد 01، جامعة تيارت، ص1962.

[3]- فريد عبة: المرجع السابق، ص191.

[4]- مراد مولاي حاج: المرجع السابق، ص04-05.

[5]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص22-23.

[6]- محمد المهدي بن عيسى: المجتمع والتنمية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، جامعة ورقلة، 2010، ص21.

[7]- جمال بلفردي: المرجع السابق، ص104.

1. البنية الاجتماعية والسكان:

سعت فرنسا إلى تمزيق البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وتمزيق الروابط الأسرية والعلاقات العائلية وتشتيها ونشر العادات والتقاليد الغربية بين أفراد المجتمع، مع فرض سياسة تدميرية على الجزائريين[1]، فغداة الاستقلال لم تكن البنية الاجتماعية الجزائرية واضحة المعالم، ولم تكن هناك طبقات مهيكلة لكن رغم ذلك أمكن تقسيم البناء الاجتماعي إلى قسمين رئيسيين، تضم الأولى العمال الفلاحين والعاطلين عن العمل سواء كانوا في الريف أو المدينة، وهم يشكلون الأغلبية الساحقة للشعب، والفئة الثانية تمثلها البورجوازية الصغيرة والتي بدأت تتبلور شيئا فشيئا وأصبحت تتطلع إلى السيطرة على جهاز الدولة واستحواذ السلطة لصالحها[2].

هذه البنية التي كان لها تأثير على السكان، فقد عرف النمو السكاني تباطئا كبيرا بسبب الأوضاع السائدة وتدهور المستوى المعيشي والهجرة نحو الخارج[3]، حيث خلف الاحتلال الفرنسي سقوط مليون ونصف مليون من الشهداء، بالإضافة إلى هدم الآلاف من البيوت وأكثر من مليوني شخص وضعوا في المحتشدات[4]، ناهيك عن وجود 500 ألف لاجئ في تونس والمغرب، يضاف إليه 400 ألف معتقل سياسي و400 ألف مهاجر نحو فرنسا[5]، ولكن وبالرغم من كل هذه الظروف فإن عدد السكان تزايد بشكل ملحوظ حيث بلغ المعدل 3.4% وهذا ما يدل على ارتفاع معدلات الولادات قياسا بمعدل الوفيات، وفي هذا زيادة طبيعية في عدد السكان خلال هذه الفترة، حيث بلغ عدد السكان في الجزائر عام 1960م حوالي 10 مليون نسمة، ليبلغ سنة 1965م حوالي 11.92 مليون نسمة[6]، ما دفع السلطات الجزائري تقوم بإنجاز:

- برامج سكان من نوع هياكل.
- برامج سكنات صندوق دعم السكن.
- برامج السكنات ذات الإيجار المنخفض.

---

[1]- الحواس الوناس: الأوضاع الاجتماعية للجزائريين سنوات (1830-1930م)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 01، العدد 01، جامعة البويرة، 2019، ص95.

[2]- حياة بن زارع: التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة الريع، ط1، منشورات كاي، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، 2021، ص67-68.

[3]- الحواس الوناس: المرجع السابق، ص95.

[4]- هو عبارة عن مستوطنة غير طبيعية تضم وطنيين غير مدانيين قضائيا، تحيط بهم الأسلاك الشائكة ويحرسها جنود فرنسيون، وقد أقامها الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة ليحشر فيها المناضلين الجزائريين، كان الهدف منها فصل الشعب عن المجاهدين حتى لا يجدوا المأوى ولا الطعام ولا المساعدة الضرورية للقيام بهجومات على العدو، وقد كان بكل ناحية من الجزائر محتشد (للاستزادة أنظر: عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962م)، منشورات المركز الوطني، ص76).

[5]- جمال بلفردي: المرجع السابق، ص104.

[6]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص24-25.

وذلك من خلال بناء 16000 سكن ريفي والقضاء على 1200 بيت قصديري وإنجاز 2000 سكن من نوع سكنات نظام الرهن العقاري، وكذلك إنجاز 1400 سكن من نوع سكنات ذات الإيجار المتوسط[1].

2. مشكل الصحة:

سعت الجزائر بعد الاستقلال إلى محاولة إقامة نظام صحي عادل ومتكامل لكافة الجزائريين، حيث عرف هذا النظام الوطني عدة إصلاحات وتغييرات سواء من حيث الهياكل الصحية بمختلف أنواعها أو من حيث عدد العاملين بها، وقد كانت هذه التغييرات عن طريق مراحل عديدة[2]، حيث تميزت الأوضاع الصحية في فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة بـ:

- تمركز الهياكل الصحية في المدن الكبرى والتي كانت مقتصرة على الطب العمومي.
- تردي الحالة الصحية والتي تميزت بوفاة الأطفال خاصة الرضع بنسبة مرتفعة تجاوز معدلها 180%، وأمل الحياة لم يصل إلى 50 سنة وكان انتشار الأمراض المعدية المرتبطة بالحالة البيئية المعيشية السبب الرئيس للوفيات[3].
- نقص الكوادر الصحية الوطنية حيث قدر عدد الأطباء سنة 1962 حوالي 1979 طبيب، منهم 937 طبيا أجنبيا، ووصل عددهم سنة 1965 حوالي 1435 طبيب، كما وصل عدد الصيادلة سنة 1963 إلى 204 صيدلي منهم 194 صيدلي أجنبي، وقدر عددهم في 1964 بحوالي 265 صيدلي: كان من بينهم 206 صيدلي جزائري أي بنسبة 77.74% من الصيادلة، وبالرغم من أن القيادة الحاكمة أنشأت العديد من الصيدليات إلا أن السوق الوطنية للأدوية في الجزائر اعتمدت منذ الاستقلال على الاستيراد[4].
- أما أطباء الأسنان فكانوا حوالي 151 طبيبا، أي طبيب واحد لكل 70688 ساكن.
- العجز الكبير في الهياكل القاعدية، حيث كان قبل 1967 يوجد 38.418 سرير موزعة على 163 مستشفى و256 مركز صحي.

---

[1]- ابتسام حاوشين: السياسة السكنية في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 14، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2010، ص70-71.

[2]- سليمة بلخيري: المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص01.

[3]- كريمة جباري: الإستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي (1962-2019)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية السياسة والعلاقت الدولية، جامعة الجزائر 03، 2020-2021، ص43-44.

[4]- قواسمية عبد الكريم: المرجع السابق، ص274-275.

- النقص الكبير في الإطارات الفنية والإدارية لتسيير المؤسسات الصحية، إذ تم تسجيل 19000 مستخدم إداري خلال 1966م[1].

كل هذه المعيقات وسوء الوضعية الموروثة استوجب من الحكومة الجزائرية القيام بإصلاح المنظومة الصحية من خلال إعادة تنشيط الهياكل الصحية التي تركها الاستعمار، إضافة إلى إرسال العديد من الأطباء إلى الخارج قصد تكوينهم وتدريبهم، وكذلك إنشاء المعهد الوطني للصحة العمومية[2]، ووضع برامج وطنية لمكافحة السل والملاريا من خلال إلزامية التلقيح ومجانيتها قصد القضاء على الأمراض المعدية، كل هذه الخطوات كان الهدف منها إعادة تنظيم وهيكلة النظام الصحي الموروثة عن الاستعمار ليتماشى مع الوضع الجديد[3].

3. مشكل البطالة والهجرة:

انتشرت البطالة بصفة كبيرة غداة الاستقلال نتيجة عن قلة التنظيم والإهمال الاقتصادي الذي فرض على الجزائريين بسبب الخوف وعمليات التخريب[4]، فقد تميز الوضع في ميدان الشغل بمشاكل حادة أهمها البطالة بأنواعها المختلفة وسيادة النشاط الزراعي (65% إلى 70% من السكان العاملين في هذا النشاط)، فقد سجل أن الصناعة لم تستطع توفير سوى 65000 منصب عام 1962م[5]، ما أدى لزيادة الهجرة نحو المدينة، فعندما تسلمت الحكومة الجزائرية الأولى مهامها كان يوجد حوالي 02 مليون عاطل عن العمل، هذا الانتشار الواسع للبطالة أدى بالشباب الجزائري في البدأ بعمليات هجرة واسعة من الأرياف صوب المدن الكبرى، وخصوصا الجزائر العاصمة ومن ثم فإنهم يشدون الرحال صوب فرنسا، أين سافر إليها 7500 جزائري في الفترة الممتدة من 05 جويلية إلى ديسمبر 1962م، لم يعد منهم إلى أرض الوطن سوى 3000 فقط[6].

---

[1]- كريمة جباري: المرجع السابق، ص44.

[2]- مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تأسست بتاريخ 10 أفريل 1964، حيث كان الهدف من ورائها إنجاز الأعمال الخاصة بالدراسات والبحث في الصحة العمومية الضرورية لتطوير برامج العمل الصحية وترقية الصحة العمومية (للميزد أنظر: سليمة بلخيري: المرجع السابق، ص303).

[3]- عياد ليلى، هلالي أحمد: قراءة في إصلاحات المنظومة الصحية في الجزائر، مجلة بالبديل الاقتصادي، العدد 05، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، ص154.

[4]- العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج 1 ،المرجع السابق، ص211-212.

[5]- رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر (1988-2008)، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص170.

[6]- عمار قليل: المصدر السابق، ص390.

ناهيك عن وجود 2.600 مليون شخص لا مورد لهم، مما أدى إلى انتشار ظاهرة اللصوصية وقيام العاطلية عن العمل في المدن بتظاهرات متفرقة وبشكل مستمر[1].

وعندما سئل السيد أحمد بن بلة رئيس الحكومة أمام النواب عن وضعية البطالة في البلاد أجاب قائلا: أنه من الفترة ما بين سبتمبر وديسمبر 1962م أمكن إيجاد مناصب عمل لـ40 ألف جزائري، كما أنه سيتم توزيع الصوف على 10 آلا امرأة من وادي ميزاب، حيث سيبصح لديهن عمل، كما سيخصص جزء من ميزانية 1963 لمكافحة مشكل البطالة وإيجاد مناصب شغل[2].

4. مشكل الأمية والتعليم:

وصلت نسبة الأمية غداة الاستقلال إلى 90% وكان ذلك بسبب السياسة الاستعمارية في مجال التعليم تجاه الجزائريين والتي ترمي إلى تجهيل الجزائريين من خلال فرض إجبارية التعلم على الأطفال الفرنسيين من 06 سنوات إلى 12 سنة، في حين كان اختياريا بالنسبة للجزائريين هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان المستوطنون الأوروبيون يعارضون بشدة تعليم الجزائريين، وقد نجحت هذه المعارضة بتقليص معدل المتمدرسين إلى 08% من مجموع الأطفال الذين بلغوا سن التمردس[3]، حيث واجه القائمون على الحكم في الجزائر بعد إعلان الاستقلال تحديا خطيرا في قطاع التعليم، والذي زاد الوضع خطورة هجرة الأوروبيون الجماعية، فلقد انسحب من الجزائر عدد كبيرة من رجال التعليم الرئيسي بصورة جماعية[4]، مما استدعى بالحكومة إلى إسناد مهمة التعليم للمبتدئين بعد أن تدربوا في ورشات صيفية، حيث وظف المتمرنون قصد سد الفراغ الذي تركه 16 ألف معلم فرنسي، زيادة على 425 معلم جزائري من مجموع 2660 معلم غادرو التعليم ووظفوا في شركات لأسباب اجتماعية وغيرها[5]، كما عملت الحكومة الجزائرية على تشييد أكبر عدد من المدارس في مختلف الأطوار[6].

فبالرغم من فرار الأساتذة الأوروبيون وقلة الأستاذة أقامت الجزائر موسمها الدراسي الأول منذ بداية خريف 1962م، وذلك عندما استعانت القيادة الحاكمة بأساتذة من الخارج وخاصة من الدول العربية بالتحديد من مصر، بالإضافة إلى فتح بابا التوظيف أمام أساتذة الأسس (أساتذة جمعية العلماء

---

[1]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص25-26.

[2]- عمار قليل: المصدر السابق، ص391.

[3]- كريمة جباري: المرجع السابق، ص45.

[4]- أحمد تريكي: توجهات التعليم في الجزائر بعد استعادة السيادة الوطنية، مجلة الدراسات، جامعة طاهري محمد، بشار، جوان 2017، ص155.

[5]- محمد الطاهر زرهوني: وضعية التعليم في الجزائر وأثناء السنة الأولى من الاستقلال "التحدي الأكبر"، سلسلة منشورات الجبيب، دفاتر المجلس الأعلى، الجزائر، ماي 2005، ص08.

[6]- رشيد زوزو: المرجع السابق، ص172.

المسلمين الجزائريين وأساتذة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) [1]، كما أعلن عن القيام بحملة ضد الأمية بالجزائر بتاريخ 1963م، وسميت هذه الجملة بالحرب على الجهل، حيث شكلت اللجنة الوطنية لمكافحة الأمية تجت رعاية جبهة التحرير الوطني الجزائري ومن ثم تأليف كتب خاصة لمكافحة الأمية، حيث ألفت كتابين لتعليم القراءة كتاب باللغة العربية وآخر باللغة الفرنسية، وتم فتح أقسام عديدة لتعليم الأميين[2]، وقد بدأ هذا التغير مع بداية تنفيذ الخطط التنموية للحكومة الأولى بعد الاستقلال، حيث بلورت خلالها الأهداف الأساسية لمحاربة هذه المشاكل التي تمثلت في التعريب وديمقراطية التعليم ومجانيته والاختيار العلمي والتقني[3].

5. جانب الدين والعادات والتقاليد:

أما عن الجانب الثقافي الديني، فقد ورثت الجزائر إسلام مشوه غلبت عليه الخرافة والدروشة، ولم يبقى منه سوى جانب العبادات الذي تعرض بدوره إلى كثير من التحريف، كالحج الذي أصبح أقل ما يقال عنه أنه وسيلة تجارية وسياحية في أحسن الحالات، بينما العادات والتقاليد ونمط السلوكيات اليومية المكتسبة فلا علاقة لها أساسا بشخصيتنا الوطنية[4].

[1]- قواسمية عبد الكريم: المرجع السابق، ص239.

[2]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص29-30.

[3]- أحمد تريكي: المرجع السابق، ص154.

[4]- العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج1،المرجع السابق، ص210.

الفصل الأول

اعتلاء هواري بومدين سادة الحكم

المبحث الأول: مولد ونشأة هواري بومدين:

ولد الطفل محمد بوخربوة يوم 23 أوت 1932م[1] في أسرة فقيرة كانت ككل الأسر الجزائرية من ويلات الاستعمار في عائلة من صغار الفلاحين أبوه هو الحاج إبراهيم بوخربوة عربي الأصل توفي سنة 1967م[2]، وأمه تونس بوهزيلة توفيت سنة 1984م[3] المعروف باسم هواري بومدين الاسم الثوري الذي اشتقه من كملتين الأولى "سيدي الهواري"، الولي الصالح بمدينة وهران، أما الاسم الثاني بومدين ولي المسجد الكبير بتلمسان "سيدي بومدين"[4].

وهو شقيق لسبعة أخوة 03 ذكور و04 بنات، وله أربعة أعمام وهم الطيب، علي، صالح، عمر[5]، فهو الطفل الخجول الهادئ المحب للمطالعة لدرجة نسيان الأكل والشراب والذي لا يحب مخالطة الآخرين كثيرا[6]، حيث كان يقول أبوه عنه: "أنه كان طفلا خجولا وصامات لكنه كان قارئ ممتاز، إلى درجة ينسى معها الطعام والشراب"[7].

ولد محمد بوخروبة في منطقة ريفية بدوار بني عدي مقابل جبل هوارة ببلدية حسايبة (كلوزال سابقا) الواقعة غرب مدينة قالمة لمسافة 15 كلم[8].

نشأ الطفل محمد بوخروبة في أسرة فلاحية فقيرة فقدت أراضيها الخصبة بعدما قام الاستعمار الفرنسي سنة 185م بمصادرتها بالقوة لتوزيعها على المعمرين.

تربى في بيئة فلاحية فقيرة وفي منطقة بكثافة سكانها ومحدودية ثرواتها الطبيعية، خاصة على مستوى قريته المتكونة من بعض المنازل المتناثرة مما جعله يواجه ظروف الحياة الصعبة ويتحمل صعوبة الوجود القاسي خلال سنة البكر ويكسب طلب العزيمة وقوة التحمل وبساطة فلاح الأرض[9].

---

[1]- محمد صالح شيروف: هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص14.

[2]- سليمة كبير: الرئيس هواري بومدين زعيم معارك التحرير والتعمير، من أعلام الجزائر في العصر الحديث، المكتبة الخضراء للطباعة، الجزائر، ص07-08.

[3]- صورة محمد بوخروبة مع والدته، أنظر الملحق رقم (01).

[4]- عمار بومايدة، تاقا عبد الحميد مهري: بومدين وآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام، دار المعرفة، ص16.

[5]- سعد بن البشير العمامرة،المرجع السابق، ص15.

[6]- أحمد بن مرسلي: المرجع السابق، ص04-05.

[7]- سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص15.

[8]- سعد بن البشير العمامرة: المرجع نفسه، ص15.

[9]- أحمد مرسلي: المرجع السابق، ص07-08.

شب وترعرع في منطقة يغلب عليها الطابع الجبلي[1]، حيث كان يعيش مع أسرته في بيت ريفي أشبه بالكوخ[2] مغطى بأعشاب الديس الجبلية[3].

نشأة نشأة دينية في ظل رعاية والديه الذين ورث عنهما وطنية متأجدة صادقة منذ نعومة أظافره، حفظ القرآن الكريم وهو لا يتجاوز 10 سنوات، وكان جده عبد الله يشتغل بتعليم القرآن الكريم بأرض الكومينال.

عاش متشبعا ومشتبثا بأرض الأجداد مترعرعا بين أحضان الطبيعة[4]، تعود أصول عائلة محمد بوخربوة إلى عرش ورزدالين بالعوانة، إحدى دوائر ولاية جيجل حاليا، تمتد أصولها التاريخية البعيدة إلى جمهورية اليمن حاليا بالمشرق العربي، وعليه فالجذر هذه العائلة الثورية عربية أصلية ثم إن جل أفراد عائلته شاركوا في انتفاضة 08 ماي 1945م، وكانوا سباقين إلى الالتحاق بثورة نوفمبر 1954م[5].

تزوج سنة 1973م[6] من السيدة أنيسة وهي محامية من أصل أب جزائري وأم سويسرية[7].

المبحث الثاني: حياته التعليمية ونشاطه قبل الثورة:

تلقى هواري بومدين تعليمه في الكُتاب[8]، أي حفظ القرن الكريم في سن العاشرة، ثم تتلمذ بالمرحلة الابتدائية بالمدرسية الفرنسية أَلَمْبِيرْ، كما تابع دراسته الاتصالية بالمعد الكتاني[9] بقسنطينة الكائن بحي سوق العصر للمواسم الدراسية التالية: (1948-1949، 1949-1950، 1950-1951) (1951-1952)، ويعد هذا المعهد فرعا للزاوية الحملاوية الموجود مقرها بدائرة التلاغمة ولاية ميلة حاليا، وهي مدرسة لها انتماء فكري بالحركة الوطنية[10].

---

[1]- صبرينة بودريوع: الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية نموذجا (1965-1978م)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2011، ص40-41.

[2]- صورة لمنزل عائلة محمد بوخروبة أنظر الملحق رقم (02).

[3]- هو نوع من النبات البري يستعمله جل سكان الريف لتغطية أسقف المنازل خاصة القبائل (محمد صالح شيروف: المصدر السابق، ص14).

[4]- محمد صالح شيروف: المصدر السابق، ص15.

[5]- عمار بومايدة: المرجع السابق، ص21.

[6]- عمار بومايدة: المرجع نفسه، ص20.

[7]- صورة زوجة بومدين، أنظر الملحق رقم (03).

[8]- ظافر نجود: ثوار وشهداء من الجزائر، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص86.

[9]- هو معهد أنشأه الشيخ عمر بن عبد الرحمان بهدف تدريس أبناء الجزائر أثناء فترة الاحتلال (للاستزادة أنظر: عمار بومايدة: بومدين وآخرون ما العلاقة وما أثبتته الأيام، ص17).

[10]- محمد الصالح شيروف: المصدر السابق، ص15.

ثم انتقل إلى الزيتونة بتونس وبعدها غادرها قصد إكمال دراسته العليا بالأزهر الشريف بالقاهرة[1]، ففي سنة 1951م قام بومدين رفقة أصدقائه ببيع أغراضهم في رحبة الصوف بقسنطينة والتي تمثل في سرير خشبي وأفرشة وبعض الكتب وحملوا معهم بطاقات التعريف الشخصية والمدرسية ومبلغا ماليا لا يتجاوز الأربعين فرنك قديم ووصلوا الأزهر بعد رحلة شاقة[2].

وقد كانت هذه الرحلة هروبا من الاستعمار وأملا في تحرير الوطن[3]، قام بها هواري بومدين ورفاقه فارين من التجنيد الإجباري وأدا الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، وبالإضافة إلى مزاولة الدراسة كان محمد بوخروبة ينشط في مكتب المغرب العربي، ليدرس بعدها بالمدرسة العسكرية بالإسكندرية بتوجيه من أحمد بن بلة[4]، ومع اندلاع الثورة كان بومدين طالبا في القاهرة تحذوه الرغبة الكبيرة في المشاركة في تحرير بلاده، وقد جاءت الفرصة لذلك حيث وقع الاختيار عليه رفقة مجموعة من الطلبة لتجميعهم في معسكر الحرس الوطني المصري لتدريبهم على تقنيات حرب العصابات لمدة ثلاثة أشهر، خرج فيها هواري بومدين من أوائل الدفعة والني نال بموجبها وساما سلمه له محمد نجيب زعيم الثورة المصرية[5].

وبذلك كانت مرحلة القاهرة مرحلة حاسمة في حياة محمد بوخربوبة، بحيث جعلت منه الإنسان الذي لا يهمه العمل السياسي كونه أصبح أكثر ميولا للعمل الميداني، مؤثرا في العمل المباشر لتحرير الجزائر عن طريق العمل الثوري[6].

المبحث الثالث: التحاقه بالثورة التحريرية:

بدأ هواري بومدين مشواره النضالي من خارج الوطن[7]، بعد تدريب عسكري سريع في مصر (1954-1955م)[8]، فبعد سماع محمد بوخروبة برنامج صوت العرب بإذاعة القاهرة حول أخبار ثورة نوفمبر 1954م بالجزائر كانت ردة فعله خلال تلك الأسابيع الأولى للثورة قويا، حيث كثف نشاطه بين

---

[1]- محمد الشريف ولد الحسين: عناصر للذاكرة من المنظمة الخاصة 1947م إلى استقلال الجزائر في 06 جويلية 1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص98.

[2]- لاميا أورتيلا: الجهود الدبلوماسية للرئيس الجزائري هواري بومدين في سبيل تحرير إفريقيا (1965-1978م)، مجلة البحوث التاريخية، مجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر، 2022، ص774.

[3]- سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص16.

[4]- سعد بن البشير العمامرة: سيرة حياة رؤساء الجزائر وحكوماتها (1962-1973م)، دار هومة، الجزائر، ص15.

[5]- محمد مبارك كديدة: فكرة المنطقة الجنوبية الصحراوية في الثورة الجزائرية بين فرانس فانون وهواري بومدين، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 02، 2019، المركز الجامعي لتامنغست، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص620.

[6]- صبرينة بودربوع: المرجع السابق، ص38.

[7]- سليمة كبير: المرجع السابق، ص10.

[8]- محي الدين عميمور: أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، الجزائر، 2007، ص536.

صفوف الشباب العربي والمصري على السواء[1]، التحق الشاب محمد بوخروبة بالثورة المسلحة في بدايتها وصعد سلم المسؤوليات من أسفله جنديا بسيطا حتى أصبح قائدها الأعلى برتبة عقيد[2]، وكانت الثورة الجزائرية في بدايتها تعاني من مشكلة السلاح التي ستظل مطروحة إلى نهاية سنة 1955م[3]، ففي تلك الفترة تم انتداب محمد بوخروبة لقيادة الفريق الذي سوف يوصل شحنة الأسلحة التي قدرت حمولتها بثلاثة عشر طنا من الأسلحة الحديثة لتدعيم الثورة التحريرية وتوسيع جبهة القتال، حيث شحنت تلك الأسلحة في اليخت دينا[4].

ويبدو أن نشاط الشاب هواري بومدين جلب انتباه القائدين محمد العربي بن مهيدي وعبد الحفيظ بوصوفة وقلد رتبة رائد، وأسندت له مهمة جلب الوسائل العسكرية من سلاح وذخائر لإدخال ذلك إلى قلب الثورة داخل الجزائر[5].

إن كفاءته ومقدرته العسكرية والتنظيمية والسياسية أهلته لاحتلال مناصب هامة[6]، حيث أشرف على عملية التجنيد التي فرض فيها انتقاء العناصر المثقفة من الطلاب الجزائريين في المؤسسات التعليمية المغربية أو من طلاب جامعة الجزائر الذين التحقوا بالثورة المسلحة بعد إضراب سنة 1956م، برز بعد ذلك في سنة 1957م كقائدا عسكريا محنكا على مستوى الولاية الخامسة (الغرب الجزائري) التي صانها من الهزائم والفوضى وزودها بإمكانيات هائلة في ميدان الاتصالات اللاسلكية مما ساعده على رصد حركة الثورة خطوة بخطوة، وهو ما أهله إلى الارتقاء إلى منصب قائد الولاية برتبة عقيد وعمره 25 سنة[7]، وذلك بعد استشهاد القائد محمد العربي بن مهيدي والتحاق عبد الحفيظ بوصوف بلجنة التنسيق والتنفيذ بتونس بعد مؤتمر الصومام[8]، اهتم في ما بعد بإقامة نظام محكم من المخابرات العسكرية حيث أشرف على تخريج دورات من الشباب المتعلم في مجال الاتصال والبث والاستقبال، وهي بداية تأسيس نظام المخابرات العسكرية لجيش التحرير الوطني[9].

---

[1]- محمد صالح شيروف: المصدر السابق، ص91.

[2]- محي الدين عميمور: المرجع السابق، ص536.

[3]- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية عبر عامها الأول، ط1، قسنطينة، ص126.

[4]- هو هدية الملك حسين عاهل الأردن إلى زوجته الأولى دينا عبد الحميد، وقد وضعته تحت تصرف الثورة الجزائرية (عمارة بومايدة: المرجع السابق، ص18).

[5]- محمد صالح شيروف: المصدر السابق، ص16-17.

[6]- محمد صالح شيروف: المصدر السابق، ص17.

[7]- أحمد مرسلي: المرجع السابق، ص15-16.

[8]- محمد صالح شيروف: المصدر السابق، ص17.

[9]- صبرينة بودربوع: المرجع السابق، ص53.

وبفضل الانتجارات العسكرية التي قام بها القائد هواري بومدين كانت وراء تكليفه على رأس قيادة العمليات العسكرية الغربية الذي نجح في تنظيم قيادتها بفضل توجيهه العسكري ومخابراته التي عملت على تحطيم الروح الفردية لفائدة تنظيم صارم لجمع الاوامر العليا وتطبيقا الحرفي، في الوقت الذي شهدت فيه قيادة العمليات الشرقية الاخفاق التام في مهاما مما جعل مسؤوليها عرضة لعقاب من طرف قيادة الثورة الجزائرية[1]، والتي كانت تحت قيادة العيد محمدي السعيد ويساعده محمد العموري عكس الجهة الغربية التي كانت تحت قيادة العقيد هواري بومدين[2] ويساعده الصادق دهيليس[3]، مما دفع قادة اثورة لعقد اجتماع لمعالجة الحالة المأساوية للثورة، وتم الاتفاق عل تكوين قيادة عسكرية للثورة داخل أرض الجزائر، وتم أخيرا إنشاء هيئة الأركان العامة التي كان عليها أن تضع إستراتيجية عسكرية عامة جديدة تواجه بها الإستراتيجية العسكرية الفرنسية[4].

جاءت هذه الهيئة بعد فشل تجربة لجنة التنظيم العسكري على الحدود الشرقية[5].

تم فيها بعد توحيد الجهة الشرقية والغربية في الأول سنة 1958م تحت قيادة العقيد هواري بومدين الذي نجح في ضبط النظام على الحدود الشرقية التي عرفت عدة انفلاتات عسكرية[6]، بعد تعيينه على رأس القيادة العامة للأركان بدأ هواري بومدين منذ تلك اللحظة يمسك بزمام مصيره الشخصي وكان يهدف آنذاك إلى إعادة تنظيم جيش الحدود وجعله قوة ضاربة ضد الجيش الفرنسي وقوة سياسية بوسعه الاعتماد عليها بعد الاستقلال، حيث أصبحت هيئة الأركان مركز تلاق قوي متعارضة وكانت تعمل على توحيد ضبط المجاهدين، وكان قائدها ينوي تدعيم الجيش بالوسائل البشرية والمادية للقيام بعمليات عسكرية واسعة ضد الجيش الفرنسي[7]، والتنفيس عن جيش التحرير الوطني بالداخل، ولعل

---

[1]- أحمد مرسلي: المرجع السابق، ص19.

[2]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص199.

[3]- من مواليد تيزي وزو، انخرط في صفوف حزب الشعب في الأربعينات، ومنذ 1945 أصبح من رفاق كريم بلقاسم، التحق بالجبل بداية سنة 1947، انتقل إلى فرنسا للعمل هناك عند اندلاع الثورة كان من السباقين إلى الالتحاق بصفوف المجاهدين، انضم إلى الثورة يوم 02 نوفمبر 1954م، شارك في مؤتمر الصومام ممثلا للولاية الرابعة، التي أصبح قائدا لها، رقي بعدها إلى رتبة عقيد قائد ولاية وصار عضوا في الملجس الوطني للثورة، عين في قيادة العمليات العسكرية، وشغل منصب نائب العقي هواري بومدين على الجهة الغربية إلى غاية الاستقلال (ينظر: الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار الأمة، 2014، الجزائر، ص292).

[4]- محمد زروال: القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، دار هومة، الجزائر، ص347.

[5]- حميد عبد القادر: دروب التاريخ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص143.

[6]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص11.

[7]- عبد الحميد براهيمي: المرجع السابق، ص46-47.

نجاح هيئة الأركان هو قضائها على الفوضى السائدة في صفوف جيش التحرير بالحدود وفرض الانضباط العام وتكثيف التدريب العسكري[1].

وقد يكون نجاح هيئة الأركان مرجعه الأساس هو حسن التسيير والتنظيم الذي يعود الفضل فيه إلى شخصية العقيد هواري بومدين، وظل هذا النجاح المتميز هو من العوامل التي دفعت هواري بومدين إلى التفكير بصفة جدية في الارتقاء إلى سلم القيادة[2].

المبحث الرابع: الانقلاب العسكري لهواري بومدين 19 جوان 1965م:

أخذت السلطة الوطنية من خلال التحالف الذي تم في مؤتمر طرابلس بين كل من القيادة التاريخية والقيادة الفعلية للثورة، تحقق نجاحا نسبيا ملحوظا في حل مشاكل وصراعات مخاض ولادة الجزائر الجديدة، وأثبتت مسار حركة الأحداث على مدى حوالي العامين أن هذه الصياغة للقيادة سياسيا واجتماعيا هي أقدر وأفضل صياغة تقديمية ممكنة في الواقع الجزائري، وأتفق على تقسيم العمل بين أحمد بن بلة و هواري بومدين[3]، وبتاريخ 16 إلى 21 أفريل 1964م انعقد المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني[4]، حيث انتخب أحمد بن بلة أمينا عاما للمكتب السياسي بترشيح من هواري بومدين، وتم انتخاب لجنة مركزية من 60 عضوا ومكتب سياسي من 15 عضوا[5]، وبدى أن الاتفاق كان تاما بين كل من أحمد بن بلة و هواري بومدين داخل المؤتمر حتى طرح فجأة مشروع تكوين "ميليشيا شعبية مسلحة" تابعة للحزب ومنفصلة عن الجيش الوطني الشعبي، تكون مهمتها تأمين مسيرة البلاد نحو الاشتراكية والدفاع عنها ضد المتآمرين، فعارض هواري بومدين هذا الاقتراح على أساس أنه يخلق قوة مسلحة بجانب قوة الجيش الوطني الشعبي، تسلبه مهامه الأساسية وتشكك في قدراته وولائه للثورة واتجاهاتها الاشتراكية، وحذر من ازدواجية القوات المسلحة وخطرها على استقرار البلاد، غير أ بن بلة ناصر فكرة إنشاء ميليشيا شعبية مسلحة خاصة بالحزب ومنفصلة عن الجيش وكانت حجته أن المعركة مع قوى الثورة المضادة تتطلب ذلك[6].

كان قرار المليشيا هو بداية الخلاف الذي راح يتزايد داخل الكيان السلطة والقيادة، وكان بومدين قد أعرب لأول مرة عن رغبته في الاستقالة بعدما ظهر وجود عدم تجناس في الفكر والمواقف داخل

---

[1]- أحمد ذكار: تطور جيش التحرير الوطني من 1954-1962، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، الجزائر، جامعة ورقلة، ص231.

[2]- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن اثورة التحريرية (1954-1962م)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007، ص151-152.

[3]- صبرينة بودريوع: المرجع السابق، ص49.

[4]- ربيحة زيدان محامي: المصدر السابق، ص179.

[5]- صبرينة بودريوع: المرجع السابق، ص50.

[6]- لطفي الخولي: المصدر السابق، ص63.

القيادة، لكن أحمد بن بلة رفض الاستقالة بشدة، وتتابعت الأحداث على نحو حمّل هواري بومدين على التراجع عن الاستقالة[1].

وفي هذه الفترة أصبح أحمد بن بلة يبحث بواسطة تنظيم الحزب بعد مؤتمره الأخير عن الكيفيات التي تجعله يربط القاعدة المؤيدة له بما يجري في السلطة سعيا منه لتطويق خصومه وتقليص دوره، وقد شهدت هذه الفكرة تطورات وأحداث جديدة داخل قيادة الحزب ذاتها، إذ أصبح الخلاف على أشده بين أعضاء المكتب السياسي للحزب، إضافة إلى ما كانت تقوم به المعارضة من مناوشات وصلت إلى درجة شديد من حيث تأثيرها على الشارع الجزائري، حيث بدأ منذ شهر جويلية 1964م في إبعاد (جماعة بومدين)، أحمد مدغري من وزارة الداخلية وضمنها إلى مسؤولياته، وتلى ذلك استقالة قائد أحمد من منصبه كوزير للسياحة، وما كاد يحل منتصف ديسمبر 1964م حتى أعلن أ حمد بن بلة من جديد عن حكومة جديدة تولى هو فيها:

- وزارة الداخلية.
- وزارة المالية.
- وزارة الأخبار.

وكان ذلك تصرف من أحمدبن بلة يدل على ما آلت إليه الأوضاع من عدم استقرار داخل النظام، بالإضافة إلى عوامل وتصرفات سياسية أخرى[2].

والأرجح أن العقيد هواري بومدين لم يفكر في التدخل لتغيير السلطة إلا خلال الأسابيع الثلاثة التي سبقت حركة 19 جوان، وقد يكون السبب المباشر الذي دفع هواري بومدين إلى الإسراع والعمل على تنفيذ الخطة هو أن أحمد بن بلة عمل على إقالة عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية، وقد واجه عبد العزيز بوتفليقة هذه الرغبة وقال أنه ليس من المناسب إبعاده في وقت تستحقه الجزائر باستقبال مؤتمر القمة الأفروأسيوية، وهو حدث عظيم باعتباره المؤتمر الثاني من نوعه منذ مؤتمر باندونغ، وأجاب أحمدبن بلة أن رئيس الجمهورية لريد أن يطبع بطابعه الخاص السياسة الخارجية للبلاد[3].

وصل الصراع بين بن أحمد بن بلة وهواري بومدين إلى نقطة الصدام، وحين ذاك حاول العديد من المسؤولين الجزائريين إزالة الخلاف ما بين الطرفين خاصة وأن المؤتمر الأسيوي الإفريقي الذي تقرر عقده بمدينة الجزائر في أواخر شهر يوليو في 1965 كان قد قرب موعده، وأراد هؤلاء أن يجنبوا الجزائر

[1]- لطفي الخولي: المصدر السابق، ص64.

[2]- سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص60.

[3]- محمد العيد مطمر: المرجع السابق، ص25.

وسمعتها الكثير من المأخذ والمشاكل ولذلك تدخلوا وبسرعة بعدما تزايدت الشائعات عن قرب قيام انقلاب عسكري بمعرفة الجيش[1].

تحول انتقاد سياسة أحمد بن بلة إلى إجماع بضرورة الإطاحة به والقضاء على سياسة التحكم الفردي التي تبناها[2]، فإنه لمن الواضح أن الرئيس أحمد بن بلة قد استعمل أسلوبه الثوري المتمثلة في عزل خصومه وإبعادهم عن الساحة السياسية الواحد تلو الآخر، كما حاول أن يحصل على تأييد الجماهير والتغلب على المؤسسات الموجودة وخاصة تلك التي يسيطر عليها الجيش، كما استخدم الحيلة بقصد استمالة العقيد طاهر الزبيري[3] إلى صفه وذلك لأنه من قادة الجيش في الداخل ولا ينتمي إلى جماعة "وحيدة" الملتفة حول وزير الدفاع[4].

وكان العقيد هواري بومدين يعقد الاجتماعات السرية مع أعضاء مجموعته لوضع خطة محكمة للإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة، ففي أول اجتماع تحضيري للانقلاب جرى باتفاق على إعلان حالة الطوارئ وإرغام الرئيس على التنازل عن بعض صلاحياته الواسعة لقيادة الجيش لكن بعد مناقشات طويلة اقتنع للانقلابيون أنه بإمكان الرئيس أن ينقلب عليهم لذلك قرروا في اجتماعهم الخامس تنحية الرئيس بشكل نهائي وتشكل مجلس قيادة الثورة بقيادة العقيد هواري بومدين وحرروا وثيقة تضمنت ثماني تهم وجهت إلى الرئيس أحمد بن بلة[5]، وهي كما يلي:

- الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طلائعي يضم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر المستقلة الجديدة على أساس اشتراكي.
- عدم تكوين الدولة الثورية وتجميد كل محاولة لإحداث إصلاح جذري في الأجهزة الإدارية ينتج عنه عزل العناصر الانتهازية.
- إبعاد وتصفية العناصر المناضلة التي أسهمت إيجابيا في الثورة وتمكين الناصر الانتهازية والغير ثورية من مراكز السلطة والإثراء الشخصي على حساب الشعب.

---

[1]- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، 1984، دار المسترسل العربي، القاهرة، ص634.

[2]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص112.

[3]- من مواليد 14 أفريل 1929م بأم العظايم بولاية سوق أهراس، اشتغل منذ صغره في منجم الحديد بالونزة، انخرط منذ 1950 في صفوف حزب الشعب، وعند اندلاع الثورة التحريرية كان من أوائل المنخرطين فيها بنواحي قالمة، ألقي القبض عليه وحكم عليه بالإعدام من قبل محكمة قسنطينة سنة 1955م، تمكن من الفرار من السجن في نوفمبر 1955م رفقة مصطفى بن بوالعيد، ترقى في المناصب القيادية حتى أصبح قائدا للقيادة الشرقية ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، في جانفي 1960م ثم عين قائدا للولاية الأولى وبقي في منصبه حتى 1962م (للمزيد أنظر: آسيا تميم: الشخصيات الجزائرية، 100 شخصية، دار المسك للنشر والتوزيع، 2008، الجزائر، ص274).

[4]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من 1962م إلى يومنا هذا، البصائر الجديدة للنشر والتوززيع، الجزائر، ص52-53.

[5]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص46.

- تجريد المواطنين من حرياتهم والقبض عليهم وتعذيبهم من دون مبررات وأسباب ويبعث الرعب في نفوسهم بناءً على دوافع شخصية.
- بعثرة أموال الدولة والشعب واستخدامها لأغراض شخصية ومساومات سياسية.
- فشل السياسة الاقتصادية عامة والسياسة الزراعية خاصة نتيجة لتدخلات بن بلة تعسفية وإخفائه الأخطاء المرتكبة.
- القيام بأعمال استفزازية وتخريبية ضد وحدة القوى الثورية من مناضلين ووحدة الجيش الوطني الشعبي بصفة خاصة.
- الانحراف بخط الثورة الأساسي من القيادة الجماعية إلى التسلط والحكم الفردي الذي أسقطته الثورة عندما حطمت الزعامة المصالية[1].

عين مجلس قيادة الثورة النقاط الإستراتيجية التي يتعين على القوات المسلحة الاستلاء عليها وكذلك مراقبة بعض الشخصيات التي يحتمل أن تشكل خطرا على العملية ومحاصرة البنوك والإذاعة والتلفزيون وأهم مراكز الفرق العسكرية[2].

وحدد هواري بومدين وأقرب المقربين منه يوم 19 جوان 1965 للقيام بإنقلابه ضد أحمدبن بلة وحرص أن يبقى هذا السر في أضيق نطاق ممكن لتفادي تسرب أخباره[3]، وفي الساعة الثامنة من مساء 19 جوان 1965 وفي لحظة تغير الحراسة تمكنت قوة ترتدي ملابس الحرس الوطني أن تحل محل الحرس القديم وتولي حراسة مبنى "فيلا جولي" التي يقيم أحمدبن بلة في شقة بسيطة بالطابق السادس منها[4]، فبعد منتصف الليل بدأ خمسة من كبار ضباط الجيش بتنفيذ العملية وكان على رأسهم الطاهر الزبيري الذي كان يحظى بثقة الرئيس أحمد بن بلة، والذي نقل إليه أمر تنحيته من رئاسة الحكومة واقتدوه في سيارة مدنية إلى مكان مجهول[5].

وبعد ساعات ألقى هواري بومدين خطابه المنتظر وبرر هذا الانقلاب الذي أسماه بـ"التصحيح الثوري"[6]، والذي نورد مقتطف منه:

"أيها الشعب الكريم..

---

[1]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص54-55.

[2]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص46.

[3]- فتحي الديب: المصدر السابق، ص635.

[4]- فتحي الديب: المصدر السابق، ص635.

[5]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص47.

[6]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص128.

لقد تألف مجلس للثورة وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والاحتياطات لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة، وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دول ديمقراطية وحدوية تسيرها قوانين تحترم الأخلاق والمثل العليا وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد..." [1].

اعتقل أحمد بن بلة عشية مؤتمر الجزائر الأفريقي الأسيوي الذي كان سيجعل منه بطل العالم الثالث، وبدى أصدقائه عاجزين عن تنظيم مقاومة وقد سجن عدد منهم لا يقل عن 1500 معتقل سياسي في عهد النظام السابق أخلي سبيلهم[2].

كان الرئيس أحمد بن بلة شخصية رومنسية عاطفية مغرورة بظواهر الأشياء لا مقتنعة بجواهرها، بحيث كان يتصور في نهاية مرحلة حكمه أنه زعيم الجماهير دون منازع حتى إذا كان يوم 19 جوان 1965 ليكتشف الرئيس الحقيقة المرة وتأكد بأنه يقف في الهزيمة وحيدا لا حزبا يدعمه ولا مغامر يضحي من أجله ولا جماهير هبت لنصرته ورحمته من مأزق الوقيعة إلا الرئيس والصديق الوفي جمال عبد الناصر الذي أرسل على الفور مبعوثه الخاص زكرياء محي الدين إلى الانقلابيين وطالبهم بأن لا يحاكموا بن بلة أو يعدموه حفاظا على سمعة الثورة وعلى رموزها، وعدم إعطاء فرصة لأعدائها فيطعنون فيها ويشوهون قدسيتها ويعرقلون رسالتها، وقد رفض الانقلابيون تسليم بن بلة إلى زكرياء محي الدين لا نكاية في بن بلة ولكن خوفا من عبد الناصر الذي كان شديد الميل إلى بن بلة، وهكذا أودعوه في غياهب السجن طيلة عهد بومدين وبعض حكم الشاذلي بن جديد[3].

بعد 22 يوما من الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة، أصدر مجلس الثورة الذي تولى جميع السلطات مرسوم 10 يوليو 1965 الذي يعلن تشكل الحكومة الجديدة الأولى وذلك وفق نص ذي صبغة تشريعية، وبذلك توضع الحكومة تحت سلطة وسيطرة المجلس الثوري بقيادة هواري بومدين[4].

---

[1]- ربيحة زيدان محامي: المصدر السابق، ص191-192.

[2]- شارل روبير آجيرون: المصدر السابق، ص200-201.

[3]- لخضر بورقعة: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة"، ط2، دار الحكمة، 2000، ص159-160.

[4]- Abdelkader Bouhsane: Les groupements de l'Algérie (1962-2006), Casbah, édition, Alger, novembre 2009, P62.

الفصل الثاني

الخيارات الكبرى للرئيس هواري بومدين في ظل الاختيار الاشتراكي

المبحث الأول: الخيارات السياسية:

وجه مجلس قيادة الثورة نداء إلى الشعب الجزائري في 19 جوان 1965 أعلن فيه أنه قد اتخذ كل المستلزمات لضمان سير المؤسسات القائمة في ظل النظام والأمن، وأعلن الرئيس هواري بومدين بتاريخ 05 جويلية 1965 عن بدأ بناء جهاز دولة فعال ومؤسسات منظمة تحقق مطالب الشعب الجزائري[1]، وهي كالتالي:

1. السياسة الداخلية:

أ. مجلس الثورة:

شكل هواري بومدين مجلسا كأعلى هيئة في الدولة بعد حوالي 15 يوما من المناورات والاتحادات وضم المجلس 26 عضوا يمثلون كل الحساسيات وقادة النواحي العسكرية، ولم يرفض أحد طلب هواري بومدين بالانضمام لمجلس الثورة باستثناء آيت أحمد وحسين زهوان ومحمد بن محجوب، وانضم المجلس أشد المؤيدين لأحمد بن بلة كالبشير بومعزة[2]، وأحمد محساس[3].

وقد أسندت له اختصاصات مؤسسات الدولة أي المجلس الوطني، ورئيس الجمهورية والحزب باعتباره مصدر السلطة المطلقة المنشئ للمؤسسات والمحدد لاختصاصاتها، وغير عام 1975م لم يبقى في المجلس سوى 12 عضوا من أصل 26 عضو، ومن خصائص مجلس الثورة أنه لا يعتبر هيئة تأسيسية منتخبة، ولا مؤتمر حزب، وإنما يختص بالتحضير لانتخاب جمعية تأسيسية، وعقد مؤتمر حزب، كما أنه لا يعتبر مجلسا وطنيا لأن أعضاءه المبعدون والمستقلون والمتوفون لم يعوضوا وأن أغلب الأعضاء من الجيش، كما أنه لا وجود لنص قانوني يحكم سير أعماله[4].

ب. الحكومة:

وهي الهيئة التنفيذية التي حلت محل رئيس الجمهورية غير أن الجهازين يرأسهما شخص واحد، يحمل اسم رئيس مجلس الثورة والوزراء، ونظرا لكونها تشكل في جزء منها من أعضاء مجلس الثورة ويترأسها رئيسها الذي هو مصدر السلطة المطلقة متولي للسلطتين الأساسيتين التشريع والمراقبة والسلطة

---

[1]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص50.

[2]- ولد سنة 1927م بخراطة، انضم لحزب الشعب، ثم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم انضم إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وفي الاستقلال عين وزير العمل، وفي حكومة بومدين اختلف معه واختار المنفى، عاد إلى الجزائر بعد وفاة بومدين، عين في عهد زروال سنة 1988 رئيس المجلس الأمن (ينظر: عمار بومايدة: المرجع السابق، ص71).

[3]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص142.

[4]- ميلود عروس: محاضرات مقياس المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر، ص09.

السياسية أي الحزب[1]، فبتاريخ 13 جويلية 1965م يقدم الرئيس هواري بومدين أول حكومة ويشرف على أول اجتماع لها، ويلقي خطابا يرسم فيه الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة وسير عملها[2].

وقد كانت الحكومة تمارس صلاحياتها بتفويض من مجلس الثورة، كما كان الوزراء في الحكومة مسؤولين فرديا أمام الرئيس وجماعيا أمام المجلس[3].

تتكون الحكومة من مجموعة من الوزراء كل مختص في مجاله، وفي بعض الأحيان قد يلحق بهذه الحكومة مجموعة من الكُتاب (مفردها كاتب دولة)، في البداية وصل هواري بومدين إلى سادة الحكم وحكم 10 سنوات عن طريق انقلاب نفذه مع مجموعته ضد الرئيس أحمد بن بلة وحكم الدولة الجزائرية بصفته رئيس مجلس الثورة وانتخب هواري بومدين كرئيس الجمهورية الجزائرية بعد وضع الميثاق الوطني ثم الدستوري سنة 1976 وتنظيم انتخابات رئاسية[4].

ج. حزب جبهة التحرير الوطني:

كان هواري بومدين من أسس للنظام التسلطي في الجزائر فمند دستور 1965 ودستور 1976 تبنت الجزائر النظام الاشتراكي، وأقرت الإدارة الحزبية والمركزية والإدارية في التسيير والتخطيط وبالتالي ألغيت التعددية الحزبية وكرست عقلية الزعيم الأوحد، حيث أن الحزب في النصوص الأمامية الكبرى للدولة (الدستور، الميثاق) الحزب الطلائعي[5]، الذي يتم من خلاله ممارسة الهيمنة والتوجه باعتباره القائد[6] والمنظم للأمة من أجل تحقيق[7] بناء ديمقراطي ورخاء اتحادي وعدالة اجتماعية[8].

فبعد انقلاب 19 جوان 1965 قام هواري بومدين بإبعاد الحزب تماما عن التدخل في شؤون الدولة والإدارة ، وألغيت جميع تنظيماته المركزية، كما أكد هوادي بومدين على ضرورة إيجاد هيئات حقيقية وأكثر فعالية للحزب، ففي 17 جويلية 1965 عوض المكتب السياسي بالأمانة التنفيذية، وقد أراد

---

[1]- ميلود عروس: المرجع نفسه، ص10.

[2]- ربيحة زيدان محامي: المصدر السابق، ص196.

[3]- عبد القادر كاس: محاضرات مقياس المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر، ماستر علوم سياسية، تخصص سياسات عامة، ص25.

[4]- قواسمية عبد الكريم: المرجع السابق، ص184.

[5]- سمير قطر: إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جامعة بسكرة، 2017، ص228.

[6]- مجموعة من القواعد الأساسية التي تتوزلى في الجزائر السلطات وتحديد الحقوق والحريات وتنظيم حياة الجماعات البشرية وتحديد الهيئات التي يحق لها ممارسة السلطة السياسية، كما أنه يقيد من هذه الممارسة بالدرجة التي يحفظ بها للأفراد حقوقهم (ينظر: بن الشيخ النوي: مفهوم الدستور من دساتير الدول إلى دساتير المنظمات الدولية، مجلة الأكاديمية للبحوث، مج07، ع01، الجزائر، ص451.

[7]- هو تنظيم يضم مناضلين غير منتمين إلى السلطة ويساعد القيادة على تحقيق المشروع الذي سطرته الثورة وهو الاشتراكية وحزب جبهة التحرير تشيد الاشتراكية غير إطار القيم الوطنية العربية الإسلامية (ينظر: سعيد بوالشعير: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص116).

[8]- محمد بوضياف: الثقافة السياسية في الجزائر، مجلة المقوم الإنسانية، العدد 11، كلية الحقوق، بسكرة، 2007، ص08.

بومدين أن يكون حزب جبهة التحرير الوطني أداة لإقناع الشعب بشرعيته وطروحاته[1] الإيديولوجية وكسب الدعم له أي الهيمنة على ذهن وقلب الشعب، ولهذا فلم يكن حزب جبهة التحرير الوطني إلا بوقا لنظام هواري بومدين، كما كان وسيلة النظام لهيكلة المجتمع بواسطة مختلف المنظمات الجماهيرية مما يسهل عليه مهمة مراقبة وهذا لم يكن حزب جبهة التحرير الوطني يحكم كما أراد البعض بل كان مجرد أداة للنظام لفرض هيمنته على المجتمع[2].

وقد أكد هواري بومدين من دور الحزب في الجزائر قائلا "أن دور الحزب أساسي وعملي، وهو يقوم بكل شيء، فهو يمثل الخط الأمامي العام ويمثل العقيدة السياسية التي تعمل على أساسها وتتحرك في إطارها، والحزب هو الذي يجمع في إطاره القوة الثورية العاملة إذن فهو الأساس"[3].

د. تأطير المجتمع:

عملت الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين على توسيع المؤسسات الإدارية العامة التقليدية والتي تقوم بإدارة المرافق العامة تحت رقابة الدولة، وإعادة النظريات بالتقسيمات الإدارية الموروثة من عهد الاستعمار، حيث تم الأخذ بتقسيمات جديدة وفق الإعادة تنظيم الإدارة العامة، ففي شهر أكتوبر 1966 تم الإعلان عن الميثاق البلدي والذي جاء فيه: لكي تلعب هذه البلديات دورها يجب أن نضع على رأسها[4] أشخاصا أكفاء ومخلصين، وقادرين على خدمة الشعب وليس لخدمة مصالحهم الخاصة"[5].

ففي عهد رئيس هواري بومدين وصل عدد الولايات إلى 31 ولاية، فيما وصل عدد الدوائر إلى 181 دائرة بعد قيامه بالإصلاح الإداري سنة 1974م[6].

هـ. الميثاق الوطني 1976:

أثناء الإعداد لمشروع الميثاق الوطني أكد الرئيس هواري بومدين في 26 أفريل 1976 على "أن العملية ليست مسرحية بل خطوة أساسية نحو مرحلة جديدة من حياة الشعب الجزائري"، وأضاف كذلك "أن الوثيقة التي ستنتشر هي عبارة من مشروع تمهيدي يعرض على الرأي العام وعلى جميع المواطنين والمناضلين لكي يناقش مناقشة حرة نزيهة، ويتم إقراره وهو منتوج جديد في تاريخ الثورة الجزائرية وفي تاريخ الشعب الجزائري".

---

[1]- ميلود عروس: المرجع السابق، ص10.

[2]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص147.

[3]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص51.

[4]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع نفسه، ص73.

[5]- بشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد، المرجع السابق، ص122.

[6]- عبد الكريم قواسمية: المرجع السابق، ص193.

وفعلا أذيع في 29 أفريل 1976، البيان الرابع والخامس من مشروع الميثاق الوطني واللذان تضما التأكيد على أن الجزائر لا يمكنها التجاوب مع إستراتيجية الكتل والتأكيد على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وفي الوقت نفسه بدأت الصحف بنشر الميثاق الوطني[1].

وبتاريخ 29 جوان 1976 وبمناسبة الذكرى العاشرة للانقلاب الذكرى العاشرة للانقلاب أعلن فيها الرئيس هواري بومدين من تنفيذ مشروع الميثاق الوطني انتخاب جبهة وطنية ورئيس للجمهورية وأكد الميثاق الوطني "على أن بعث السيادة الوطنية وبناء الاشتراكية ومكافحة التخلف، وبناء اقتصاد حديث ومزدهر، والتقيد من الأخطار الخارجية، أمور تتطلب وجود دولة وطنية وطيدة الأركان، ومعزة باستمرار وليس دولة تسير نحو الإفلاس"[2].

وفوض ميثاق البلدية بمجالس البلديات الشعبية المنتخبة في الأجل لمدة أربع سنوات بالاقتراع العام[3] المباشر من الحزب بإدارة شؤون البلدية، فهو يعد برنامجها الاقتصادي المحلي الخاص بها، ويحدد بالتوافق مع الخطة الوطنية للتنمية الأعمال الاقتصادية القابلة لضمان التنمية في البلدية[4].

وأنشئ ميثاق الولاية بتاريخ 25 ماي 1969 محليا شعبيا للولاية، منتخب لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر باقتراح من الحزب ويساعده مجلس تنفيذي يرأسه الوالي الذي تعينه الحكومة المركزية وتتمتع الولاية بصلاحيات اقتصادية مهمة وتشاكر بخاصة في الرقابة على المستوى المحلي، إدارة المنشآت الوطنية التابعة للقطاع الاشتراكي، ويقوم الوالي بدور رئيس في البلدية التي تمارس من عليها السلطة الإدارية والمالية، كما يقوم بالمهمة ضمنها في الولاية، فهو حاكم ووصي في آن واحد[5].

و. دستور 1976:[6]

في إطار البحث عن الحلول للحفاظ المكاسب والحصول على التأكيد مع إبعاد الخصوم وإضعاف شعبيتهم، فتم صياغة تحالفات جديدة، ووضع الميثاق ولتبرير الحصيلة وتحديد الأهداف المستقبلية من جهة، ووضع دستور جديد لانتخاب مؤسسات جديدة تتمتع بالشرعية المطلوبة في ظل التساؤل باسم من يحكم مستقبلا فالجواب الدستور، أما المجلس فمفيد لأنه مظهر ديمقراطي وطني ودولي أداة للدفاع عن

---

[1]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص52-53.

[2]- بنجامين ستورا: المصدر السابق، ص44-45.

[3]- هو عبارة عن معاهدة في وثيقة أو عدة وثائق قانونية تصدر من هيئة مختصة وفقا الإجراءات معينة وتتضمن القواعد بنظام سير المنظمة وأجهزتها وغيرها من القواعد الأساسية (ينظر بن الشيخ النوي: المرجع السابق، ص464).

[4]- بنجامين ستورا: المصدر السابق، ص42.

[5]- بنجامين ستورا: المصدر السابق، ص43.

[6]- مقتطفات من دستور الجزائر، أنظر الملحق رقم (04).

النظام، في ظل تصور دور الحزب في الفترة السابقة، ثم أصدر دستور 1976/11/17 الانتخابات الرئاسية 1976/12/10، الانتخابات البرلمانية 1977/02/25[1].

وقد جاء في المادة الأولى من دستور 1976 "الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية، وهي في هذه لا تتجزأ، الدولة الجزائرية دولة اشتراكية"، كما أثر في مادته الثانية بأن "الإسلام دين الدولة"، وأضاف في مادته الثالثة أن "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية"[2].

أكد الدستور على الخيارات الاشتراكية للجزائر المستقلة، فقد كرس دستور 1976 رئاسة النظام السياسي الجزائري وتفوق الدولة والحكومة على أية مؤسسة تمثيلية أخرى حزبية أو منتخبة والواقع أن المادة 98 من الدستور تنص على أن قيادة الحزب مدعوة إلى توجيه السياسة العامة في إطار وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة[3].

وكان أول تطبيق للدستور الجزائري الصادر في 1976 على حد طالب الإبراهيمي[4] هو انتخاب هواري بومدين رئيسا للجمهورية الجزائرية في 10 ديسمبر 1976، وهي سمة غابت عن اللغة السياسية منذ الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة، وقبل انتخاب هواري بومدين رئيسا للجمهورية قام محمد الشريف مساعدية[5] بصفته منسق للحزب بإعلان عن ترشيح المناضل هواري بومدين لرئاسة الجمهورية، وذلك في الندوة الوطنية التي أجمعت يوم 06-07 نوفمبر 1976 المنعقدة لدراسة مشروع التمهيدي للدستور[6].

2. السياسة الخارجية:

لعبت الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية دورا أساسيا وذلك استكمالا للكفاح المسلح ولمواجهة الدبلوماسية الفرنسية التي قامت بنشاط كبير على المستوى الدولي من أجل جلب دعم معنوي

---

[1]- عبد القادر كاس: المرجع السابق، ص27.

[2]- دستور 1976، المواد 01 و02 و03، ص21.

[3]- بنجامين ستورا: المصدر السابق، ص48.

[4]- من مواليد 05 جانفي 1932 بسطيف، مناضل في الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان، طالب في كلية الطب بباريس، انضم إلى فديرالية جبهة التحرير في مارس 1956، عين ممثلا للحكومة في القاهرة سنة 1962، وفي سنة 1970 أصبح وزير للإعلام، في سنة 1977 مستشار للرئيس هواري بومدين، تولى وزارة الخارجية 1982 (ينظر: رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص214).

[5]- ولد بمدينة سوق أهراس في أكتوبر 1924، درس المرحلة الابتدائية بمسقط رأسه، ثم تابع دراسته بجامع الزيتونة، انخرط في صفوف حزب الشعب، التحق بالثورة 1957، انضم إلى جيش التحرير الوطني العامل بالقاعدة الشرقية، شارك في الاجتماع السري الذي ترأسه محمد العموري منطقة الكاف التونسية 1958، تم اعقتاله على إثر ذلك حكم عليه بالسجن المؤبد لكن هواري بومدين أطلق سراحه عام 1961 (ينظر: عبد الكريم قوامسية: المرجع السابقة، ص187).

[6]- عبد الكريم قواسمية: المرجع السابق، ص187.

ومـادي لهـا[1] معتمـدة في ذلـك على بيـان أول نـوفمبر 1954 والـذي حـدد الخطـوط العريضـة للنشـاط الدبلوماسي فيما يلي:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة مؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساعد القضايا التحررية[2].

ولضمان نجاح العمل الدبلوماسي سعت قيادات الثورة منذ البداية إلى وضع أسس صلبة ومبادئ يقوم عليها هذا العمل وتمثل في:

- قيام الدبلوماسية على أساس البرامج لا على الأشخاص، ولهذا السبب لم يساير الجهد الدبلوماسي للثورة عند اختطاف الزعماء في القرصنة الجوية بتاريخ 22 أكتوبر 1956 وتواصل العمل مع أسماء وقيادات أخرى إلى غاية استرجاع السيادة.
- مبدأ الوضوح والمصداقية حيث كانت الدبلوماسية الجزائرية مبنية على الوضوح في طرح أفكارها وتصوراتها الهادفة إلى الوصول إلى حل عادل، مع التزام القادة بالوعود المقطوعة مع الحلفاء ومع الأعداء على حد سواء.
- مبدأ الحيادية، وذلك ما أكسب الدبلوماسية الجزائرية الكثير من التقدير والاحترام[3].

وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها كافة العلاقات[4].

ورثت الجزائر المستقلة عن الثورة التحريرية تجربة غنية في مجال السياسة الخارجية، وكذا حضور دبلوماسي نشط في بيئة دولية مواتية، ما ساعد على تخطي المرحلة الانتقالية والتحول من دولة مستعمرة إلى دولة مستقلة وذات سيادة[5]، وقد تلخصت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في:

- مبدأ الاستقلال الوطني وهو أم مبدأ معرف في السياسة الخارجية الجزائرية وهو يعني استقلالية القرار السياسي ورفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لتحقيق مفهوم السيادة الوطنية[6].

---

[1]- لزهر بديدة: العمل الدبلوماسي للثورة التحريرية من خلال الوثائق والشهادات (الأهمية والأسس والليات والأهداف)، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30، العدد 02، 2016، ص495.

[2]- أحسن بومالي: أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 16، جامعة الجزائر، ص71.

[3]- لزهر بديدة: المرجع السابق، ص400-402.

[4]- عبد الرحيم مرحوم: ملامح السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة الحقوق والحريات، عدد خاص، جامعة تلمسان، 2017، ص24.

[5]- موسى العيادي: تطور سياسة الجزائر الخارجية (1962-2012)، كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية، جامعة المدية، ص01.

[6]- رابح زغواني: أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح، مجلة عربية، جامعة قالمة، الجزائر، 2016، ص88.

- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- التسوية السلمية للنزاعات.

وقد تطورت هذه المبادئ في إطار برنامج طرابلس في جوان 1962 المقترح غداة الاستقلال من طرف المجلس الوطني للثورة الذي كرس إلزام الدولة الجزائرية في سياستها الخارجية مهمة الدفاع ضد الأمبريالية[1] ومساندة الحركات التحررية في العالم[2].

وقد كانت إستراتيجية هواري بومدين بعد ذلك مبنية على تحقيق مكانة دولية مرموقة للجزائر، وبناء دولة قوية[3]، وقد تجسدت السياسة الخارجية للجزائر من خلال:

أ. علاقة الجزائر مع المغرب العربي:

تميزت سياسة هواري بومدين على مستوى المغرب العربي بالسعي نحو التعامل المتزن مع الجيران، واحترام أنظمة الحكم القائمة ومحاولة طرح آفاق للتعاون الاقتصادي، واقترن ذلك بالحرص على حل القضايا المعلقة حول الحدود انطلاقا من المبدأ الذي سنته منظمة الوحدة الإفريقية[4] القاضي باحترام الحدود الموروثة منذ الاستقلال ورفض كل الدعاوى التاريخية، لكن الأوضاع توترت في المنطقة إثر قيام مشكل الصحراء الغربية[5]، الذي جسد تناقض النظرة حول القضية بين الجزائر والمغرب الأقصى[6].

لكن هواري بومدين قرر التعالي عن هذه الأحداث ويطوي الصفحة فقد كان همه الأول هو أن يقيم مع هذا البلدان علاقات حسن جوار وتعاون سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي من أجل المساهمة

---

[1]- هي ذروة التطور والنظام الرأسمالي المتمثلة في الرغبة التسلطية والروح الاستعمارية والهيمنة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والإعلامية لدول الرأسمالية الكبرى على الدول المتخلفة، ومن أكبر الدول الإمبريالية الو.م.أ، بريطانيا، فرنسا التي استعملت كل الوسائل لتحقيق أغراضها الاستعمارية (للمزيد أنظر: صالحي رابح: المرجع السابق، ص04-05).

[2]- لامية أوتيلان: المرجع السابق، ص772.

[3]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع ،المرجع السابق، ص108.

[4]- هي منظمة قارية تم التوقيع عن ميثاقها التأسيسي في 25 ماي 1963 في العاصمة الأثيوبية آديس آبابا بعد اجتماع اثنان وثلاثون من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية، وقد سعت هذه المنظمة من نشأتها على تحقيق التعاون والتضامن في شتى الميادين بين الشعوب والبلدان الإفريقية وتخليص القارة من الاستعمار التقليدي ومحاربة التميز العنصري، وكذا تسوية بعض الخلافات والصراعات التي كانت بين بلدان القارة (للمزيد أنظر: محمد جعبوب، التكامل الإقليمي في إفريقيا، النظرية والواقع، مجلة أكاديميا، العدد 06، 2017، ص44-45.

[5]- بدأت أزمة الصحراء الغربية قبل انسحاب الاستعمار الإسباني منها عام 1974 إذ طلب المغرب باسترجاع الصحراء الغربية من الاحتلال الإسباني معتبر إياها جزء من أراضيه ومن خلال المفاوضات الإسبانية مع المغرب طالب موريطانيا بجزء من الصحراء الغربية، وهذا بدعوى أن للسكان تقاليد مشابهة للتقاليد الموريطانية، بينما أعلنت البوليزاريو إلى إقامة دولة جديدة منفصلة في منطقة الصحراء الغربية تعرف بالجمهورية العربية الصحراوية، لتتدخل الجزائر في النزاع ما جعلها تصمم من جديد بالمغرب، ليتحول هذا النزاع من دولي إلى عربي بعدما انسحبت إسبانيا منه (للمزيد أنظر: جبران لعرج: التوازن والتقاطع في واقع العلاقات الجزائرية المغربية (1962-1994)، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، المجلد 08، العدد 01، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2022، ص65-66.

[6]- محي الدين عميمور: المرجع السابق، ص541.

في التقريب بين الشعوب التي عانت جميعا من ويلات الظلم الاستعماري الذي حاربته مجتمعه[1]، حيث يقول هواري بومدين في هذا الصدد "حينما تنادي مثلكم بتشييد المغرب العربي موحدا في أهدافه معززا في استقلاله ومبادئه باعتباره مطلبا حتميا تمليه الرغبات العميقة لشعوبنا وتفرضه ضروريات التطور ومنطق العصر، إنما تؤكد حقيقة تاريخية ثابتة أيام إن كان هذا المغرب بمثل مركز إشعاع وتفاعل حضاري من وطننا العربي والقارة الأوروبية"[2].

ب. علاقة الجزائر بالوطن العربي والقضية الفلسطينية:

إن الصراع العربي الصهيوني والقضية الفلسطينية على الخصوص لم تحظ بمكانتها ولم تستوعب من طرف الرأي العام الإفريقي والعالمي، إلا بعد المساعي الجزائرية التي أزاحت عنها جانبها العرقي وأعطتها مدلولها الحقيقي والمتمثل في الاستعمار الصهيوني لدولة تتوفر على كل الشروط التي يقر بها القانون الدولي لسيادة الدول[3]، فقد كان للجزائر مواقف مشرفة تجاه القضية الفلسطينية منذ حرب 1948، حيث شارك الجزائريون فيها ومنهم من وصل بعد اتفاق الهدنة، وبعد استقالة الجزائر أصبحت لها كلمة صادقت حول القضية الفلسطينية وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية هو منح مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية "فتح" حتى يصل صداها إلى شعوب القارة السمراء[4]، وتلتها بعد ذلك حضور الجزائر أول قمة عربية لسنة 1964 والتي انعقدت لأجل تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره عن طريق مساعدته في إنشاء جبهة تحرير وطنية[5]، وتتابعت الأحداث سريعا فأوصلتنا السياسات العربية إلى هزيمة 1967، وما نجم عناه من مواقف متباينة بين قادة الدول العربية، إلا أن الجزائر ومن خلال رئيسها هواري بومدين بقيت وفية ومخلصة للقضية الفلسطينة[6].

فبعد الهجوم الإسرائيلي على البلاد العربية في صبيحة 05 جوان 1967 قام الرئيس هواري بومدين بموقف قومي لا مثيل له وذلك بإرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى جبهة القتال، ذلك الموقف الذي قوبل برضى شعبي كبير[7]، حيث يقول هواري بومدين في هذا السياق "فإذا أردنا نحن العرب أن نسترجع كرامتنا وأن نساعد الشعب الفلسطيني على استرجاع حقوقه المغتصبة فعلينا أن نكون

---

[1]- أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص458.

[2]- سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد ،المرجع السابق، ص142.

[3]- فاطمة الزهراء قلواز: النشاط الدبلوماسي في فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين (1965-1978م)، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 01، 2016، ص205.

[4]- سعد بن البشير العمامرة: الرئيس الجزائري هواري بومدين والقضية الفلسطينية (1967-1978)، ساسي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2016، ص06.

[5]- فاطمة قلواز: المرجع السابق، ص205.

[6]- سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص06.

[7]- رابح لونيسي: المرجع السابق، ص108.

شاعرين بأنه ليس أمامنا إلا المعركة والنضال والتضحيات وليس طريق آخر بديل غير طريق الهزيمة وطريق الاستسلام"[1].

ليضيف الرئيس في خطاب آخر ألقاه بتاريخ 05 فيفري 1969 يقول فيه أن القضية الفلسطينية بالنسبة للفلسطينين ليست قضية خبز، بل قضية وطن فقدوه وليس لهم الحق في التسليم فيه ولو بقو (200) سنة، فاليهود انتظروا (2000) سنة[2]، وفي الأحداث السياسية الكبرى كانت الجزائر في ستبمبر 1969 طالبت الجزائر بقبول الوفد الفلسطيني الذي كان يقوده خالد الحسن كعضو كامل الحقوق في أشغال القمة، وهو ما قوبل بالرفض من أغلب الأعضاء ولكن بعض مفاوضات شاقة قادتها الجزائر قبلت منظمة التحرير الفلسطينية ووفدها كعضو ملاحظ[3].

أما التطور الأخطر الذي حدث في مسار القضية الفلسطينية في الفترة من 1970 و1973 فقد كان دون شك اندلاع الحرب العربية الإسرائلية في أكتوبر 1973، وقد دخلتها الجزائر وهي مجندة كل إمكاناتها المادية والعسكرية، حيث قررت الجزائر إرسال الدعم لمصر فور اندلاع القتال، وأرسلت مع بداية الحرب قوات مدرعة ترافقها قوات من المشاة وأسراب من الطائرات المقاتلة من مختلف الأنواع ونحو 2 مليون طن من البترول لمصر ومليون لسوريا[4].

كما قام الرئيس هواري بومدين في حرب 1973 بإقناع الملك فيصل بتبني فكرة المقاطعة لحلفاء الكيان الصهيوني، كما تمكن من إقناع الاتحاد السوفياتي من دعم وتعويض القدرة التسليحية المصرية، أيضا تمكن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من مخاطبة العالم لأول مرة من منبر الأمم المتحدة اكتسب به اعترافا أمميا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للقضية الفلسطينية رغم الاعتراضات الشديدة التي تعرض لها، وذلك في ظل الرئاسة الجزائرية سنة 1974 لما ترأس وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة[5].

كما فتحت الجزائر أبواب الكلية الحربية والجامعات الجزائرية لأبناء فلسطين ورفع الشعار المشهور للرئيس هواري بومدين "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"[6].

---

[1]- سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد ،المرجع السابق، ص140.

[2]- سعد بن البشير العمامرة: الرئيس الجزائري هواري بومدين ،المرجع السابق، ص24.

[3]- حمودي أبرير: مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينة (1945-1973)، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2014، ص246.

[4]- حمودي أبرير: المرجع السابق، ص248.

[5]- فاطمة الزهراء قلواز: المرجع السابق، ص205-206.

[6]- محي الدين عميمور: المرجع السابق، ص541.

وقد استمر هواري بومدين في دعم فلسطين داخل الجزائر وخارجها في كل المجالات، وقرر إشراك الجزائر في جل الحروب العربية الإسرائيلية وتجنيد الدبلوماسية الجزائرية لمنع إسرائيل من تحقيق الانتصارات، وسعى لتكريس مبدأ الدفاع عن القضية الفلسطينة في الميثاق الوطني الصادر سنة 1976 والذي وقعه بنفسه والذي جاء فيه "إن تحرير فلسطين يشكل عمق وجداننا وأولى مراكز اهتمامنا..."[1]، كما انتقد الرئيس هواري بومدين الأنظمة العربية المطبعة مع الكيان الصهيوني وذلك في خطاب ألقاه بتاريخ 25 مارس 1978 يقول فيه أننا نختلف مع بعض أخواننا في المشرق، فإننا نختلف معهم لأسباب تاريخية، وإذا اتفقنا معهم على ما حدث وسكتنا عليه فإن هذا خيانة للشعب الفلسطيني الذي يعيش من تشرد إلى تشرد، ليضيف لا يوجد أي خلاف بيننا وبين الشعب المصري لكننا لا نتفق مع السياسة التي ينتهجها الرئيس المصري الذي اتخذ من "بيفن" صديقا، وحول الأصدقاء والأشقاء إلى أعداء، وسنبقى مختلفين معه مادام مختلفا مع الثورة الفلسطينية وإلى أن تعود القيادة المصرية إلى الصفوف العربية[2].

ج. علاقة الجزائروالقارة الإفريقية:

عملت الجزائر منذ السنوات الأولى لاستقلالها على الحضور القوي في القارة الإفريقية لاسيما دبلوماسيا، حيث تشكل إفريقيا فضاء جيو سياسي بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية[3]، فقد فتحت الجزائر أبوابها أمام حركات التحرر الإفريقية ودعمها سياسيا وماليا، فبدأ لمن جانفي 1963 وصل عدد من ممثلي هذه الحركات إلى الجزائر على غرار "الحركة الشعبية لتحرير أونغولا، جبهة تحرير الموزمبيق، الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر..."، وممثلي حركات وتنظيمات بلدان أخرى مثل الكونغو، تنزانيا وغينيا، كما كانت الجزائر أحد الأعضاء المؤيدين للجنة التحرير التي أنشأتها منظمة الوحدة الإفريقية ومقابل الدعم الحكومية أخذ الكفاح من أجل تحرير إفريقيا طابعا شعبيا تجلى في المهرجانات والتظاهرات المختلفة، فصارت الجزائر منتدى لتحرير إفريقيا[4]، وقد برز دور الجزائر كذلك من خلال مساعيها للقضاء على ظاهرة التمييز العنصري بجنوب إفريقيا، أي قام وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة عند رئاسة للدوة 29 للجمعية العام للأمم المتحدة سنة 1974 باتخاذ قرار تعليق عضوية جنوب إفريقيابسبب ممارسة التمييز العنصري، وهو ما حصل بالفعل ولم تنظم دولة جنوب إفريقيا للأمم المتحدة إلا بعد سقوط ذلك النظام[5]

---

[1]- حمودي أبرير: المرجع السابق، ص249.

[2]- سعد بن البشير العمامرة: الرئيس الجزائري هواري بومدين، المرجع السابق، ص30-31.

[3]- لامية أوتيلان: المرجع السابق، ص771.

[4]- موسى العبدي: المرجع السابق، ص02.

[5]- فاطمة الزهراء قلواز: المرجع السابق، ص207.

وعليه يمكننا القول أن إسهامات الجزائر في هذا السياق قد حققت الأهداف السياسية المسطرة، الأمر الذي سمح بإعادة النظر في كل القضايا المطروحة وقبول التفاوض على الحركات التحرير التحريرية التي اسطاعت استعادة السيادة[1].

د. علاقة الجزائر بحركة عدم الانحياز:

كان الرئيس الجزائري هواري بومدين شديد الحرص على تحقيق الأهداف التي كانت تسعى إليها حركة عدم الانحياز، حيث جاء في إحدى تصريحاته بأن أوروبا تنظم نفسها وتحاول أن تكتل جهودها وتضم صفوفها دفاع عن مصالحها الخاصة، وهناك في جهة مقابلة اليابان والصين اللتان يعملان على ما فيه مصالحها، ونحن دول العالم الثالث في حاجة ماسة إلى العمل للدفاع عن مصالحنا واعتقد أن الدول الفقيرة أحوج ما يكون في هذه المرحلة إلى التعاون والتضامن والعمل المشترك[2]، ويضيف هواري بومدين قائلا "أن المهام الملقاة على دول عدم الانحياز تتمثل حسب رأينا في ضمان استقلالنا الوطني وتحقيق تنميتنا لاستكمال هذا الاستقلال وتعزيزه، ومناصرة حركات تحرير الشعوب ومصارعة الصهيونية والتميز العنصري وسائر أصناف التدخلات الأجنبية سواء سياسية أو عسكرية أو ضغوطات اقتصادية وجميع مظاهر الاستغلال والاستعمال الجديد والإمبريالية وتجنب الأحلاف والتكتلات وإزالة القواعد العسكرية والعمل على قيام تعاون دولي على أساس المساواة التامة"[3].

والبداية كانت بنجاح قصة مجموعة عدم الانحياز التي عقدت بالجزائر في سبتمبر 1973 (الدورة الرابعة)، حث أعطى نجاح هذه الدورة دافعا للمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد يضع حدا للاستقلال البشع لموارد الدول النامية من قبل الدول المصنعة[4]، حيث تميزت هذه القمة عن سابقاتها كونها تطرقت بعمق للقضايا المصيرية لدول العالم الثالث بصفة عامة، والدول الإفريقية بصفة خاصة، كما وضعت الدول الغربية أمام مسؤولياتها التاريخية من خلال مطالبتها بوضع حد للاستغلال الفاحش لثروات هذه الدول[5].

هـ. علاقة الجزائر مع فرنسا:

كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الرئيس هواري بومدين علاقات اقتصادية أكثر منها سياسية، حيث قام الرئيس هواري بومدين بسلسلة إجراءات شملت تأميم الأراضي المغتصبة خلال العهد

[1]- منصف بكاي: دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا، دبلوماسيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد 1، العدد 1، 2014، جامعة الجزائر 02، ص26.

[2]- لامية أورتيلان: المرجع السابق، ص790.

[3]- سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد،المرجع السابق، ص151.

[4]- موسى العبدي: المرجع السابق، ص04.

[5]- لامية أورتيلان: المرجع السابق، ص780.

الاستعماري والمناجم والتأمينات والبنوك، وشركات توزيع البترول والمؤسسات الصناعية الفرنسية، كما قام هواري بومدين بتفكيك المواقع التجريبية بعين إيكر ورقان وبشار عام 1976 واسترجاع قاعدة المرسى الكبير عام 1968، وخلال هذه الفترة نفسها أبرمت الجزائر مع فرنسا أربع اتفاقيات تخص الخمور (1963)، والمحروقات (1965)، والتعاون الثقافي والتقني (1966) والمغتربين (1968)، ولم يحترم أي عقد من هذه العقود من الجانب والطرف الفرنسي، بل وأنكى من ذلك استعمل تسويق الخمور وتشغيل المهاجرين كوسيلة ضغط بل ومساومة من أجل إجبار الجزائر على التراجع عن اعتباراتها[1].

المبحث الثاني: الخيارات الاقتصادية (الصناعة، زراعة، تجارة)

إن تداعيا الثورة والأحداث الخطيرة التي حدثت خلال فترة الاستقلال والفوضى التي أعقبت ذلك في جميع المجالات كانت تهدد سبل جميع الأنظمة الاقتصادية[2]، أين ورث الشعب الجزائري من الاستعمار اقتصادا بالي الهياكل مبنيا على الزراعة متجها أساسا نحو تصدير المواد الخام ومتميزا على الخصوص بانعدام القاعدة الضمنية، فعلى الرغم من الفوضى التي كانت تطبع السنوات الأولى للجزائر المستقلة فإن إستراتيجية التنمية بدأت منذ سنة 1963، تتجاوز تحت ضغط الجماهير، ومنذ انقلاب 19 جوان 1965، فقد اتخذت هذه الإستراتيجية التنموية شكلا مضبوطا ودقيقا[3]، فقد اعتمدت الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين من الخطط الاقتصادية كوسيلة لتدخلها في الاقتصاد، والتي تهدف إلى بناء اقتصاد متكامل قصد سد احتياجات الشعب الجزائري[4]، حيث طبقت الجزائر العديد من البرامج والمشاريع والسياسات من أجل النهوض بالجزائر العديد من البرامج والمشاريع والسياسات من أجل النهوض بالجزائر في شتى المجالات، وخاصة الجانب الاقتصادي لأنه الكفيل بتحقق الازدهار، فبإزدهار الجانب الاقتصادي ستزدهر بقية الجوانب[5].

فالتنمية[6] الشاملة مربوطة بالتنمية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية مربوطة بالتنمية البشرية، ومن هذه البرامج والمشاريع التسيير الذاتي[1]، الثورة الصناعية، الثورة الزراعية، الثورة

---

[1]- أحمد طالب الإبراهيمي: مدكرات هاجز البناء (1965 1978)، ج2 ،دار القصبة للنشر ،الجزائر،2008، ص531.

[2]- Ahmed Mahsas, L'autogestion en Algérie Donnéer Politique des ses premières étapes et de son aplication, édition Anthropes, Paris, 1975, P44.

[3]- صبرينة بودريوع: المرجع السابق، ص95.

[4]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص78.

[5]- عبد الكريم قواسمية: المرجع السابق، ص239.

[6]- تعرف التنمية بأنها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي الذي كان راكدا لفترة طويلة قادرا على توليد زيادرات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي (أنظر: عامر هني: قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 1967-2014، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، جامعة المسيلة، ص215).

الثقافية، بالإضافة إلى تطبيق ثلاث مخططات تنموية واعتامد الأسلوب الاشتراكي في تسيير المؤسسات وغيرها[2].

ومن هذه المشاريع والبرامج نذكر:

1. الصناعة:

لقد كان الرئيس هواري بومدين يؤمن بأن الاستقلال السياسي ناقص وضعيف ما لم تكن له قاعدة متينة، وهذه القاعدة هي اقتصاد وطني مستقل[3]، حيث أن التنمية الاقتصادية في الجزائر لابد أن تستهدف توفير وسائل الإنتاج التي من شأنها أن تنهض بجميع أنواع النشاطات الاقتصادية، إذ يجب على الاقتصاد الوطني أن يوفر لنفسه شروط التسيير والإدارة، هذا ما جعل من الثورة الصناعية مطلبا ضروريا من متطلبات النمو المتناسق ومحركا يجلب الرفاهية والازدهار للمجتمع[4]، حيث كانت البداية بـ:

أ. الثورة الصناعية:

شرعت حكومة هواري بومدين في بناء قاعدة اقتصادية واسعة قصد استدراك التأخر المسجل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد اختارت لذلك نموذج الصناعات المصنعة[5]، وعليه فالثورة الصناعية في الجزائر هي ثورة في المجال الاقتصادي وبالتحديد في الميدان الصناعي تسعى من خلاله الجزائر إلى تصنيع المواد الخام التي تستخرجها ولو مرة أو مرتين قبل تصديرها إلى الخارج مع العمل على نشر الصناعات المختلفة داخل البلاد، كون كل صناعة تحرك الصناعات الأخرى، ومثال ذلك الصناعة البتروكيماوية، سيتؤدي إلى إقامة الصناعة البلاسيتيكية وصناعة الحديد والصلب ستؤدي إل صناعة الآلات والعربات التي بدورها ستمكن الزراعة، وهذه الأخيرة ستحرك الصناعة الغذائية[6].

---

[1]- نشأ هذا النظام في يوغسلافيا بتاريخ 1952/06/27، حيث تعتبر المنشأة المسيرة ذاتيا الوحدة الأساسية التنظيمية في القطاع الاشتراكي من الاقتصاد سواء كان النشاط زراعيا أو صناعيا أو تجاريا أو خدماتيا، التي تسير بواسطة تنظيم العمال الذي يأخذ عدة مستويات، وقد تم تبني هذا النظام في الجزائر بناء على مرسوم مارس 1963 في المجال الزراعي، ثم تم تعميمه على جميع المشاريع الصناعية والاقتصادية (للمزيد أنظر: بوعانية رضا: آليات تسيير العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2018/2017، ص15.

[2]- عبد الكريم قواسمية: المرجع السابق، ص239.

[3]- سليمة كبير: المرجع السابق، ص35.

[4]- وزارة الإعلام والثقافة، الذكرى العاشرة لاستقلال الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد إدارة الوثاق والمنشورات لوزارة الإعلام والثقافة، جوان 1972، ص154.

[5]- محمد بوضياف، المرجع السابق، ص102.

[6]- عبد الكريم قواسمية: المرجع السابق، ص242.

- **الصناعة الثقيلة:**

وقد ركزت الحكومة الجزائرية على الصناعات الثقيلة[1] مثل الصناعة البيتروكيماوية والصناعة الميكانيكية، وذلك من خلال إنشائها لشركات وطنية مثل الشركة الوطنية للبناءات الميكانيكية والتي أنشئت بموجب الأمر الصادر بتاريخ 09 أوت 1967 والتي كانت مكلفة بترقية الصناعات الميكانيكية في الجزائر[2]، كما قامت الحكومة بسلسلة من التأميمات على المركبات والشركات الصناعية[3]، إذ أن سياسة التأميمات والتي أصرت على إنجاحها السلطة الثورية منذ 1966، كانت في سنة 1971 أكثر اكتمالا ووضوحا للنهوض بقطاع الصناعة الجزائرية وبمؤسسات وطنية أنشأت خصيصا لخدمة واستغلال المؤهلات البشرية الوطنية يقابلها محاولة السلطة إيجاد منفذ للتعاون الخارجي خارج حدود التعاون الفرنسي[4].

وفي هذا الاطار قرر الرئيس هواري بومدين تأميم المصادر المنجمية في 06 ماي 1966 وتأميم المحروقات في 24 فيفري 1971[5]، قائلا بخصوص ذلك: لقد حان الوقت لنأخذ مسؤولياتنا وقررنا من هذا اليوم أن تدخل الثورة قطاع البترول وعلى هذا الأساس قررنا:

- أخذ 51% من أسهم الشركات البترولية الفرنسية.
- تأميم الغاز الطبيعي الموجود في الصحراء بنسبة 100%.
- تأميم النقل البري وكل الأنابيب البترولية.

واعتبار أن معركة تأميم البترول هي أول نوفمبر جديد في الميدان الاقتصادي[6].

لينهي بذلك الرئيس هواري بومدين نظام الامتيازات القديم ويستولي على 51٪ من شركات النفط الفرنسية, لتواصل شركة توتال[1] أنشطتها فقط, بينما تغادر شركات النفط الفرنسية الأخرى الجزائرية, وقد تم الإعلان عن إنهاء عملية التأميم بتاريخ 15 نوفمبر 1974[2].

---

[1]- وتشمل صناعة السلع الإنتاجية والاستهلاكية المتطورة كالكيمياويات والمنتجات المعدنية ومنتجات البترول والآلات والمركبات (للمزيد أنظر: كورتل نجاة وآخرون: دور المقاطعة الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مجلد 05، العد 02، جامعة قسنطينية، 2020، ص23.

[2]- وزارة الإعلام والثقافة: المرجع السابق، ص176.

[3]- كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: المرجع السابق، ص79.

[4]- جمال بلفردي: جوانب من الخيارات التنموية للدولة الجزائرية (1965-1971)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 05، العدد 01، جامعة حمة لخضر الوادي، 2019، ص17.

[5]- سليمة كبير: المرجع السابق, ص36.

[6]- سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد ،المرجع السابق، ص124-125.

وقد سطرت الثورة الصناعية مجموعة من الأهداف تمثلت في:

- الإنماء الاقتصادي.
- تغيير الانسان ورفع مستواه التقني والعلمي وإعادة تشكيل بنية المجتمع.
- تصنيع المواد الخام وطنيا وتصديرها على شكل مواد مصنعة أو نصف مصنعة للخارج[3].
- رفع الانتاجية والسماح للكوادر والعمال بالتدريب على وسط صناعي عصري ومتقدم تقنيا مع العمل على أن تكون الصناعات صناعات منتجة لأدوات التجهيز[4].
- بناء اقتصاد مستقل ومتكامل في أسرع وقت ممكن[5].
- قطع دابر التبعية الاقتصادية من خلال بعث قطاع صناعي قوي يأخذ على تأهله انتاج الصناعات المختلفة[6].

- **المخططات التنموية الكبرى:**

لقد تبنت حكومة الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين مخططات متنوعة وعديدة حيث كانت نسبة تنفيذها متفاوتة ونسب نجاحها تختلف من مخطط لآخر[7].

وتمثلت هذه المخططات في: المخطط الثلاثي (1967-1969), المخطط الرباعي الأول (1979-1973), المخطط الرباعي الثاني (1974-1977), وقد ركز ثلاثتها على الصناعات الثقيلة وهي: الحديد والصلب, الصناعة الميكانيكية والكيماوية الثقيلة[8], حيث جاءت هذه المخططات كما يلي:

- المخطط الثلاثي (1967-1969):

---

[1]- هي شركة نفط وغاز فرنسية مقرها الرئيسي في باريس بفرنسا, وهي واحدة من أكبر 6 شركات نفط في العالم, ويشمل عملها مجال التنقيب, واستخراج ونقل النفط الخام والمكرر, واستخراج الغاز الطبيعي ونقل الوقود من أماكن الانتاج للأسواق, وإنتاج المواد البتروكيميائية وتسويقها, وتعتبر توتال من الشركات المعروفة أيضا في مجال الكيماويات(للمزيد أنظر الموقع الالكتروني: https://m.marefa.org تاريخ دخول 17 مارس 2023 ساعة الدخول:18:51 ساعة الخروج: 18:55).

[2]- Benjamin Stora: Algérie histoire contemporaine 1830-1988 Casbah Editions, Alger, 2004, P263.

[3]- قواسمية عبد الكريم: المرجع السابق, ص242 .

[4] بنجامين ستوار: المصدر السابق: تاريخ ,ص50.

[5]- Benjamin Stora, Op.Cit, P265.

[6] عبد الرحمان بن عنبر: مراحل نطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وأفاقها المستقبلية مجلة العلوم الانسانية,العدد 02, جامعة محمد خيضر, بسكرة 2002, ص111 .

[7] عامر همي: المرجع السابق, ص215.

[8] رايح لونيسي, بشر بلاح: المرجع السابق, ص61.

ركزت الجزائر في هذا المخطط بالدرجة الأولى على قطاع الصناعة حيث خصص لهذا القطاع ما يقارب نصف الاستثمارات تقريبا 49%. وهذا يعكس بوضوح التوجه العام لمسيرة التنمية في الجزائر في ظل هذه المرحلة والتي كانت تستهدف أساس خلق قاعدة صناعية متينة تؤدي الى انطلاقة سريعة لباقي القطاعات[1]. وقد انصب هذا المخطط بالأساس على التصنيع كون الانتاج الصناعي هو محرك التنمية, وقد وزعت الاستثمارات المخصصة خلال فترة المخطط على ثلاث مجموعات متجانسة وهي:

- الاستثمارات الانتاجية مباشرة (كالمنتجات الزراعية والصناعية) 6.79 مليار دج موزعة على الزراعة 1.88 مليار دينار والصناعة 4.91 مليار دينار.
- الاستثمارات الشبه الانتاجية (كالتجارة والمواصلات...الخ) 0.36 مليار دج.
- الاستثمارات غير الانتاجية (كالمدارس و البنية التحتية الاجتماعية) 4.02 مليار دج[2].

لتتطور الصناعات البيتروكيماوية ويصبح فيها قطاع المحروقات رائدا للتنمية الاقتصادية الوطنية، لتبلغ طاقة إنتاج مصانع تكرير البترول بأرزيو وسكيكة في حدود سنة 1971 خمسة ملايين طن، ليتبعها افتتاح مصنع الغاز بسكيكدة بوحداته الثلاث للتمييع مع طاقة إنتاج بلغت 3.5 مليار متر مكعب من الغاز، ويمثل مركب الحديد والصلب والصلب بالحجار[3]، أساس الثورة الصناعية الجزائرية والذي قدر إنتاجه بـ1.8 مليون طن سنويا من الحديد المذاب[4].

لقد شهد المخطط الرباعي الأول اشراكا أوسع للإدارة والأجهزة التنفيذية للولايات في أعمال التخطيط، ورغم ذلك بقيت ديمغرافية التخطيط محدودة لتتوسع في المخطط الرباعي الثاني أين جرت محاولة إشراك ممثلي العمال الجزائريين في أشغال تحضير وإعداد المخطط في إطار التسيير الاشتراكي للمؤسسات[5].

---

[1] عامر هني: المرجع السابق, ص216-217.

[2]- فيصل لوصيف: أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال فترة 1970-2012, مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة سطيف، 2014/2013، ص84.

[3]- صورة لمركب الحجار، أنظر الملحق رقم: (05)

[4]- جمال بلفردي: المرجع السابق، ص18.

[5]- أسماعيل دبس: المرجع السابق، ص75.

- **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):**

خصصت الدولة الجزائرية لهذا المخطط 100 مليار دج، بهدف تثمين الموارد الطبيعية[1] أين تم استثمار 12 مليار دينار في الزراعة مقابل 43 مليار في الصناعة[2]، قد تزامن هذا المخطط مع ارتفاع المداخل المالية للبلاد نظرا لارتفاع سعر البرميل من 33، ولازمه 1971 إلى 92 دولار في ديسمبر 1973، والزيادة في تصدير البيترول من 23 مليون طن سنويا سنة 1963 إلى 42 مليون طن سنة 1969 إلى 46 مليون طن سنة 1972[3].

فغالبا ما كان سعر النفط مرتبطا بالتغيرات الدولية صعودا ونزولا، لكن يبقى في كل الحالات حبيس إرادة الدولة والتي عرفت كيف تشغلها لإعطاء بعد عملي لمبدأ السيادة على الثورات الطبيعية[4].

وقد اتخذت الجزائر في مشروعها التنموي سياسة الصناعات التصنيعية والذي اعتبره كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية ووسيلة أساسية لإخراج البلد من التخلف وتحويله إلى مجتمع جديد[5]، حيث حدد المخطط الرباعي الثاني مجموعة من الأهداف يمكن إبرازها فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو للناتج الخام بحوالي 46%، أي بمعدل سنوي بلغ 11.5% وهو أعلى من المعدل السابق للخطة السابقة.
- المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر مناصب عمل تزيد عن 100.000 منصب عمل سنويا.
- تنمية وتوسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية لذا تم التركيز على صناعة المحروقات.
- تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية.
- برمجة إنجاز حوالي 500 وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات (صناعة النسيج، الصناعات الكهربائية والإلكترونية...الخ) [6].

---

[1]- الطاهر بن حرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989، الجزء3، دار هومة، الجزائر، 2007، ص144.

[2]- سنوسي بن عومر: المرجع السابق، ص29.

[3]- مراد مولاي حاج: المرجع السابق، ص07.

[4]- الجيلالي عجة: تحرير قطاع المحروقات، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الشلف، ص85.

[5]- عامر هني: المرجع السابق، ص217.

[6]- فيصل لوصيف: المرجع السابق، ص85.

وقد سجل هذا المخطط قفزة استثمارية كبرى، وذلك بفضل التجربة المكتسبة في التخطيط والظروف المالية المواتية لتكييف النسيج بفضل تحسين أسعار النفط والبترول في السوق الدولية[1].

وما يعاب على هذا المخطط أنه أهل التنمية الزراعية والاجتماعية وجعلها على هامش اهتمامات الدولة مما أدى لتفاقم عدة مشكلات اجتماعية كالسكن والنقل والتجهيزات الاجتماعية والثقافية[2].

وقد حققت هذه المخططات بصفة عامة جملة من الانجازات المعتبرة ترتكز حول:

- التأميمات: مثل تأميم المناجم والشركات، وتأميم الأراضي في إطار الثورة الزراعية.
- محاولة إخراج القطاع الفلاحي من أوضاعه المزرية بالقضاء على الخماسة[3]، وتحسين أحوال الفلاحين وتطوير البنية التحتية الريفية.
- بناء قاعدة صناعية للبلاد من خلال التركيز على الصناعات الثقيلة.
- الترقية الاجتماعية والثقافية وذلك بانتهاج ديمقراطية التعليم وجزأرة[4] الإطارات وسياسة التعريب[5].

إن العمل التخطيطي التنموي لم يكن سهلا، وذلك لحداثة التجربة من جهة، ولقلة الموارد الاقتصادية والبشرية المؤهلة للقيام بهذا العمل، إلا أن الروح الوطنية العالية والتضحية التي تميز بها القادة السياسيون، وعلى رأسهم الرئيس هواري بومدين جعلت عملية التخطيط تتطور وتعطي ثمارها، لتمتلك الجزائر بعد ذلك نسيج صناعي مهم جعلها ذات مكانة مرموقة بين الدول[6].

2. الزراعة:

إن القطاع الزراعي كأحد القطاعات الاقتصادية الهامة في منظومة الاقتصاد الوطني بما يحققه من أمن غذائي، وبما يساهم به من دعم للدخل القومي، فقد لقي هذا القطاع ومنذ الاستقلال كثيرا من

---

[1]- سنوسي بن عومر: المرجع السابق، ص02.

[2]- عامر هني: المرجع السابق، ص218.

[3]- هو نظام استغلال يختلف تماما عن المنظمة الاستقلالية السابقة، لأن الخماس هو شخص غير مالك للأرض، فهو يملك فقط جهده المبذول ليتحصل بعد ذلك على نصيب من المحصول لا يتعدى الخمس، ومن هنا جاءت عبارة الخماسة التي يراد بها المكافأة بالخمس (للمزيد أنظر: بوعارفة رضا: المرجع السابق، ص27).

[4]- مشتقة من لفظة الجزائر أي إعطاء الطابع الجزائري، وإزالة آثار العناصر الدخيلة الواحدة من مجتمعات أو ثقافات لا تمت بصلة للمجتمع أو الثقافة الجزائرية من خلال بث الطابع الجزائري الأصيل، نقيا خالصا من كل الشوائب الغريبة عليه (للمزيد أنظر: أحمد خالدي: الأطر التاريخية للمؤسسة المدرسية في الجزائر مراحل ومحطات بارزة، مجلة عصور الجديدة، مجلد 7، العدد 27، جامعة مولاي طاهر سعيدة، 2018، ص276.

[5]- رابح لونيسي، بشير بلاح: المرجع السابق، ص61-63.

[6]- إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص74.

الاهتمام من طرف الدولة وذلك بإعداد سياسات زراعية مختلفة بحسب ظروف كل مرحلة من المراحل، وصولا إلى تطبيق إصلاحات خاصة بالقطاع الزراعي ضمن برامج مختلفة ومتنوعة خاصة في عهد الرئيس هواري بومدين[1] وأهمها:

أ. الثورة الزراعية 08 نوفمبر1971:

جاء في الجريدة الرسمية "أن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي ولا يخفى أن هذا هو السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحويل الأساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد"[2]، فمع بداية الستينات طرحت الدولة مشروع الثورة الزراعية[3] والتي صادقت عليه السلطة دون تردد وأرفقته بميثاق الثورة الزراعية (الأمر رقم 71-73) [4]، وذلك بتاريخ 08 نوفمبر 1971 المتضمن قانون الثورة الزراعية[5].

عملت الحكومة الجزائرية بعد صدور قانون الثورة الزراعية على إلغاء الملكية العامة الواسعة للأراضي مثل أملاك البلديات وأملاك الدولة وأراضي العرش والوقف الشرعي، وكان هذه الأراضي بعد سحبها توضع في الصندوق الثورة الزراعية المنشأ من طرف الدولة، وكانت الدولة تعوض أصحابها، ومن كان يعتقد أن التعويض عملية مجحفة في حقه، فمن حقه أن يتقدم إلى القضاء ويطعن في ذلك، ولأجل ذلك استحدثت الحكومة هيئة عرفت "لجان الطعن الولائية والوطنية للثورة الزراعية"[6]، كما لجأت الدولة إلى تأميم أراضي الخواص[7] الفلاحية وإلحاقها بأملاك الدولة، حيث حدد القانون الثورة الزراعية

---

[1]- جمال بلفردي: مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 10، العدد 02، جامعة بشار، 2018، ص99.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 97، 1971، ص02.

[3]- إصلاحات جذرية أدخلتها الدولة الجزائرية على القطاع الزراعي سنة 1972 تحت شعار الأرض لمن يخدمها بهدف النهوض بالقطاع وتحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث اعتبرت الثورة الزراعية أول مهمة اقتصادية للحكومة الجزائرية وذلك باعتماد ثلاثة محاور أساسية وهي الإصلاح الزراعي من أجل بعث الحياة، التحديث وتطوير القطاع التقليدي من أجل تقدم الأرياف، صيانة الثورة العقارية باستصلاح الأراضي (ينظر: بوعافية رضا: المرجع السابق، ص72).

[4]- فريد عبة: المرجع السابق، ص195.

[5]- حسن بهلول: الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة التنظيم الاقتصادي الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ص88.

[6]- عبد الكريم قواسمية: المرجع السابق، ص243.

[7]- تنوعت تعريفات التأمين حيث نجد الأستاذ ريغور عرفه بأنه "تلك العملية التي بمقتضاها تنتقل ملكية مشروع أو مجموعة من المشروعات إلى جماعة بقصد إقصائها من الإدارة الرأسمالية تحقيقا للمصلحة العامة"، كما يعرفه الأستاذ فان القوتلي بأنه "العملية التي تنتقل ملكية المشروع إلى الأمة تحقيقا للمنفعة العامة بهدف كف يد الإدارة الرأسمالية" (ينظر: عبد المؤمن بن صغير: التأميم بين السيادة الإقليمية للدولة وأحكام القانون الدولي، مجلة القانون الدولية والتنمية، مجلد 08، العدد 01، ص77.

ما يلي "تحدد مساحة الأملاك بأملاك الدولة[1] على أساس أنها لا تتجاوز طاقة عمل المالك وعائلته، وأنها تسمح له بإنتاج دخل كاف لإعالتها"، ثم "أن الأراضي الملحقة بالصندوق الوطني للثورة الزراعية هي ملك للدولة وهي غير قابلة للتصرف والاكتساب عن طريق التقادم ولا يجوز التنازل عنه"[2].

ويقوم قانون الثورة الزراعية على ستة مبادئ رئيسية وهي:

- الأرض لمن يخدمها.
- إلغاء حق الملكية بالنسبة للملاكين الذين لا يفلحون ملكيتهم بصورة مباشرة.
- إلغاء كل أشكال التجارة الاستغلالية في الموارد المالية.
- تأمين حقوق الفلاحين في الأراضي التي يوزعونها.
- تمنح الدولة الأراضي للفلاحين الذين لا يملكون أرضا بصورة مجانية ويتم تشجيعهم على الاستعمال المتشترك للأراضي ووسائل الإنتاج في إطار تعاوني.
- تتولى الدولة مسؤولية حماية الفلاحين وتأطيرهم وإنشاء الهيئات اللازمة لتحسين شروط المعيشة في الأرياف[3].

والهدف الرئيسي لهذا الميثاق هو تخفيض الدخل الفلاحي لتحسين مستوى معيشة الجماهير الريفية وتقديم الفلاحة والقضاء على العادات البيئية وضمان مستقبل صغار الفلاحين وحمايتهم من المضاربة، وتمكينهم من تنظيم أنفسهم قصد الوصول إلى السيطرة على التقنيات العصرية وإنجاز الاستفسارات، لذلك فالأمر يتعلق بخلق الظروف اللازمة لتغير وجه الريف جذريا، وقد أوردت المادة الأولى من الميثاق "أن الأرض ملك لم يخدمها وليس لأحد غير الذي يستغلها حق عليها"[4].

ولقد حدد الميثاق الثورة الزراعية ثلاثة طرق لاستغلال الأرض، وتتمثل في التالي:

- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، وينظم في وحدات انتاجية مختلفة الأبعاد على مستوى تقني ملائم.
- التعاون في الزراعة وهو من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحية الذين يعيشون في خدمة الأرض.

---

[1]- سفيان ناصري: التحدي على حق الملكية العقارية الفلاحية في ظل قانون الثورة الزراعية وإشكالية إثبات ملكيتها، مجلة العلوم الإنسانة، مجلد 07، العدد 02، جامعة أم البواقي، 2020، ص75.

[2]- بن زارع حياة: المرجع السابق، ص100.

[3]- وحيد خير الدين: أهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بسكرة، 2013/2012، ص244.

[4]- وزارة الإعلام والثقافة: المرجع السابق، ص144.

- الاستغلال الخاص، حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وإنما تقضي على استغلال الإنسان[1].

تتلخص الثورة الزراعية في إعادة توزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج، وإدماج الفلاحين في مجهود تنمية البلاد وتحسين ظروف معيشتهم وتحديد وضبط الأنظمة الأساسية الملكية العقارية على أن يشارك الفلاحون في اختبار شكل النظم الأكثر ملائمة لاحتياجاتهم[2]، فالثورة الزراعية ترمي إلى تحويل جذري للعلاقات الاقتصادية والثقافية للريف الجزائري[3].

ولقد مرت الثورة الزراعية بثلاثة مراحل وهي:

- **المرحلة الأولى: امتدت من جانفي 1972 إلى 1974:**

خلال هذه المرحلة تم القيام بعملية الإحصاء وتصفية الملكيات الزراعية، وإقامة الهيئات والأجهزة المكلفة بمختلف التحقيقات تحت رقابة ومسؤولية كل بلدية، وتميزت هذه المرحلة بإحصاء أراضي المجموعات المحلية وأراضي العرش والحبوس وتعتبر هذه الأراضي من الدرجة الثانية والثالثة من حيث الخصوبة، ويقع أغلبها في الجبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا[4].

- **المرحلة الثانية: انطلقت في سبتمبر1972:**

وتمت خلالها عملية تأميم وتوزيع الأراضي على المستفيدين بالإضافة إلى إقامة التعاونيات[5] المختلفة، وخلال عملية التأميم تم استثناء الملكيات الكبرى بحيث أن مساهمة الملاك تمكنهم أن يعبثو مع أسرهم ويخدموا أراضيهم بأنفسهم[6].

---

[1]- جمال جعفري: المرجع السابق، ص101.

[2]- مطمر العيد: المرجع السابق، ص213.

[3]- فريد عبة: المرجع السابق، ص195.

[4]- وحيد خير الدين: المرجع السابق، ص224.

[5]- شركات مدنية خاصة تابعة للأشخاص وذات أشخاص ورأسمال قابلة للتغير فتعاونيات الفلاحية تقوم على أساس التضامن المهني بين الفلاحين، وتهدف هذه التعاونيات إلى القيام بعمليات الإنتاج أو تسهيلها وعمليات التحويل والشراء أو البيع مع تخفيض سعر التكلفة والبيع لبعض التعاونية بعد الحصول على اتفاق مبدئي من السلطات المختصة المحلية بعقد توثيقي رسمي يكون بين 05 أعضاء على الأقل من أشخاص طبيعيين فلاحين أو من أشخاص معنوية تمارس نشاط فلاحي (ينظر: بوراس محمد: تجمعات المصالح المشتركة الفلاحية غير الجزائر اي نموذج الاستغلال الفلاحي، مجلة المراسل الحقوقية، مجلد 07، العدد 02، 2020، ص373.

[6]- وحيد خير الدين: المرجع السابق، ص224.

- **المرحلة الثالثة: بدأت عام 1976:**

تم خلالها تطبيق قانون الرعي وذلك لوضع حد لاستغلال الرعاة من طرف كبار المالكين وذلك بتطبيق مبدأ الماشية لمن يرعاها، وتم تحديد عدد المواشي لكل راعي بـ300 إلى 400 رأس شريطة أن لا يكون لمربيها أي نشاط آخر[1].

وكان للثورة الزراعية مجموعة من النتائج:

- استعادة أكثر من مليون هكتار من الأراضي العمومية (بلدية، قطاعية، عروشية، وطنية، الصالحة للزراعة) في إطار الإصلاح وهكذا استفاد القطاع من مساحة تقارب 5000.00 هكتار أي حوالي 09% من مجموع الأراضي الملحقة قانونا بالقطاع الخاص[2].
- تأميم الأراضي وتشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 700 تعاونية موزعة على مليون هكتار، وتم منح هذه الأراضي المؤممة وكذا الأراضي التابعة لتلك الدولة أو البلديات إلى الفلاحين المحرومين لخدمتها، كما تم تكوين حوالي 700 تعاونية للخدمات على مستوى البلاد، و730 تعاونية زراعية للاستغلال الجماعي والمكلفة بالاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 600.000 هكتار[3].
- تنويع منجزات الثورة الزراعية بمشروع الألف قرية، التي أنجز عدد كبير منها خلال السنوات الماضية، ضمن قرية عين النحالة بولاية تلمسان، حتى قرية أم الطبول في القالة بأقصى الحدود الشرقية ما جعل الريف الجزائري يشهد معالم نهضة حقيقية تسهر لترقية الإنسان، وفتح قدرته على الخلق والتعمير[4].
- أدى تطبيق قانون الثورة الزراعية إلى إدماج عدد كبير من الأراضي الزراعية في نطاق الأموال العامة، وهذا أدى إلى تشكيل إضافة جديدة لنطاق هذه الأموال فزادت مساحة الأراضي الصالحة للزراعية بمقدار 1546000 هكتار[5].

---

[1]- وحيد خير الدين: المرجع السابق، ص224.

[2]- عمر سعود: الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، تر: عبد القادر شرشار، 2007، ص10.

[3]- جمال جعفري: المرجع السابق، ص101.

[4]- مطر العيد: المرجع السابق، ص226.

[5]- وحيد خير الدين: المرجع السابق، ص225.

- السد الأخضر[1] أو الحزام الأخضر وهو عبارة عن مشروع أطلق في 15 مارس 1972 من طرف الرئيس هواري بومدين، يمتد من الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية[2] والذي بلغ طوله 1550 كيلو متر مربع، ومتوسط عرضه 20 كم[2]، وهو العامل والحاجز الذي يمنع ويعارض زحف التصحر ويساهم في الحفاظ على سلامة الأراضي الشمالية خاصة التل، مع مواصلة حملات التشجير من أجل تنمية الغطاء النباتي لحماية الأراضي الزراعية عامة والتربة الخصبة خاصة، بالإضافة إلى إنشاء مساحات خضراء حيث تم غرس 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة و500.000 هكتار من الأشجار البرية[3]، مما قال الرئيس هواري بومدين "حول الثورة الزراعية أن كلمة الثورة بسيطة وهي تعني المساواة، ونعني أن الأرض للإنسان الذي يخدمها وأن الترفع عن العمل في الأرض فليتكرها لأنها حرام أن يملك أرضا ويهملها، فهذا غير وارد لا في القرآن ولا في السنة ولا في الدفاتر السماوية" 17 جوان 1972[4]

يمكن رصد التحولات التي عرفها القطاع الزراعي في اطار الثورة الزراعية من خلال تطور معدلات الاستثمار عبر المخططات الوطنية. فرغم النتائج الضعيفة للمخطط الأول (1967-1969) والتي لم تكن كافية بالنظر للمكان المراد من القطاع الزراعي, فإن المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) وضع الاسس العالمية والنظامية للنهضة بالقطاع بصفة عاجلة الذي عمل على تجهيز البوادي والأرياف اجتماعيا وثقافيا وعمل كذلك على تقويم الاعوجاج وتهيئة وسائل جديدة من أجل الزيادة في الانتاج[5].

إن الثورة الزراعية لم تكن عملية سهلة بل كانت من اصعب الانجازات التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال لأنها مست عدد كبير من افراد الشعب الجزائري في أغلى ما يملكون وهو الأرض ونحن نعلم قيمة الأرض ومكانتها بالنسبة لأفراد المجتمع الجزائري ولم يكن تطبيق الثورة الزراعية بالعين إلا إن الثورة الزراعية كانت تهدف إلى تغيير ظروف معيشة الفلاحين من خلال القيام بإصلاح القطاع الزراعي[6].

3. التجارة:

أ. التجارة الداخلية:

لم يطرأ أي تغيير على أوضاع التجارة في الجزائر سنة 1965 حيث ضلت مثقلة بما ورثته من الاستعمار الفرنسي. وكان الطابع الاساسي لسلك الاوضاع هو هيمنة قطاع تجاري استعماري حيث كان

---

[1]- صورة السد الأخضر، أنظر الملحق رقم (06)

[2]- بشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد، المرجع السابق، ص272.

[3]- فرطاس صليحة: السد الأخضر من حزام أخضر إلى برنامج وطني للتنمية المحلية، مداخلة الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية.

[4]- سليمة كبير: المرجع السابق، ص30.

[5]- محمد بوضياف: المرجع سابق, ص104 .

[6]- بن زارع حياة: المرجع سابق,ص99.

المسيطر على التجارة الداخلية وهو قطاع خاص من الاجانب والمواطنين[1], حيث عانت هذه الاخيرة من مشاكل النقل والتخزين والتوزيع والأسعار مما ادى الى بروز العديد من المظاهر السلبية لنقص المنتوجات وارتفاع الاسعار التي اثرت على تنفيذ الخطط الانمائية[2].

هذا ما دفع بالحكومة الجزائرية برئاسة هواري بومدين الى ايجاد عاملين تجاريين يعملان تحت اشراف الدولة بهدف فرض سيطرة الدولة على قطاع التجارة, لأجل تثبيت الأسعار والأرباح وتوحيد الأسعار على مستوى التراب الوطني, وتحديد السلع التي يحتاج اليها المجتمع و ضمان تموينها عن طريق الانتاج الوطني او الاستيراد ولأجل ذلك قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الاجراءات تمثلت في:

- نصب لجان مراقبة تموين الولايات في كل ولاية.
- تنظيم وأطير الوظيفة التجارية وإصلاح المراكز البيع والتجهيز بمعدات النقل قصد توزيع المنتوجات بأقل تكلفة.
- وضع سياسة وطنية للأسعار وذلك بتنظيم أسعار وحدود الربح لعدد كبير من المنتوجات ولأجل ذلك أسست الحكومة المعهد الوطني للأسعار واللجنة للأسعار.

ب. التجارة الخارجية:

بعد الاستقلال مباشرة كان لزاما على الجزائر ايجاد تشريعات تسمح لها بضبط الأمور في كافة المجالات, فالنسبة لقطاع التجارة الخارجية, تجسد الاطار التشريعي في كل من ميثاق طرابلس 1962, وميثاق الجزائر 1964 اللذان ينصان على ضرورة مراقبة التجارة الخارجية من خلال مبدأ تأميمها[3].

- **تطور الميزان التجاري خلال (الفترة 1970) مرحلة الرقابة (1962-1969):**

من خلال رصد تطور الصادرات والواردات خلال مرحلة الرقابة فقط لوحظ تذبذب في رصيد الميزان التجاري[4], بين تحقيق رصيد موجب في السنوات ورصيد سالب في سنوات أخرى ففي سنوات

[1]- قواسمية عبد الكريم: المرجع السابق، ص262.

[2]- قواسمية عبد الكريم: المرجع نفسه, ص264-265.

[3]- سايح بوزيد: تقسيم مسار الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة دفاتر اقتصادية, جامعة ورقلة, 2018، ص180.

[4]- هو عبارة عن سجل يتضمن قيمة الصادرات والواردات السلعية لدولة معينة خلال سنة وتسمى الصادرات والاستيرادات المنظورة, حيث يمثل الميزان التجاري صافي ايرادات الواردات والصادرات للدول، فتكون أسعار الصادرات بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية، مما يستدعي معرفة سعر الصرف لتوحيد عملة الحساب، إذن فهو يمثل الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع خلال فترة محددة (ينظر: فيصل لوصيف: المرجع السابق، ص107).

1962, 1963, 1964 حقق رصيد موجب بلغ 168 مليون دج و84 مليون دج, ليحقق أكبر رصيد موجب خلال سنة 1967 بلغ 4,8 مليون دج, وذلك راجع لزيادة عجز بلغ 370 مليون دج[1].

وبعد فترة الرقابة التي مارستها الدولة على قطاع التجارة خلال الستينات اين عرفت حرية نسبية رافقها بعض المشاكل في عمليات الاستيراد خاصة ما تعلق منها تبوعية المواد المستوردة لجأت اللدولة الى عمليات الاحتكار[2] عن طريق الشركات التابعة لها في جويلية 1971 أين أصدرت الدولة سلسلة من التعليمات منحت احتكار المنتوج لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة حسب النشاط الذي تمارسه[3].

- **تطور الميزان التجارية خلال الفترة 1970 إلى 1978:**

حقق رصيد الميزان التجاري رصيدا مليا خلال هذه الفترة باستثناء سنة 1974 أين حقق رصيدا موجبا بلغ 1840 مليون دج، ويبقى أكبر عجز حققه الميزان التجاري سنة 1978 أين بلغ حوالي 10.2 مليار دينار، كما سجل عجزا بحوالي 5 مليار دج سنتي 1975 و1977، حيث تزامن هذا العجز مع المخطط الرباعي الثاني وذلك راجع إلى زيادة قيمة الواردات وخاصة سلع التجهيز الضرورية لإنجاز برامج المخطط[4].

وتنقسم التجارة الخارجية إلى:

ب.1. الصادرات:

تمثلت الصادرات الجزائرية في الفوسفات ومعدن الحديد والمنتجات الحديدية والبقوليات والتمور والحمضيات والخمور والنفط الخام والمكثف والغاز الطبيعي المميع، وغاز البترول المميع والمواد المتكررة، وقد كانت أكبر قيمة للصادرات الجزائرية تتمثل في مادة النفط الخام لتفوق قيمتها سنة 1978 حاجز 21 مليار دج[5].

ب.2. الواردات:

أما عن أبرز الواردات فتمثلت في الحليب ومشتقاته والحبوب والدقيق والبن والسكر والمواد الصيدلانية والأسمدة والآلات والمعدات والعتاد الكهربائي والآلات والمعدات الإلكترونية والحديد والصلب والفولاذ وغيرها، وقد كانت أعلى قيمة للواردات التجارية من القمح وذلك سنة 1972 بحوالي 349 مليون

---

[1]- وليد عابي: حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009/2008، ص241.

[2]- هو تحكم فرد أو شركة أو دولة في كمية البضاعة المتداولة في الأسواق بيعا وشراء، ويكون بإخفاء البضاعة وتخزينها لوقت اشتداد الحاجة بها لرفع سعرها (أنظر: صالحي رابح: المرجع السابق، ص73).

[3]- فيصل لوصيف: المرجع السابق، ص92.

[4]- وليد عابي: المرجع السابق، ص247.

[5]- عبد الكريم قواسمية: المرجع السابق، ص266.

دينار جزائري، وارتفعت سنة 1975 لتصل إلى حوالي 1.6 مليار دج، فيما قدرت القيمة الاستيرادية للمواد الصيدلانية سنة 1978 حوالي 543 مليون دج[1].

- **الدول التي تعاملت معها الجزائر تجاريا:**

سعت الجزائر ضمن مخططاتها التنموية تنويع الشركاء التجاريين، وكذا الخروج من التبعية للسوق الفرنسية، حيث تعتبر السوق الأوروبية المشتركة ودول أمريكا الشمالية، أهم الشركاء التجاريين للجزائر في الفترة (1970-1978) وقد ظلت زيادة حجم الصادرات تنمو بسرعة أكبر مع البلدان الرأسمالية سواء من حيث التصدير أو الاستيراد، ويرجع ذلك إلى أن اقتصاديات البلدان النامية هي اقتصاديات منافسة فيما بينها، لكنها مكتملة نسبيا مع الاقتصاديات المتقدمة[2]، ومن هذه الدول نذكر:

- **فرنسا:**

قدرت الصادرات الفرنسية نحو الجزائر سنة 1970 إلى حوالي 2.6 مليار دينار، وقدرت سنة 1974 بحوالي 4.9 مليار دينار، ووصلت سنة 1978 إلى حوالي 6.5 مليار دينار، أما الصادرات الجزائرية نحو فرنسا فقد قدرت نسبتها سنة 1974 بحوالي 3.7 مليار دينار، ووصلت سن 1976 إلى ما يزيد عن 3 ملايير دج، وتراجعت سنة 1977 لتقدر بحوالي 2.5 مليار، ووصلت نسبتها سنة 1978 إلى حوالي 2.6 مليار دج[3].

- **الدول الأوروبية: السوق الأوروبية المشتركة:**

من الدول الأوروبية التي كانت تتعامل معها الجزائر تجارية بشكل كبير: ألمانيا الفدرالية وإيطاليا وإسبانيا، فقد وصلت قيمة الواردات الجزائرية من ألمانيا الفدرالية في أواخر الستينات إلى حوالي 458 مليون دج، وقدرت في أواخر السبعينات وبالتحديد سنة 1978 بحوالي 6.5 مليار دينار، أي بنسبة 19% من الواردات الجزائرية، والتي قدرت بحوالي 34 مليار و400 مليون دج أي بنسبة 16%[4]، أما نصيب الدولة الأوروبية الأخرى من حيث النسبة فقد بقيت تتراوح تقريبا ما بين 09% و12%، لكن من حيث القيمة المطلقة فقد عرفت زيادة معتبرة من 668 مليون دج في سنة 1970 إلى 3.5 مليار دج سنة 1978[5].

---

[1]- عبد الكريم قواسمية: المرجع السابق، ص266.

[2]- وليد عابي: المرجع السابق، ص250.

[3]- عبد الكريم قواسمية: المرجع السابق، ص267.

[4]- عبد الكريم قواسمية: المرجع نفسه، ص267.

[5]- وليد عابي: المرجع السابق، ص250.

- **الولايات المتحدة الأمريكية:**

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكر الدول التي تستورد منها الجزائر، فلقد وصلت قيمة المستوردات الجزائرية منها سنة 1969 حوالي 439 مليون دج، أي بنسبة 8.8% لتصل قيمتها سنة 1978 إلى حوالي 3.2 مليار دج، أي بنسبة 6.75%، أما صادرات الجزائر نحوها فلم تكن بالكبيرة في الستينات وبداية السبعينات، فلقد قدرت سنة 1971 بحوالي 77 مليون دج، لتقفز سنة 1978 وتصل لحاولي 12.4 مليار دج، أي بنسبة 51.54% من صادرات الجزائر[1].

- **الدول الآسياوية:**

تطورت نسبة مساهمة الدول الآسياوية في الواردات الجزائرية حيث انتقل من 156 مليون دج وبنسبة مساهمة بلغت 2.5% سنة 1970 ليصل سنة 1978 حوالي 3.4 مليار دج، وبنسبة مساهمة بلغت 9.81% لتأتي في المرتبة الثانية خلف السوق الأوروبية المشتركة، وأما باقي الدول فتبقى مساهمتاه ضعيفة في جانب الواردات الجزائرية للفترة (1970-1978) [2].

وقد ظلت السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوربي حاليا) من أهم الأسواق التجارية، وتأتي فرنسا في مقدمة هذه الدول التي تستوعب 75% من مجموع تجارة الجزائر، ثم تليها الدول الآسياوية والو.م.أ[3].

- **القطاع المالي:**

ظل القطاع المصرفي تحت سيطرة البنوك الأجنبية بشكل عام والفرنسية بشكل أساسي وخاص[4]، لتقوم الحكومة الجزائرية بعملية تأميم واسعة للبنوك، حيث قامت بـ:

- تأميم بنك الجزائر وإصدار الدينار الجزائري في جانفي 1963.
- تأميم جميع البنوك الأجنبية في ماي 1966[5].

وفي عامي 1966 و1967 قامت الحكومة بإنشاء ثلاث بنوك كبيرة على غرار المؤسسات القديمة، تمثلت في:

- البنك الوطني الجزائري (BNA) في 01 جويلية 1966.

---

[1]- عبد الكريم قواسمية: المرجع السابق، ص268.

[2]- وليد عابي: المرجع السابق، ص251.

[3]- كفاح عباس صالح رمضان الحمداني: المرجع السابق، ص117.

[4]- Benjamin Stora, Op.Cit, P266.

[5]- مساعد محمد: محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017، ص17.

- قرض الشعب الجزائري (CPA) في 19 ديسمبر 1966.
- البنك الخارجي الجزائري في 12 سبتمبر 1967[1].

المبحث الثالث: الخيارات الاجتماعية والثقافية:

1. الخيارات الاجتماعية:

أ. السكان والهجرة:

تعد المشكلة السكانية في الجزائر من أعقد المشاكل مواجهة كونها لا تنعكس فقط على الوضع الاجتماعي وإنما على الوضع الاقتصادي وحتى السياسي والجدير بالذكر أن مشكل السكن بالجزائر ليست بحديث العهد، وإنما تفاقم وضعه خاصة بعد الاستقلال بسبب اهتمام السلطات بحل مشاكل أخرى أعطت لها الأولوية في الوقت الذي عرفت فيه الجزائر زيادة سكانية كبيرة راجعة للنمو الديمغرافي والنزوح الريفي نحو المدن[2]، حيث قدر عدد السكان في الجزائر سنة 1966 بأكثر من 12 مليون نسمة، وقدر في سنة 1970 بحوالي 12 مليون و300 ألف نسمة، بينما وصل عددهم في منتصف السبعينات إلى حوالي 15 مليون و700 ألف نسمة، وقدر عددهم في أواخر السبعينات وبالتحديد سنة 1978 بحوالي 17 مليون و600 ألف نسمة[3]، بينما أخذ تمركز السكان أبعادا أخرى أدت لوجود خلل واضح في التوزيع السكاني ولعل أول مظاهر هذا الخلل هو تمركز السكان الكبير في المدن وخاصة ولاية الجزائر كونها ولاية إدارية، سياسية، اقتصادية وثقافية تحوي جميع المراكز الاجتماعية، في حين أن الولايات الأخرى اختلفت نسب التمركز فيها من تعداد لآخر[4].

وتعود أسباب هذا التباين في التمركز السكاني إلى النزوح الريفي من الريف للمدينة، فاعتقاد المسؤولين بأن السكنات الفارغة التي تركها المعمرون الفرنسيون قادرة على استيعاب السكان كان خاطئا، لأن هذه السكنات لم تستوعب العدد الهائل من المواطنين خاصة الذين تدفقوا من الأرياف نحو المدن[5]، كما كان لنقص الخدمات الاجتماعية دور في النزوح المكثف للسكان بحثا منهم عن العمل والصحة...الخ، فقد تميزت الفترة ما بين (1962-1977) بهجرة ريفية واسعة، حيث عرفت عدة ولايات هجرة إيجابية صافية وكانت مدينة وهران أكثر جاذبية برصيد هجروي سنوي يفوق 13.87%، وتأتي بعدها مدينة عنابة

---

[1]- Benjamin Stora, Op.Cit, P266.

[2]- ابتسام حاوشين: المرجع السابق، ص69.

[3]- عبد الكريم قواسمية: المرجع السابق، ص270.

[4]- عميرة جويدة: إشكالية التوزيع السكاني في الجزائر، مجلد 3، العدد 01، 2021، ص189.

[5]- أحمد دوريش: السياسة السكانية في الجزائر، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، المجلد 03، العدد 01، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة البليدة 02، 2013، ص14.

والجزائر، في حين عرفت الولايات التي غلب عليها الطابع الفلاحي عجزا هجريا كبيرا، وبهذا فقد تحرك أكثر من 600 ألف ساكن نحو المدن في مدة 04 سنوات، ليصل عددهم في المتوسط 120 ألف نسمة ليرتفع إلى 130 ألف نسمة سنويا في فترة 1974-1977م[1]، خاصة وأن هذه الفترة عرفت بمرحلة التخطيط الاقتصادي وسياسة التصنيع التي تبناها الرئيس هواري بومدين بإصلاحات زراعية كتأميم الأراضي وإنشاء التعاونيات الفلاحية، وبناء القرى الاشتراكية كل ذلك إلى تحريك السكان إلى المدن باحثين عن العمل وحياة أفضل بسبب سياسة التركيز على عملية التصنيع في مجال الاستثمارات[2]، وتهميش الزراعة[3].

كل هذه المشاكل والمعضلات دفعت بحكومة هواري بومدين لإيجاد حلول لمشاكل الإسكان والسكان، وذلك من خلال المخططات التنموية ويتجلى ذلك في:

- **من خلال المخطط الثلاثي (1967-1969):** لقد كان هذا المخطط منصب على إعادة بناء القرى المدمرة أثناء الحرب للوصول إلى تحقيق هدف الهجرة المعاكسة إلى الأرياف والقرى لخدمة الأرض، فقد خصصت الدولة لهذا القطاع اعتماد مالي قدره 0.34 مليار دينار جزائري، وبلغت الاستثمارات 0.24 مليار دينار جزائري، أما عمليات تسليم المساكن في تلك الفترة لم تتجاوز معدل 65 ألف سكن ريفي[4].

- **من خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** وفي هذا المخطط بقي قطاع السكان نسبة 5.5% من إجمالي الاستثمارات وشمل برنامجا متوازيا حضاري وريفي من خلال:

- تسطير برناج لإنجاز 45 ألف سكن حضاري بغلاف مالي قدره 1200 مليون دينار جزائري خاصة وأن جل المدن الجزائرية آنذاك عرفت تمركز صناعي مما جعل الفئات الاجتماعية تتمركز حولها، ويجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج لم يحقق كل الأهداف المسطرة، حيث لم ينجز سوى 18 ألف سكن بغلاف مالي قدره 1500 مليون دينار.

- تسطير برنامج لإنجاز 40 ألف سكن ريفي بغلاف مالي قدره 305 مليون دج.

- صدور تعليمة وزارية سنة 1971 وبموجبها أصبح نظام تمويل السكن يقع على عاتق الخزينة العمومية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط[5].

---

[1]- عميرة جويدة: المرجع السابق، ص192.

[2]- تحمل مجموع الأموال المنفقة لغرض إنماءرأس المال، بمعنى توظيف المال في مشاريع مربحة تعود بالفائدة على صاحبها (ينظر: صالحي رابح: المرجع السابق، ص20).

[3]- عبد القادر مهية: واقع التحضر في الجزائر، مجلة المجتمع والرياضة، مجلد 06، عدد 01، جامعة الأغواط، 2023، ص28.

[4]- مصطفى عوفي: النمو الحضاري ومشكلة السكن والإسكان، دراسة ميدانية باتنة، المجلد 08، العدد 02، 2014، ص129.

[5]- دردیش أحمد: المرجع السابق، ص16.

- **من خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):** كانت الأهداف المحددة في هذا المخطط هو الانطلاق في أعمال 100 ألف سكن عمراني حضاري وأعمال بناء 300 قرية فلاحية و2000 سكن ريفي في إطار التجديد وبعث مدن جديدة، و4000 سكن من نوع البناء الذاتي[1]، وكانت حصة السكن الحضاري تمثل 68% من الاستثمارات والباقي موجهة للسكن الريفي[2].

ب. الصحة:

غداة الاستقلال اجتمعت السياسة الصحية بالجزائر بضرورة إنشاء الطب المجاني وضمان إيصال العلاج إلى جميع المواطنين مهما كان دخلهم المادي، وسكناتهم الاجتماعية، فقد حاول المسؤولين الجزائريون الارتقاء بالحالة الصحية للمجتمع وسعت لأجل هذا المبدأ جاهدة بالرغم من الظروف الصعبة التي عاشتها والأزمات التي توالت عليها، وقد جسدت مختلف الدساتير الجزائرية هذه القضية واعتبرتها حدث ضروري ومشروع تكلفه الدولة بمختلف أجهزتها[3]، ولأجل ذلك سعت حكومة هواري بومدين إلى إدراج الصحة ضمن المشاريع التنموية من خلال إصدار قانون ينص على مجانية العلاج والمؤرخ في 28 ديسمبر 1973 والذي يهدف إلى:

- تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يخص تقييم العلاج.
- تمويل القطاعات الصحية من طرف الدولة والهيئات العمومية باعتبار العملية الصحية جزء من التنمية.
- توحيد النظام الصحي.
- الحاق النظام الزراعي بالنظام الصحي، وهذا ما تضمنه القرار الوزاري سنة 1974.
- توحيد الميزانيات على مستوى القطاعات الصحية.
- صدور الميثاق الوطني لسنة 1976 الذي يتضمن توجيهات التنمية الصحية، حيث جاء فيه "تتكفل الدولة في ميدان الصحة بحماية وصيانة وتحسين مستوى صحة السكان"[4].

---

[1]- هو العملية التي تقوم بموجبها الدولة بتأسيس التجهيزات الأساسية اللازمة لعملية إنجاز السكنات (كالأراضي) وعلى المستفيد من السكن القيام بعملية إنجاز سكنه بنفسه (للمزيد أنظر: ابتسام حاويش: المرجع السابق، ص72).

[2]- مصطفى عوفي: المرجع السابق، ص130.

[3]- عيادي ليلى: المرجع السابق، ص153.

[4]- بن عروس حياة: المريض الجزائري بين الطبل البديل والطب الريفي، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد 03، ص87.

كما دعم دستور 1976 حق العلاج المجاني وذلك في مادته 67 والتي تتضمن صراحة بأن كل المواطنين لهم الحق في حماية صحتهم وهذا الحق مضمون لخدمات صحية عامة ومجانية وتوسيع الطب الوقائي[1].

وبعد تدعيم القطاع الصحي بإنشاء المعهد الوطني للصحة العمومية سنة 1964 أصدرت الحكومة عدة مشاريع تنموية لقطاع الصحة طبقا لجملة المخططات التنموية التي عرفتها المنظومة الصحية في هذه الفترة وأهمها:

- **من خلال المخطط الثلاثي (1967-1969):**

تضمن إنشاء 10 مستشفيات و109 عيادة متعددة الخدمات و82 مركز صحي، ليتم إنجاز 06 مستشفيات فقط عام 1976، ولقد خصصت الحكومة ميزانية قدرت بـ318 مليون دينار جزائري للنهوض بهذا المخطط.

- **من خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973):**

تضمن برنامج تطوير النظام الصحي من خلال وضع مشروع تنموي آخر بكل المشاريع السابقة وهو إنجاز 600 سرير منها 200 للمستشفيات الجامعية و100 عيادة متعددة الخدمات و100 مركز صحي و10 مراكز توليد[2].

وقد سجل من خلال هذه المخططات تراجع المعدلات وفيات الرضع وانخفاض الرضع وانخفاض حدة الأمراض المعدية مع تطور عدد المستخدمين في قطاع الصحة، كما أصبحت الدولة وصناديق الضمان الاجتماعي تتحمل كل نفقات الصحة[3].

2. الخيارات الثقافية:

بعد الاستقلال كان لابد من تحقيق الأهداف التي نصت عليها مختلف النصوص التأسيسية لدولة الجزائرية، وهنا جاء ما يعرف بالثورات الثلاث "الصناعية، الزراعية والثقافية"، إلا أن هذه الأخيرة لم تعرف أي هيكلة قانونية بل سيتم التطرق إليها من خلال مختلف خطابات المسؤولية السياسيين وعلى رأسهم رئيس مجلس الثورة الراحل هواري بومدين، حيث قال في خطابه يوم 04 جويلية 1971 "أنها بمثابة تتويج لثورتنا الشاملة"[4]، وقد كانت بداية هذه الثورة في مجال التعليم، فقد ورثت الجزائر المستقلة

---

[1]- سليمة بلخيري: المرجع السابق، ص304.

[2]- غرايبية فضيلة: إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر تحديات وإنجازات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11، ص246.

[3]- عيادي ليلى: المرجع السابق، ص155.

[4]- عالم مليكة: سياسة التعريف في الجزائر بين الأمس واليوم (التاريخ، الرهانات، التحديات والآفاق)، مجلة التسجيل، المجلد 03، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، جوان 2021، ص33-34.

منظومة تعليمية هجينة بين التعليم الفرنسي والتعليم العربي الحر، هذه المعضلة وجب على الحكومة إيجاد حل لها، فما كان من الدولة إلا أن تولي الجانب التعليمي الاهتمام والرعاية[1]، ففي غمرة هذه المشاكل لم تنس الجزائر الميدان العلمي والثقافي ولم تبخصه حقه، فقد حدد هدف السياسة التعليمية والثقافية في الجزائر على أساس الرجوع لأصول الثقافة العربية الإسلامية من جهة، واللحاق بركاب الحضارة العلمية من جهة أخرى[2].

إن تعقد أوضاع التعليم في الجزائر بعد الاستقلال فرض تحديات تنموية وسياسية تطلبت إصلاحات في مجال التعليم بما يتفق والإستراتيجية التنموية فكان لابد من مجانية التعليم وديمقراطيته وتعريبه وجزأرته وتوفير إطارات وأيدي عاملة مؤهلة[3]، ويتجلى ذلك في:

أ. التعريب:

إن تجربة الجزائر في تعريب[4] المدرسة كانت أعمق وأطول، حسب التسلسل السياسي وتعاقب الرؤساء، فقد كانت المرحلة الأولى لهذه السياسة من 1962 إلى 1965 تتمحور حول بناء ما هدمه الاحتلال الفرنسي، حيث قررت حكومة أحمد بن بلة إدخال اللغة العربية في جميع المؤسسات التعليمية التابعة لها، لتليها المرحلة الثانية 1965 إلى 1978، وقد تميزت هذه المرحلة بعدة أحداث ونشاطات في مجال التعريب والتعليم، وقد أعطاها مجيء الرئيس هواري بومدين وطاقمه الإداري دفعا قويا[5].

وقد استمر تطبيق هذه السياسة في أكتوبر 1967، طبق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائي تعريبا كاملا، حيث تدرس كل المواد المبرمجة باللغة العربية وحدها بتوقيت 20 ساعة أسبوعيا[6]، وفي مرحلة التعليم المتوسط مسّ التعريب فيها المواد الأدبية التي كانت تدرس باللغة العربية من السنة الأولى من التعليم المتوسط حتى الرابعة متوسط باستثناء مادة الجغرافيا التي كانت تدرس باللغة

---

[1]- إسماعيل تاحي: تجربة التعليم الأصلي في الجزائر "مشروع نهضوي في سماق تجاذبات فكرية" جامعة المسيلة، 2017، ص223-224.

[2]- محمد العيد مطمر: المرجع السابق، ص237.

[3]- أحمد تريكي: انعكاسات البنية الاجتماعية والاقتصادية على التعليم في الجزائر (1962-1990)، مجلة الدراسات، مجلد 07، العدد 01، جامعة بشار، 2018، ص22.

[4]- هو نقل الكلمة الأجنبية ومعناها إلى اللغة العربية، ويقصد بها الترجمة واستعمال اللغة العربية كلغة للإدارة واتخاذها لغة حضارية، والتعريب بمعناه الواسع هو سيادة العربية في المجتمع لا يفصل عن وحدة الأمة العربية في الماضي أو في الحاضر، والتعريب الحضاري هو المصطلح المناسب الذي يمكننا أن نطلقه على قضية التعريب في الجزائر، فهو عملية نقل للمعاني من لغات غير عربية إلى اللغة العربية (للمزيد أنظر: خديجة حالة: تعريب المدرسة في الجزائر بعد الاستقلال 1962-2008، الحوار الفكري، المجلد 13، العدد 16، جامعة أدرار، 2018، ص312-314).

[5]- خديجة حالة: المرجع نفسه، ص318-319.

[6]- زيان عبد النور، لشهب أحمد: المبادلة التعليمية وسياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، جامعة الجزائر 03، 2020، ص1266.

الفرنسية، أما المواد العلمية كانت تدرس باللغة الفرنسية، وكان توقيت المواد المدروسة باللغة العربية يتراوح ما بين 08 و10 ساعات كل أسبوع[1]، أما التعليم الثانوي فكانت البداية بتعريب مادة التاريخ نظرا لأهميتها في الجانب الروحي والقومي والثوري الذي تزامن مع فتح ثلاث ثانويات واحدة للبنات واثنين للبنين، شمل كل منهما على المرحلة المتوسطة والثانوية، ويتم فيها تدريس جميع المواد باللغة العربية أدبية أو علمية[2]، وفي ظل هذا الإطار أصبحت اللغة العربية هي لغة التعلم في جميع المراحل وجميع المواد وذلك بتوحيد المناهج والبرامج التعليمية، وبذلك أصبحت المنظومة التربوية عربية اللسان جزائرية الإطار والمنهج والمحتوى إسلامية ووطنية الانتماء[3].

وبهذا أصبحت مسألة التعريب قضية وطنية متصلة باستعادة الاستقلال التام والهوية الوطنية، حيث يقول أحمد طالب الإبراهيمي في هذا الصدد "إن التعريب أحد اختيارانا الأساسية، إن الأمر لا يتجلى برفض الحوار مع الشعوب الأخرى وإنما يتعلق بأن نصنع نحن، وأن نتجذر في أرضنا وشعبنا كي نمثل بعد ذلك ما يمكن للآخرين أن يمدونا به أحسن تمثيل واستيعاب، فالتعريب إذن ذا بعد وطني ومن ثم بعد علمي وحضاري"[4].

وقد أثارت سياسة التعريب العديد من النقاش لدى رجال السياسة والتربية والثقافة، لذلك كان رد الرئيس هواري بومدين كالتالي "عندما نادينا بالتعريب مثلا أثارت هذه القضية كثيرا من الجدل واعتقد البعض أن التعريب ضربة موجهة لمصالحهم الخاصة وذلك أنهم لم يكونوا مسؤولين عن الحالة التي وجدوا عليها وليس لأحد أن يلومهم لأن تكوينهم كان تكوينا فرنسيا محضا، وقد قلنا في مناسبات متعددة أن طرح القضية على هذا الأساس وبهذا الأسلوب يعتبر في نظرنا خطئا ونعتقد أنه محض انحراف، فإطارات الجزائر يجب أن ينهلوا من كل ثقافات العالم وأن يتعلموا كل اللغات التي تسيطر على الميدان الثقافي في عالم اليوم، لكن هذا لا يكون لا بتحقيق شرط أساسي هو إعطاء الأسبقية لتعلم اللغة الوطنية[5].

---

[1]- عبد الكريم قواسمية: المرجع السابق، ص296.

[2]- خديجة حالة: المرجع السابق، ص321.

[3]- أحمد لشهب: تقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد 12، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2015، ص134.

[4]- أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص43.

[5]- سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد، المرجع السابق، ص102.

ب. ديقمراطية التعليم ومجانيته:

للوصول إلى تعمم التعلم في شتى أطواره جعل الرئيس هواري بومدين من ديمقراطية التعليم[1]، مبدأ من المبادئ الأساسية للسياسة التربوية[2]، واتضح ذلك جليا في إصلاح 1976، حيث سعت المدرسة الجزائرية إلى إزالة الحرمان التعليمي الذي كان يعاني منه الجزائريون، ومنحت لهم نفس الحقوق من خلال إزالة الفروق الاجتماعية والثقافية للطالب المتمدرس[3]، وإعطاء ديمقراطية التعليم جانبها الإنساني والاجتماعي وجعلها أكثر ملائمة مع القيم التي نادت بها الثورة، وذلك من خلال الإجراءات التي تم اتخاذها لتضمن عدالة حقيقية في مجال الدخول إلى المدرسة وحماية الفقراء حتى يستطيعوا الاستفادة من حقهم المشروع في التمدرس[4]. وذلك من خلال إتاحة الفرصة لجميع الجزائريين الذين هم في سن التمدرس للالتحاق بالمدارس من خلال اعتماد مجانية وبناء المزيد من المدارس في القرى والأرياف لتقريبهم من المتعلمين[5].

أما عن مجانية التعليم فقد حرص رئيس الحكومة هواري بومدين على تطبيق التعليم الوطني المجاني والإجباري في كل مراحل الدراسة والتوسع في عمليات التكوين في مختلف المجالات[6]، طبقا لما جاء في المادة 66 من دستور 1976 "لكل مواطن الحق في التعليم وأن التعليم مجاني وإجباري"[7].

ج. الجزأرة:

سعت الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين إلى سياسة التعجيل لتكوين الإطارات لتغطية النقص وتعويض الفرنسيين الذين غادروا البلاد وتركوا فراغا في الأجهزة الإدارية والتعليمية، وكان من الضروري تعويضهم بالجزائريين من خلال تطبيق مبدأ الجزرأة[8]، والتي تنصب على النواحي التالية:

---

[1]- يقصد بها تلك العملية الإصلاحية لنظام التربية، المبنية على أساس التكافؤ في الفرص التعليمية بين كافة الأطفال داخل فئات المجتمع وشرائحه من أجل فتح المجال أمامهم للالتحاق بأعلى مستوى ثقافي ممكن، وتحصل أرقى تأهيل مهني، كلما سمحت بذلك استعداداتهم وقدراتهم الفطرية،، دون التأثير والتأثر بمكانة الطفل الاقتصادية والاجتماعية والعرقية من خلال القضاء على الأفكار التي تحث على التمييز العنصري والتعاون الاجتماعي والطبقي (للمزيد أنظر: بن علي محمد آكلي: مفهوم ديمقراطية التعليم بين التأويل المثقالي والتطبيق الواقعي، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 10، العدد 02، جامعة الجزائر، 1997، ص284).

[2]- صبرينة بودريوع: المرجع السابق، ص81.

[3]- رقية بن يمينة: دور المدرسة الجزائرية في إرساء قيم المواطنة لدى التلميذ، مجلد 03، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر، 2014، ص315.

[4]- أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص35.

[5]- أحمد خالدي: المرجع السابق، ص277.

[6]- محي الدين عميمور: المصدر السابق، ص538.

[7]- أحمد تريكي: توجهات التعليم، المرجع السابق، ص160.

[8]- رقية بن يمينة: المرجع سابق، ص316.

- اختيار أهداف التعليم وقيمته ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر وأصولها وتطلعاتها بما يحقق الشخصية الجزائرية النقية في نفوس المواطنين الناشئين.
- جزأرة نظام التعليم وخططه وبرامجه.
- جزأرة الإطارات.
- جزأرة الكتاب المدرسي وتوحيده وكل الوسائل التعليمية.
- جزأرة الطريقة والأسلوب المتبع في التعليم بالمدرسة الجزائرية الأصلية[1].

حيث بلغت نسبة المعلمين الجزائريين في الطور الابتدائي سنة 1969-1970 80% والذي يعتبر إنجازا كبيرا مقارنة بما كانت عليه سنة 1965-1966، حيث كانوا يمثلون نسبة 67%، هذا التطور الملحوظ كان جد مهم كونه يمثل أكثر الأطوار حساسية بالقياس إلى الأهداف المنشودة من سياسة الجزأرة، فيما بلغت نسبة 50% في المراحل التعليمية الأخرى[2]، وقد رافق كل ذلك جهد مستمر لتكوين المعلمين بالعربية ورفع كفاءاتهم عن طريق الندوات التربوية والملقتيات التكوينية التي تعقد بصفة دورية تحت إشراف المفتشين والمستشارين التربويين[3].

من خلال المبادئ التي وضعتها حكومة هواري بومدين في مجال التعليم كانت لها ثمارها فحسب السيد أحمد طالب الإبراهيمي أن هذه التجربة أتت بنتائج عديدة بحيث إزداد عدد التلاميذ في هذه الفترة في المدارس الإبتدائية من 70 ألف إلى مليونين، وتضاعف عدد الطلبة في الثانويات من 24 ألف إلى 25 ألف، كما تضاعف عدد الطلبة الجامعيين من 600 إلى 15 ألف[4].

أما الجهود التي اتخذتها وبذلتها الحكومة في مكافحة الأمية، فتعتبر جهودا كبيرة من خلال حملاته محو الأمية، وذلك من خلال اتخاذ تدابير عديدة منها تعزيز هياكل المركز الوطني لمحو الأمية بـ:

- إنتاج الوسائل التعليمية، أي الكتب والدروس الضرورية.
- تنظم فترات تربصية لمن يعملون في حقل محو الأمية.
- تشجيع جميع قطاعات النشاط الوطني على إعداد دروس خاصة بها من أجل محو الأمية ودعمها بالوسائل الضرورية[5].

---

[1]- أحمد خالدي: المرجع السابق، ص276.

[2]- أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص59.

[3]- خديجة حالة: المرجع السابق، ص319.

[4]- صغيري أحمد: السياسة التعليمية في الجزائر (1923-1972)، مجلد 02، العدد 01، 2016، جامعة منتوري قسنطينة، ص101.

[5]- أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص64.

د. السينما:

لعبت السينما الجزائرية دورا قويا وفعالا في تشكيل ثقافتنا وفهمنا لأحداث ووقائع الماضي[1]، كونها وسيلة إعلام سمعية بصرية تثقف وتوعي وتعلم وتفهم وترفه الجماهير، ويعود تاريخ السينما في الجزائر إلى أيام الثورة التحريرية[2] فلطالما عملت السينما الجزائرية من نشأتها في كنف جبهة التحرير الوطني على التعبير على مشكلات المجتمع الجزائري واهتماماته[3]، وقد كان أول شخص حمل على كتفه آلة كاميرا ووصل بها إلى القاعدة الشرقية وصور المجاهدين والمواطنين وهم ينزعون اللباس المدني ويرتدون بذلة المجاهدين هو حمال شندولي[4]، وهذا بواسطة كاميرا قديمة من نوع 16 مم، كان قد اشتراها من عند أحد الأشخاص في تونس[5].

وبمجرد إندلاع الثورة عند زعماء جبهة التحرير الوطني وعلى رأسهم القائد عبان رمضان إلى تأسيس أولى مدارس السينما في الجزائر سنة 1957 والتي كانت تحت اسم مدرسة السينما تحت إشراف المناضل الفرنسي في صفوف الجبهة رونييه فوتييه (René Vantier) [6]، وكان الهدف من هذه المدرسة التصدي للآلة الدعائية الفرنسية[7]، وقد استخدم رونييه فوتيه خبرته التصويرية في مشروعه السينمائي، وسلط عدسات الكاميرا على الأشياء الواقعية للوصول إلى حقيقة المستعمر الفرنسي، ومن ثم نقد عملياته العسكرية والكشف عن ممارساته الوحشية وتجاوزاته الإنسانية، وأهم فيلمين وثائقين رصد بهما الوضع العسكري الموجود شمال إفريقيا وأظهر خلالهما سياسة فرنسا العدوانية، والفيلمان هما:

---

[1]- رحموني لبنى: التاريخ في الأفلام السينمائية الجزائرية، مجلة التدوين، العدد 13، جامعة وهران، 2019، ص01.

[2]- عبد الكريم قواسمية: المرجع السابق، ص281.

[3]- رحموني لبنى: المرجع السابق، ص07.

[4]- يعتبر عميد السينما الجزائرية لكونه أول جزائري يحمل كاميرا على كتفه في مجال الجهة الشرقية للوطن، ليصور معارك جيش التحرير وينقل يوميات المجاهدين للعالم، التحق بالثورة انطلاقا من الولاية الثانية ديسمبر 1956 وساهم سنة 1958 في إنشاء مصلحة السينما التابعة لجيش التحرير الوطني، أنتج العديد من الأفلام وأهم عمل حضره فيلم "جزائرنا" الذي أعده بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (للمزيد أنظر: نبيل زاوي: السينما الثورية الجزائرية ودورها في تاريخ لأحداث الثورة التحريرية الجزائرية 1958-1962، مجلة آفاق سينيمائية، مجلد 07، العدد 01، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2020، ص137-138).

[5]- سعيدي مزيان: رونيه فوتييه (1928-2015) السينمائي الفرنسي الذي خدم الثورة الجزائرية، مجلة الحضارة الإسلامية، المجلد 17، العدد 28، 2016، ص380.

[6]- ولد في 15 جانفي 1925، يعود فونييه واحد من الذين وضعوا الأساس لميلاد السينما الجزائرية، دخل معترك المقاومة الفرنسية للنازيين وهو في سن 15 سنة، أكمل دراسته الثانوية ودخل معهد الدراسات العليا للسينما توغرافيا، أنتج فيلم بعنوان تاريخ أمة الجزائر، انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1950، وأنتج فيلم إفريقيا الخمسينات والذي اعتبر كأول فيلم ضد سياسة فرنسا في المستعمرات، ما كلفه السجن ومصادرة الفيلم من العرض وخرج من السجن في 08 أكتوبر 1958، ليعين بعد الاستقلال كأول مسؤول عن الجهاز السمعي البصري بين 1962-1965، ومنح الجائزة الكبرى للجمعية المدنية للمؤلفين في قطاع السمعي البصري تكريما له على مجمل أعماله (للمزيد أنظر: نبيل زاوي: المرجع السابق، ص138).

[7]- رحموني لبنى: المرجع السابق، ص08.

- ساقية سيدي يوسف 1958.
- اللاجؤون 1958[1].

وبعد الاستقلال تم تأميم قاعات السينما والعرض الموجودة بهدف إعطاء بعد وطني لهذا القطاع، وتم هذا التأميم لصالح مؤسسة وطنية وهي الديوان الوطني للصناعة والتجارة السينماية الذي أنشأ في 1967 وكلف بترقية الإنتاج والعمل على تنظيم وتوزيع الفيلم الجزائري ونشره في الخارج، كما كلف هذا الديوان بتوزيع مصادر التزود من الأفلام الأجنبية بغية تجاوز النقص الكبير في برنامج قاعات العرض، وقد أعطت احتفالات مهرجانات الذكرى العاشرة للاستقلال الوطني دافعا قويا لتطوير السينما، وهذا ما يفسر أن حامي 1971 و1972 كانا أوفر حظا في مجال الإنتاج السينمائي، فقد أنجز ما يقارب 20 فيلم سنة 1972، وهو رقم قياسي لا يزال قائما لحد اليوم[2].

حيث أن المرحلة الزمنية التي مرت بها البلاد أسفرت عن إنتاج سينمائي ذا نمط اجتماعي له علاقة بالواقع، مما أعطى للساحة السينمائية مجموعة من الأفلام التي جردت الواقع الاجتماعي، جاعلة من تلك التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمع مصدر مامين الأفلام[3]، وبحكم النظام الاشتراكي المتبع في عهد الرئيس هواري بومدين أخذت الأفلام في أغلبها صيغة هذا التوجه السياسي الاقتصادي نذكر على سبيل المثال "الفحام" عام 1972 للمخرج محمد بومعادي، و"نوة" عام 1971 للمخرج عبد العزيز طلبي، كما كان هناك مخرجين ألفوا أعمال وثائقية خالدة ركزت على المجتمع كقضية المرأة مثل وثائقي "هن" للمخرج أحمد لعلامك" ونوبة نساء جبل شنوة عام 1978 للكاتبة الجزائرية آسيا جبار[4].

[1]- عياد زويرة: السينما التسجيلية وصور نضال المجتمع الجزائري، فيلم الجزائر تحترق لروني فوتييه، مجلة مدارات تاريخية، المجلد 01، العدد 02، جامعة غليزان، 2019، ص270.

[2]- أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص196-197.

[3]- عبد الرحمان بو العباس، جدي قدور: الواقع الاجتماعي وأثره على الخطاب السينمائي، فيلم "القعلة" نموذجا، مجلة آفاق سينمائية، مجلد 01، العدد 01، جامعة المسيلة، 2021، ص277.

[4]- أولم خديجة: اليقظة المعلوماتية في السينما الوثائقية، خطوةأولى لتكوين مجموعات الأفلام الوثائقية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 08، جامعة تبسة، ص118.

الفصل الثالث

الصعوبات التي واجهت نظام هواري بومدين

المبحث الأول: بومدين والمعارضة:

1. المعارضة الشخصية:

لقد بدأت المعارضة الشخصية لنهج هواري بومدين بعد انقلاب 19 جوان 1965 مباشرة وبأيام قليلة، فقد انسحب كل من علي محساس وعلي يحي عبد النور[1] سنة 1966 بحجة شخصانية الحكم التي اتبعها بومدين مع أن أسباب الإطاحة بأحمد بن بلة كانت تدور حول ذات الموضوع[2].

أ. معارضة الطاهر الزبيري:

لقد كان العقيد طاهر الزبيري مقربا جدا من هواري بومدين إذ كان أحد العناصر الفعالة في الدولة، خاصة بعد تعيينه قائدا للأركان وبعدها عضوا في المكتب السياسي للحزب في 1964، وبمساهمته المحورية بعد ذلك في الإطاحة ببن بلة، هذا ما جعل هواري بومدين متحفظا وحذرا من المكانة التي وصل إليها الطاهر الزبيري[3].

وقد بدأ الخلاف بين هواري بومدين والطاهر الزبري بعد انضمام هذا الأخير إلى مجلس الثورة، حيث لاحظ أن الحكم الفعلي منحصر في يد مجموع وجدة[4]، كما ندد ورفض استبداد بومدين واحتكاره للقرار في مجلس الثورة[5]. لتزداد حدة الخلاف بعد محاولة بومدين وسعيه إلى إحداث التوازن بين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي[6]، وقدماء ضباط جيش التحرير في المناصب والمسؤوليات لتصبح وزارة الدفاع محاطة بعدد من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي البارزين مع ازدياد نفوذهم، ما أقلق القائد

---

[1]- ولد بتاريخ 18 أفريل 1921، سياسي وحقوقي جزائري ناضل في حزب الشعب وانسحب منه بسب الأزمة البربرية 1947، بعد الاستقلال عين عضوا في الجمعية التأسيسية ووزير للأشغال العمومية 20 جوان 1965، ثم وزيرا للزراعة والإصلاح الزراعي في حكومة بومدين سنة 1966 في محل أحمد محساس، واستقال من منصبه بتاريخ 07 مارس 1968، ليشتل بعدها بمهنة المحاماة والدفاع عن حقوق الإنسان، مما قاده إلى الاعتقال ثم النفي، توفي يوم 25 أفريل 2021 عن عمر يناهز 100 سنة (أنظر: ولد الحسين محمد الشريف: المرجع السابق، ص116).

[2]- الطاهر بن خوف الله: المرجع السابق، ص167-168.

[3]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص174.

[4]- تتمثل في مجموعة من العناصر التي عاشت في مدينة وجدة المغربية، شكلت تكتلا هناك، ثم شرعت تخطط لأخذ السلطة بعد استرجاع الجزائر استقلالها، تستند بذلك إلى زعيمها هواري بومدين من أبرز عناصرها: قائد أحمد، وبوتفليقة، أحمد مدغري، والرائد علي منجلي (للمزيد أنظر: رابح لونيسي: روؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص68).

[5]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص152.

[6]- أطلقت هذه التسمية على الجزائريين الذين كانوا مجندين بشكل دائم وعن طواعية داخل وحدات الجيش الفرنسي خلال فترة الاحتلال، والذي التحقوا بثورة التحرير خاصة بعد 1958 (للمزيد أنظر: الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص169).

الطاهر الزبيري خاصة وأن بومدين أصبح يحاول تهميش دوره ويستشير القائد شابو عبد القادر[1] في القضايا العسكرية[2].

وقد ظهر الخلاف جليا للعلن بين الرئيس هواري بومدين وقائد الأركان العامة الطاهر الزبيري، عندما تغيب هذا الأخير عن الاستعراض العسكري الذي نظم بمناسبة الاحتفالات بالذكرى الثالثة عشرة لاندلاع الثورة المسلحة يوم أول نوفمبر 1967[3].

وشرع الطاهر الزبيري في التحضير لانقلاب عسكري ضد هواري بومدين بتكثيف اتصالاته مع بعض ضباط الجيش خاصة المنحدرين من منطقة باتنة وعلى رأسهم الكومندان عمار ملاح[4]، كما كثف الطاهر الزبيري اتصالاته بالمعارضة في الداخل والخارج خاصة كريم بلقاسم وآيت أحمد، وكانت أعين النظام تراقب الزبيري عن قرب وكثب[5].

وفي ليلة 14 ديسمبر 1967 تقدمت ثلاثة فيالق عسكرية من المناطق التالية:

- فيلق قادم من المدية بقيادة الملازم معمر قارة.
- فيلق قادم من مليانة بقيادة الملازم عبد السلام مباركية.
- فيلق مكون من تشكيلة دبابات قادمة من الشلف بقيادة العياشي حواسنية صهر العقيد الطاهر الزبيري[6].

وعندما وصلت الدبابات الأولى إلى جسر العفرون وجدت القوات النظامية في انتظارها بقيادة سليمان هوفمان ومحمد زرقيني، وقد واجه المتمردون طلبة كانو بصدد التكوين في المدارس العسكرية وبعض الوحدات التي بقيت موالية لهواري بومدين ووحدات الدرك الوطني وسرايا الطيران، وبعد إطلاق بعض قذائف بازوكا وقذائف بواسطة طائرات ميغ 17 وميغ 21، التجأ المتمردن إلى الجبال المجاورة

---

[1]- ولد سنة 1925، أحد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، كان مدير الديوان ووزير الدفاع هواري بومدين، أصبح كاتبا لوزارة الدفاع بعد قرار إلغاء الدواوين، ثم أصبح عضوا في مجلس الثورة المنقلب على بن بلة، كان وراء كل التوقيعات على المعاهدات باسم وزارة الدفاع، ثم عينه الرئيس هواري بومدين محافظا سياسيا للخدمة الوطنية سنة 1966، ليرتقي لرتبة عقيد وهي أعلى رتبة في الجيش، ليصدر الرئيس هواري بومدين مرسوما يسمح له بالحضور والمناقشة في اجتماعات مجلس الوزراء، توفي بتاريخ 1971/04/01، بعد سقوط الحوامة التي كانت تحمله (أنظر: http://www.lemonde.fr)

[2]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص173.

[3]- زبيحة زيدان محامي: المصدر السابق، ص202.

[4]- رائد جيش التحرير الوطني بالولاية الأولى، ولد في 15 فيفري 1938 بالمعذر، باتنة، اسمه الحقيقي محمد الصالح ملاح، التحاق بالجيش مباشرة بعد إضراب الطلبة في ماي 1956، رقي إلى عضوية مجلس الولاية الأولى، ليصبح رائدا مكلفا بالاستعلامات والاتصالات، اختار البقاء في صفوف جيش التحرير الوطني (ALN) بعد الاستقلال في 1962 (ينظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص344-345).

[5]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص153.

[6]- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص174.

تاركين وراءهم الدبابات والعربات[1]، فيما خلف قصف الطائرات 105 قتيل من المدنيين والعسكريين وتلامذة مدرسة أشبال الثورة، وألقي القبض على المشاركين في الانقلاب العسكري وسيقوا مقيدين بالسلاسل إلى مقر دائرة عين الدفلى[2].

ويعود فشل انقلاب 14 ديسمبر 1967 إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم التخطيط المحكم والمتهور في اتخاذ القرار وعدم ضمان ولاء كل قادة الجيش لصالح العقيد الطاهر الزبيري.
- استجابة تنقل الدبابات المجنزرة من الشلف للعاصمة (200 كم) دون أن يتم اكتشافها من قبل القوات النظامية[3].
- هطول الأمطار وسقوط الثلوج التي عرقلت تحرك قوات الطاهر الزبيري.
- انعدام عنصر المفاجأة في العملية الانقلابية حيث كانت أعين النظام تراقب مختلف تحركات الطاهر الزبيري.
- تخلي الجميع عن الطاهر الزبري مباشرة بعد فشل المحاولة الانقلابية[4].

أما عن الطاهر الزبيري فقد اختفى عن الأنظار بمساعدة لخضر بورقعة[5] ودخل بوزريعة لينتقل خفية إلى باتنة عبر شاحنة نقل ليهرب في الأخير إلى تونس ثم يلتحق بالمعارضة عام 1968، ولم يعد إلى أرض الوطن إلا بعد وفاة هواري بومدين وإصدار شادلي بن جديد عفوا شاملا على المعارضة في بداية الثمانينات[6].

وقد كان لهذا الانقلاب عدة انعكاسات تمثلت في:

- أدى فشل هذا الانقلاب إلى هيمنة هواري بومدين على زمان السلطة بشكل تام ولم يعد هناك من يشكل تهديدا حقيقيا على سلطته المطلقة.
- أصبحت جماعة وجدة هي الدائرة الثانية للسلطة.

---

[1]- خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، تق: علي هارون، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999، ص81.

[2]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص153-154.

[3]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع ،المرجع نفسه، ص154-155.

[4]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص242-250.

[5]- من مواليد قصر البخاري 15 مارس 1933، التحق بجيش التحرير والمنطقة الرابعة مارس 1956، تدرج في المسؤولية من عضو في القيادة إلى عضو في مجلس الولاةي، وغداة الاستقلال انتخب نائبا بالمجلس الوطني التأسيسي ثم شغل منصب محافظ في المدية، ألقي القبض عليه سنة 1967، ولم يفرج عليه إلا في سنة 1975 (ينظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص88-89).

[6]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص154.

- ارتقاء الضباط الفرنسيين إلى مناصب أكثر حساسية في الجيش ليشكلوا الدائرة الثالثة للسلطة[1].

ب. معارضة قائد أحمد:

بدأ الانشقاق يظهر في صفوف مجلس الثورة بداية من السبعينات، وذلك بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها هواري بومدين في أفريل 1968 ثم محاولة الاغتيال التي تعرض لها أحمد نفسه، وتعود أسباب معارضته لهواري بومدين إلى:

- عدم تقبل قائد أحمد لسلطة الشخصية لهواري بومدين وانفراده بالحكم خاصة وأن مهمة الإطاحة بأحمد بن بلة كانت لنفس السبب.
- وقد أدى وفاة أحمد مدغري[2] المفاجئة إلى تعميق الهوة بين كل من قائد أحمد وهواري بومدين.
- عدم تقبل قائد أحمد[3] لمشروع الثورة الزراعية، فقد كان هواري بومدين متمسكا بالثورة الزراعية وقائد أحمد يرفضها من الأساس، وسبب هذا الخلاف الجذري انتقل قائد أحمد إلى المعارضة سنة 1972 بعد أن عمل طويلا مع هيئة الأركان العامة ومجلس الثورة[4].

وقد دفع قائد أحمد ثمن معارضته لهواري بومدين وذلك من خلال نفيه بعدما طرد من المطار لأول مرة، فحاول أن ينظم معارضته في منفاه من خلال توزيع سرية كتب يقول "الجلوس على الركبتين أمام دكتاتورية فوضوية، قبول الرشوة ليس من شيمكم وليس من شيم تضحياتنا وليس من الكرامة الوطنية"، كما كتب كتاب بعنوان (تناقضات جماهيرية تناقضات المجتمع) والذي حجز عند البيع[5]، وبقي على معارضته إلى غاية وفاته بالمغرب، وتاريخ 05 مارس 1978 ونقل جثمانه إلى الجزائر ودفن بمسقط رأسه بمدينة تيارت[6].

---

[1]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص253.

[2]- ولد يوم 23 جويلية 1934 بسعيدة، أكمل دراسته الابتدائية بسعيدة والإكمالية بمعسكر والثانوية بوهران، تحصل على شهادة البكالوريا، انتقل إلى فرنسا واختار مهنة التدريس، التحق بصفوف الثورة التحريرية 1957 بالولاية الخامسة، عين بعد الاستقلال كأول والي لولاية تلمسان، ثم وزيرا للداخلية، وبعد 19 جوان 1965 أصبح عضوا في مجلس الثورة وزيرا للداخلية ثم وزيرا للمالية بالنيابة في 14 ديسمبر 1967، توفي يوم 10 سبتمبر 1974 في ظروف غامضة (ينظر: سعد بن البشير العمامرة: مسيرة حياة رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص46).

[3]- الطاهر بن خرف الله: المرجع السابق، ص174.

[4]- الشاذلي بن جديد: مذكرات ملامح حياة، ج1، تح: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص240.

[5]- الطاهر بن خرف الله: المرجع السابق، ص174.

[6]- عبد القادر مرجاني: أحمد قايد من رواد الحركة الوطنية بمنطقة تيارت، مجلة الإنسان والمجال، مجلد 04، عدد 07، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018، ص45.

2. المعارضة الحزبية:

تتمثل المعارضة الحزبية في الخارج في ضرب الثورة الاشتراكية (PRS) بزعامة محمد بوضياف وحزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) بزعامة حسين آيت أحمد والحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري (MDRA) الذي أسسه كريم بلقاسم عام 1968، كما تأسست أيضا المنظمة السرية للثورة الجزائرية (OCRA) في 15 أوت 1966 بزعامة كل من محمد البجاوي[1] وآيت الحسين، وانضم إليهم كل من بشير بومعزة وأحمد محساس، وقد حاول كل من محمد بوضياف وآيت أحمد وأحمد محساس وبشير بومعزة وقائد أحمد والطاهر الزبيري جمع المعارضة بالخارج في تنظيم سموه التجمع الثوري في عام 1973 لكن المحاولة باءت بالفشل الذريع[2].

ومن أهم الحركات المعارضة نذكر:

أ. الحركة الديقمراطية الثورية:

أسس كريم بلقاسم حركته السياسية بتاريخ 10 أكتوبر 1967، وهي حركة تصلح إلى الإطاحة بنظام الحكم في الجزائر كما يهدف إلى تطهير صفوف الجيش من عملاء فرنسا، وبناء الجزائر المستقلة[3].

واتهم النظام كريم بلقاسم وتنظيمه بمحاولة اغتيال قائد أحمد المسؤول التنفيذي لحزب جبهة التحرير الوطني، وألقي القبض على الكثير من الأعضاء المحسوبين على الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري، وأصدرت المحكمة العسكرية في وهران حكما بالإعلام غيابيا على كريم بلقاسم، كما أصدرت أحكاما تتراوح بين 10 إلى 30 سنة على عناصر أخرى[4].

لكن معارضة كريم بلقاسم لم تدم طويلا لأنه قد تم تصفية هذا الأخير من قبل المخابرات الجزائرية بأسلوب شنيع، حيث وجد مخنوقا بربطة عنقه بغرفة في فندق ديسلووف بألمانيا[5].

---

[1]- ولد يوم 21 سبتمبر 1929 بتلمسان، خريج معهد الدراسات السياسية بغرنوبل فرنسا دكتوراه دولة في القانون وتحصل على دبلوم في الاقتصاد عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مستشار فرحات عباس 1959-1961، أمين عام الحكومة المؤقتة 1962-1964، وسفير بواشنطن، ممثل الجزائر الدائم لدى الأمم المتحدة عضو في محكمة العدل الدولية بلاهاي، وعضو اللجنة المركزية للحزب 1979، سفير الجزائر في اليونكسو (ينظر: سعد بن البشير العمامرة: مسيرة حياة رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص175).

[2]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص160.

[3]- الطاهر بن خرف الله: المرجع السابق، ص166.

[4]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص174.

[5]- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص195.

ب. منظمة المقاومة الشعبية (ORP):

أنشأت هذه المنظمة بعد انقلاب 19 جوان 1965 بقيادة عبد الحميد بن الزين جمعت صفوفها المناضلين اليساريين في جبهة التحرير الوطني، ومن بينهم نذكر محمد حربي[1] بشير حاج هني[2].

لكن السلطات قامت بحل المنظمة فأنشأ مكانها حزب الطليعة الاشتراكية في جانفي 1966، والذي بقي تحت رقابة الشرطة فلم يتمكن من التعبير عن نفسه، واقتصرت أعماله على توزيع المناشر والجرائد كون جهاز جبهة التحرير الوطني يمنع أي نمو لأي حركة منظمة[3].

لم تشكل المعارضة التقليدية في الخارج في حقيقة الأمر أي خطر على نظام هواري بومدين باستثناء منافسته على الشيوعية التاريخية والثورية خاصة من جانب كل من محمد بوضياف ومحمد خيضر وآيت أحمد وكريم بلقاسم بوصفهم من التاريخيين التسعة.

وتعود أسباب فشل هذه المعارضة إلى:

- التنافس حول الزعامة والاختلافات الإيديولوجية بينها.
- ضعف البرامج السياسية للحركات المعارضة، مما جعل تحالفاتها ظرفية ولا يجمع بينهم إلا معارضة نظام هواري بومدين فقط.
- مراقبتها من طرف جهاز الأمن العسكري[4].

3. المعارضة في الداخل:

وتعتبر المعارضة الداخلية المتمثلة في التيارات الإسلامية والبربرية أخطر معارضة لنظام الرئيس هواري بومدين لأنها بنت معارضتها على أساس ثقافي قادر على تعبئة الشعب، وهذا الأساس متمثل في الإسلام والأمازيغية[5].

---

[1]- من مواليد 27 أفريل 1926 بالقبائل، انخرط كمناضل في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية 1948، مسؤول عن الكنفدرالية العامة ثم الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1953، التحق بجبهة التحرير 1954 (ينظر: بشير بن يوب: دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 1999، ص125-126).

[2]- ولد في 20 ديسمبر 1929 بقصبة الجزائر العاصمة في عائلة متواضعة، انضم صغيرا إلى الكشافة الإسلامية الجزائرية، حفظ القرآن الكريم في سن السابعة، انخرط في الحزب الشيوعي الجزائري 1945، ليرتقي بسرعة لتولي رئاسة تحرير أسبوعية الحرية 1949، حكما عليه باعمين حبسا في عيشة أول نوفمبر 1954، ولم يخرج منها إلا بعد الاستقلال 1962 ليصبح عضو قيادة الحزب الشيوعي، اعتقل في 1965، وفر من التعذيب، توفي سنة 1991 (ينظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص141-142).

[3]- الطاهر بن خرف الله: المرجع السابق، ص167.

[4]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص160-161.

[5]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص161.

أ. المعارضة الإسلامية:

بدأت تظهر معارضة إخوانية متأثرة بالسعودية في جزائر السبعينات، وتتمثل في عبد اللطيف السلطاني[1] صاحب كتاب "المزدكية أصل الاشتراكية"، وكذلك جماعة محفوظ نحناح[2]، والظاهر أن هذه الأنظمة كانت تنشط بدعم سعودي[3]، وقد شكلت موضوعات مثل اللغة والهوية والأصالة، والتعريب، وموقع الإسلام في الدولة والاشتراكية، والثورة الزراعية...الخ، الأساس الذي نهضت عليه وتغذت منه الحركة الإسلامية الجزائرية طيلة سيرورة تشكلها، حيث يمكننا أن نحيل كل الاحتجاجات السلمية أو العنيفة التي باشرتها هذه الحركة بمختلف أجنحتها وتياراتها طيلة فترة حكم الرئيس هواري بومدين إلى أسباب ذات طابع ثقافي وإيديولوجي، فاحتجاج محفوظ نحناح وجماعة الموحدية سنة 1976 كان على الاختيارات الإيديولوجية للنظام[4].

وقد تم سجن هذه الجماعة لأنها وقفت موقفا معاديا لسياسة هواري بومدين الاجتماعية والثورة الزراعية، وذلك لأن هواري بومدين رفض استخدام الدين الإسلامي ضد مشاريعه الاجتماعية، لكن في المقابل سمح الرئيس هواري بومدين لجمعية القيم الإسلامية على مواصلة نشاطها التربوي والثقافي، ولم يحل هذه الجمعية إلا في عام 1966 بعد تنديدها بجمال عبد الناصر والذي حملته مسؤولية إعدام سيد قطب، بسبب خشية هواري بومدين من خلق مشاكل مع نظام جمال عبد الناصر[5]، وقد شن الهاشمي التيجاني[6] رئيس جمعية القيم قبل حلها نقدا لاذعا للكاتبة الجزائرية المفرنسة فضيلة مرابط، ودخل معها في سجال فكري حول موضوع المرأة عبر صفحات مجلة التهذيب الإسلامي، كما حمل عبد اللطيف

---

[1]- ولد بمدينة القنطرة ولاية باتنة 1902، حفظ القرآن وتعلم بعض العلوم الدينية، هاجر إلى تونس سنة 1922 والتحق بالزيتونة، انتخب عضو بالمجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين، وبعد الاستقلال تقلد منصب الإمامة عدة مرات، انتقد سياسة الرؤساء الجزائريين وتوجهاتهم تجاه الإسلام، وضع تحت الإقامة الجبرية إلى وفاته في أفريل 1983 (ينظر: الطاهر سعود: الجذور التاريخية والإيديولوجية للحركة الإسلامية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري قسنطية، 2010/2009، ص451).

[2]- من مواليد 1942 بالبليدة، اشتغل كأستاذ لمدة 20 سنة، اهتم بالسياسة، انتقد النهج الاشتراكي لهواري بومدين، حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة، قضى منها 04 سنوات وأطلق سراحه في 1980، واصل نشاطه المعارض في صفوف التيار الإسلامي، أسس سنة 1990 جمعية الإصلاح والإرشاد، تحولت إلى حركة حماس في نهاية 1991، وانتهب رئيسا لها، توفي في 19 جوان 2003 إثر إصابته بمرض عضال (ينظر، الطاهر سعود: المرجع السابق، ص462).

[3]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص163.

[4]- الطاهر سعود: المرجع السابق، ص262.

[5]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص163-164.

[6]- جزائري من مواليد الرباط المغربية، متحصل على شهادات عديدة، شغل منصب أمين عام لجامعة الجزائر 1962-1964، درس في العديد من المعاهد، تحصل على الدكتوراه من السوربيون في الأدب والعلوم الإنسانية، يتقن العديد من اللغات وله العديد من المؤلفات، توفي في الجزائر سنة 2003 (ينظر الطاهر سعود: المرجع السابق، ص452).

سلطاني من موقعه كخطيب قضية خروج المرأة وسفورها، السبب الذي جعل بن بلة يقيله من منصبه ليعيد نفس النقد مع نظام الرئيس هواري بومدين، رغم أن هذا الأخير أعاده إلى منصبه كإمام بعد أن كان أبعد منه في عهد الريس أحمد بن بلة[1]، وقد لعب النشطاء المسلمون خلال هذه الفترة دور جماعات الضغط وذلك من خلال تأكيدهم على ركائز دولة الجزائر الإسلامية وذلك بالسعي لإحداث تغييرات في السياسة والحصول على مزيد من التنازلات في النقاشات الداخلية للحكومة[2].

وبعد تنامي نشاط الحركة الإسلامية سعى هواري بومدين للبحث عن توازن سياسي جديد وعن سند داخلي لثورته الاشتراكية وسياسته التنموية، حيث أطلق بدءاً من 1972 سراح المعتقلين السياسيين المحبوسين عن منظمة المقاومة الشعبية المشكلة من الأعضاء القدامى للحزب الشيوعي الجزائري، وفتح أمامهم أبواب المنظمات الجماهيرية ليدخلوا فيها لمراكز القيادة والتوجيه مبرزا حاجة المجتمع إلى ضرورة التغيير الجذري للعلاقات الاجتماعية وملكية وسائل الإنتاج[3]، وذلك قصد تركيز ثقل السلطة في يده، وبالتالي المحافظة على احتكار الساحة السياسية لصالحه من خلال الوقوف على رأس كل حركة معارضة وإخضاعها من جهة، ومحاولة دمج واستيعاب بعض برامجها ومطالبها من جهة ثانية، هذا الأسلوب الذي استخدمه مع الإسلاميين حيث حاول دمج بعض ما كانت تنادي بها النخبة الإسلامية في شروعه السياسي (تدعيم وتوسيع نطاق عملية التعريب، تثمين المكون الهوياتي للشعب الجزائري)[4].

ب. المعارضة البربرية:

إن المشكلة الثقافية في الجزائر ليست سوى إبداع فرنسي، فلم تعرف الجزائر المشكلة قط عبر تاريخها الطويل لا على المستوى العرقي ولا اللغوي، ولا الدين ولا على مستوى الحياة الاجتماعية في العادات والتقاليد والانتماء، حتى جاء الاستعمار الفرنسي فأبدع فكرة "عرب" و"بربر" ولغات جزائرية[5].

وقد برزت المعارضة البربرية في صفوف التنظيمات الطلابية اليسارية في تظاهرات عام 1968 والتي رفعت شعار لا اشتراكية بدون ديمقراطية وطالبت نظام بومدين بالسماح لها بتدريس البربرية في الجامعة[6].

---

[1]- الطاهر سعود: المرجع السابق، ص272.

[2]- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، تقرير رقم 22، الإسلامية والعنف والإصلاح في الجزائر، 2004، ص02.

[3]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراعة، المرجع السابق، ص164.

[4]- الطاهر سعود: المرجع السابق، ص263.

[5]- عمر بن قينة: المشكلة الثقافية في الجزائر "التفاعلات والنتائج"، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص79.

[6]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص165.

وانتشرت الفكرة البربرية بقوة بعد إنشاء الأكاديمية البربرية بباريس عام 1966 والتي أسسها محند أعراب سعود[1] وكان من إصداراتها مجموعة من النشرات التحريضية الملينة بالكذب والتزوير والافتراء والحقد على العربية والإسلام.

كما أنشأت أيضا مؤسسات أخرى تتبنى الفكرة وتناضل من أجل الثقافة البربرية، ففي سنة 1973 انشق جماعة من الشبان عن الأكاديمية المذكورة، وأسسوا جماعة الدراسات البربرية في جامعة باريس عام 1973، وفي عام 1978 تكون اتحاد الشعب الأمازيغي الذي نشر مجلة سياسية تحت عنوان الرابطة، وكان من أهم مطالبها معارضته التعريب[2].

وقد عرف عن محند أعراب أنه من المدافعين عن القضية الأمازيية دفاعا عرقيا مما جعله يصطدم مع البعد العربي الإسلامي للشخصية الوطنية، حيث ركز على العنصر اللغوي على حساب العنصر الديني، وبلغ به التطرف إلى درجة أنه لم يستبعد النضال المسلح من أجل تحقيق مشروعه، وعبر عن ذلك بوضوح في كتابه "تاريخ الأكاديمية البربرية" بقوله "إنني لا أستبعد شكلا جديدا من النضال قد يكون نضالا مسلحا إن دعت الضرورة لذلك..." [3]، وقد شرعت هذه الأكاديمية نشاطها من خلال ابتزازا المهاجرين العمال في فرنسا من منطقة القبائل لدفع الاشتراكات ومساهات لتموين نشاطها، فضلا عن الدعم الفرنسي، فكان من مطبوعاتها الإلحاح على مقاومة العربية وحركة التعريب الوطنية[4]، وقد جاء في بيانها الأول "أن تاريخ شمال إفريقيا كما يدرس الآن كله تزييف وتحريف، فعلى البربر أن يتحدوا ضد جريمة نكراء اسمها العروبة.. وهذه بالنسبة لنا هي مسألة شرف وكرامة"[5]، ثم تضمنت هذه الأكاديمية في أحد منشوراتها "أيها البربر استيقظوا وذلك رداً على بعض الخطوات الملموسة التي شرع فيها النظام مثل تعريب القضاء ووثائق الحالة المدنية ذات الصلة اليومية المباشرة بالمواطن"[6].

---

[1]- ضابط في جيش التحرير انتقل ما بين الولايات الثالثة والرابعة ثم وجدة، وهو من المعارضين غداة الاستقلال، كان عضو مؤسس (FFS) سنة 1963، قبل أن ينسحب منها، اختار باريس كمنفى وملجئ للمعارضة، نشر كتاب بعنوان سعداء هؤلاء الشهداء الذين لم يشاهدوا شيئا، عادة إلى الجزائر سنة 1997 ليدفن فيها بعد وفاته في جانفي 2002 (ينظر: رابح لونيسي: دعاة البربر في مواجهة السلطة، دار المعرفة، الجزائر، 2002، ص106-108).

[2]- محمد حاج عيسى الجزائري: الجذور التاريخية للأزمة البربرية في الجزائر، دار الإمام مالك، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، 2021، ص09.

[3]- محمد بوقشور: التطرف الإيديولوجي للفاعلين السياسيين وإشكالية اللغة الأمازيغية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياية، مجلد 10، العدد 01، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، 2019، ص1068.

[4]- عمر بن قينة: المصدر السابق، ص110.

[5]- نصر الدين سعيدوني: المسألة البربرية في الجزائر دراسة الحدود الأثنية للمسألة المغاربية، عالم الفكر، المجلد 32، العدد 04، الكويت، 2004، ص173.

[6]- عمر بن قنية: المصدر السابق، ص110.

بدأ نشاط دعاة البربرية يتردد صداه في الشارع الجزائري عندما هتفت جموع من شبان القبائل ضد رموز السلطة في ملعب 05 جويلية بالجزائر العاصمة في شهر جوان 1977 بمناسبة فوز الفريق الرياضي للقبائل بكأس الجمهورية عندها تعالى الصفير عند سماع النشيد الوطني وترددت هتافات ضد الرئيس هواري بومدين، كما استخدموا الأغاني القبائلية كوسيلة لكسب الشارع القبائلي إلى جانبهم[1].

وقد أدى صعود وشهرة المغني إيدير إلى كسب تأييد جماهيري لموضوع الهوية والذين سعوا من خلاله لتقوية المصداقية الوطنية والعالمية للثقافة الأمازيغية[2].

وقد اعتبر نظام هواري بومدين أن هذه الأفكار كان وراءها فرنسا والصهيونية اللذان يدعيان حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ظاهريا، أما القصد الباطن هو تفجير البلدان التي تقف ضد مصالحهم وتوجهاتهم، لذلك ركز هواري بومدين على تنمية منطقة القبائل وخصها لذلك ميزانية تقدر بحوالي 100 مليون دولار، كما بنى العديد من معاهد التعليم الأصلي، وكان يزور القبائل تقريبا مرة كل عام[3].

المبحث الثاني: وفاة الرئيس هواري بومدين:

شهدت الفترة الأخيرة من عهد الرئيس هواري بومدين نشاطا مكثفا له، فقد استمر في معركة البناء والتشييد بهمة وعزيمة، ففي الفترة من 03 إلى 13 جانفي 1978 قام الرئيس بزيارة العديد من الدول العربية مرفوقا بوفد هام، وقد بدأ جولته التاريخية بزيارة كل من بغداد، الرياض، البحرين، أبو ظبي، عدن، صنعاء، قطر، الكويت، دمشق، وأخيرا تونس، حيث أجرى الرئيس والوفد المرافق له محادثات سياسية هامة[4]، وناقش قضايا عربية ساخنة من ذلك السلام بين مصر وإسرائيل والقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية[5].

وفي شهر أوت 1978 بعد حضور هواري بومدين مؤتمر القمة الإفريقية بأديس أبابا طلب لأول مرة في حياته الذهاب ليوغسلافيا لقضاء عطلته الصيفية[6]. وبعد عودته من يوغسلافيا ساءت حالته مما أدى إلى استدعاء الدكتور عبد الحفيظ أو الشريف، الذي استغرق في فحصه مدة طويلة لكنه لم يصل إلى نتيجة محددة واقترح بنقله إلى المستشفى العسكري لإجراء المزيد من الفحوصات، حيث أوضح التشخيص أن بومدين مصاب بسرطان المثانة ويجب أن يدخل غرفة العمليات لاستئصال الورم الخبيث[7]، ولأجل

---

[1]- نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق،ص174.

[2]- سالم شاكر تمازيغن أشا: الأمازيغيون اليوم، تر: عبد الله زارو، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص38.

[3]- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص165-166.

[4]- محمد العيد مطمر: المرجع السابق، ص334-335.

[5]- خالد عمر بوقفة: اغيال بومدين بين الوهم والحقيقة، قصر الكتاب، البليدة، 1997، ص48.

[6]- سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد، المرجع السابق، ص164.

[7]- خالد بوقفة: المرجع السابق، ص50-52.

ذلك صيغت مجموعة من الاقتراحات من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، وبعض الدول الأوروبية الأخرى، لكن الرئيس فضل العلاج بالاتحاد السوفياتي لمجموعة من الاعتبارات، ولكنه أجل العلاج وكأنه لا يبالي وانغمس في مسؤولياته ثم سافر إلى دمشق[1].

وقد ساءت الحالة الصحية للرئيس هواري بومدين في 24 سبتمبر 1978 بعد عودته من دمشق، حيث شارك في قمة الدول العربية "قمة التصدي والصمود" مما استدعى سفره إلى موسكو صبيحة يوم 29 سبتمبر 1978 للعلاج، لكن الأطباء عجزوا عن علاجه، فقرر العودة إلى أرض الوطن بتاريخ 17 نوفمبر 1978[2]، مصحوبا بفريق من الأطباء الروس لإتمام العلاج بالجزائر إلا أنه وبعد يومين أصيب بنزيف في المخ[3]، أدخله في غيبوبة عميقة دامت حوالي أربعين يوما، وقد كان إلى جانبه بالمستشفى أخوه عبد الله وابن عمته الطاهر[4]، لكن شاءت الأقدار أن ينتقل الرئيس هواري بومدين إلى جوار ربه[5] بتاريخ 27 ديسمبر 1978[6]، وأعلن عن حالة الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بناء على ما جاء في الميثاق الوطني والدستور خاصة المادة 117 منه[7]، والتي بموجبها يصبح السيد رابح بيطاط رئيسا للدولة لمدة 40 يوما، حيث سينتخب في تلك الفترة رئيسا جديدا للبلاد[8].

وتم إعلان الحداد لمدة 40 يوما، وشيع جثمانه الطاهر[9] إلى مثواه الأخير يوم الجمعة 29 ديسمبر 1978 في موكب جنائزي مهيب حضره العديد من الوفود الأجنبية لإلقاء نظرة الوداع الأخيرة على الزعيم الفقيد منها: سوريا، ليبيا، اليمن، السودان، الاتحاد السوفياتي، يوغسلافيا، كوريا الشمالية، تونس، لبنان، والعديد من الدول[10]، ودفن بمقبرة العالية، بجوار الأمير عبد القادر[11].

ولا تزال لحد الساعة وفاة الرئيس هواري بومدين غامضة ومثيرة للجدل، فكل الأجوبة كانت تتلخص في أن الرئيس هواري بومدين مات مسموما بسم لم يكن دواءه معروفا في تلك الفترة، وها هو الرئيس نفسه يستشرف عمره قائلا:

---

[1]- صالح شيروف: المصدر السابق، ص123.

[2]- خالد بوقفة: المرجع السابق، ص54.

[3]- سليمة كبير: المرجع السابق، ص33.

[4]- محمد العيد مطمر: المرجع السابق، ص335.

[5]- شهادة إثباة الوفاة التي قدمها وزير الصحة أمام المجلس الوطني. أنظر الملحق (07).

[6]- ربيحة زيدان محامي: المرجع السابق، ص229.

[7]- محمد العيد مطمر: المرجع السابق، ص336.

[8]- صالح بن أحمد: الرئيس هواري بومدين الرجل الذي هز مرضه كل العالم، دار الهدى، الجزائر، 2018، ص43.

[9]- الصندوق الذي يحمل جثمان الرئيس هواري بومدين. أنظر الملحق رقم (08).

[10]- أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص579-580.

[11]- محي الدين عميمور: المرجع السابق، ص540.

إن قومي تجمعوا وعن قتلي تحدثوا

فلا أبالي بجمعهم فكل جمع مؤنث

وهذا ابن عمته بوهزيلة علي يقول: إن بومدين مات مسموما، سبق وأن مات كلبه بالسم، فقال إن الذي دسّ السم للكلب "عنتر" سيدسه لي لاحقا، والرئيس الشاذلي بن جديد يقول: "إن موت بومدين مشابه لموت الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات"[1].

وبوفاة الرئيس هواري بومدين انتهت مرحلة هامة من تاريخ الجزائر في ظل استقرار حكومي وانسجام في العمل بين مختلف القطاعات[2].

[1]- صالح بن أحمد: المرجع السابق، ص44.

[2]- سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص68.

خاتمة

تعتبر فترة حكم الرئيس هواري بومدين فترة حاسمة من تاريخ الجزائر الحديثة، حيث تم خلالها وضع الأسس الصلبة لتكوين دولة لا تزول بزوال الرجال، فبرغم الصراعات بداية من الانقلاب على نظام أحمد بن بلة وطيلة 15 سنة من على رأس السلطة استطاع الرئيس هواري بومدين رسم الخطوط العريضة لمشروع بناء الدولة، وبعد دراستنا المفصلة لجوانب حياته منذ الطفولة وإلى غاية وفاته، وصلنا إلى استخلاص عدة نتائج نذكرها كالتالي:

- التوقيع على اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار كانت الفتيل الذي أشعل نار الصراع بين الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة وقائد هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين.
- اشتداد الخلاف بين قادات الثورة حول السلطة التي ستسلم الحكم بعد الاستقلال بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة في مؤتمر طرابلس وتحالف العقيد هواري بومدين وأحمد بن بلة ووقفهم ضد الحكومة المؤقتة ما أدى إلى انفجار أزمة صيف 1962 والتي كادت أن تؤدي لحرب أهلية لا تحمد عقباها، بعد حصول مواجهات مسلحة بين الأطراف المتصارعة، لتنتهي باستقالة بن يوسف بن خدة وتولي أحمد بن بلة السلطة بالتعاون مع هيئة الأركان العامة.
- كانت البدايات الأولى لوضع أسس الدولة الجزائرية المستقلة مع أول حكومة أحمد بن بلة من خلال إصدار دستور 1963 وميثاق 1964 الذي سمح له بالتمتع بصلاحيات مطلقة لا حدود لها، وأصبح يتمتع بمكانة خاصة لتصبح كافة السلطات تحت جناحه ما عدا الشق العسكري.
- كانت الأوضاع الاقتصادية في بدايات حكم الرئيس أحمد بن بلة كارثية خاصة بعد تدمير المعمرين والاستعمار الفرنسي للبنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي أصيبت بشلل شبه كلي بعد مغادرة المعمرين الذين كانوا يتحكمون في معظم هذه المؤسسات سواء الاقتصادية منها أو حتى الإدارية.
- كانت الأوضاع الاجتماعية والثقافية لا تقل سواءا عن الاقتصادية نظرا للسياسة التي كان ينتهجها المستعمر، فقد كانت الجزائر تعاني من عدة أزمات اجتماعية تمثلت في انتشار البطالة وتصاعد الهجرة سواء الداخلية نحو المدن أو الخارجية نحو فرنسا وغيرها، كما عرفت منظومة تعليمية كارثية لنسبة الجهل والأمية فيها النصيب الأكبر.
- نشأ هواري بومدين في أسرة ريفية عانت ككل الأسر الجزائرية من ويلات الاستعمار، تلقى تعليما إسلاميا في الكتاب، ليفر من الخدمة العسكرية رفقة أصدقائه ويحل بالقاهرة بعد رحلة شاقة، تابع خلالها دراسة بالأزهر الشريف، وتكون عسكريا بتوجيه من أحمد بن بلة في مصر.

- التحق بالثورة سنة 1956 بعد توليه قيادة شحنة أسلحة موجهة من مصر إلى الجزائر عن طريق البحر، ليتولى منصب نائب قائد الولاية الخامسة العربي بن مهيدي ليصل إلى رئاسة هيئة الأركان العامة بعد إثبات نفسه.
- قيام العقيد هواري بومدين للانقلاب العسكري على نظام أحمد بن بلة والذي أطلق عليه تسمية التصحيح الثوري، وعلل سبب الانقلاب بانفراد أحمد بن بلة بالسلطة.
- تمثلت الخيارات السياسية لنظام هواري بومدين في تشكيل الحكومة ثم وضع التقسيمات الإدارية المتمثلة في البلدية والولاية، ومن ثم وضع ميثاقه ودستور 1976.
- الحزب الحاكم الوحيد كان حزب جبهة التحرير الوطني، أي حرصه على وضع الدولة تحت حكمه، كما فعل رئيس الحكومة أحمد بن بلة.
- توسيع علاقة الجزائر بالدول دبلوماسيا عن طريق تبني هواري بومدين لمبدأ تقرير المصير لكل دولة ضعيفة وتأييده لحركات التحرر والقضايا العادلة كالقضية الفلسطينية التي لاقت دعما واسعا وكبير من طرف هواري بومدين نفسه.
- اتبع هواري بومدين النظام الاشتراكي في الجزائر باعتماده لثلاث ثورات كبرى مست الجوانب التالية (الصناعية، الزراعية، الثقافية).
- طبقت الثورة الصناعية الكبرة بالاعتماد على ثلاث مخططات تنموية كبرى، كانت الصناعة الثقيلة هي الأساس فيها نظرا للموارد الطبيعية والنفطية وغيرها التي تحوزها الجزائر.
- شكل مشروع الثورة الزراعية من أهم المشاريع التي وضعها الرئيس هواري بومدين نظرا للاهتمام البالغ الذي أولاه لهذا المشروع والذي حمل شعار "الأرض لمن يخدمها ويفلحها"، حيث قام بتوزيع الأراضي على الفلاحين وتوزيع العتاد الفلاحي وشكل تعاونيات فلاحية، ولكن هذه الثورة لم تنجح وأدت إلى نقص الإنتاج الزراعي وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- قامت التجارة الداخلية في عهد هواري بومدين على فتح أسواق ومحلات تجارية مع وضع لجان مراقبة السلع في كل الولايات، أما التجارة الخارجية فقد شهدت في مراحلها الأولى مراقبة من السلطة لتحتكر في المرحلة الثانية الصادرات والواردات، وقد شهدت في بداياتها تبعية للسوق الفرنسية، ثم يزداد نفوذها ويصل إلى السوق الأوروبية المشتركة ثم السوق الآسيوية والأمريكية.
- اهتم هواري بومدين بالجانب الثقافي من خلال تعميم سياسة التعريب في كل المجالات ومجانية التعليم وديمقراطيته.
- اهتم النظام بجانب الصحة والسكن قصد توفير حاجيات ومتطلبات المواطنين الجزائريين.

- بروز العديد من المعارضات لنظام هواري بومدين كان أخطرها انقلاب العقيد الطاهر الزبيري على نظام هواري بومدين.
- بدايات بروز معارضة جديدة تمثلت في كل من المعارضتين الإسلامية والبربرية.
- وفاة الرئيس هواري بومدين التي بقيت لغزا حير المؤرخين إلى يومنا هذا.

الملاحق

الملحق رقم (01)

الملحق رقم (02)

الملحق رقم (03)

السيدة أنيسة بومدين

الملحق رقم (04)

الفصل الأول
الجمهورية

المادة 1 :
الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية ، وهي وحدة لا تتجزأ .
الدولة الجزائرية دولة اشتراكية .

المادة 2 :
الاسلام دين الدولة .

المادة 3 :
اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية .
تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي .

المادة 4 :
عاصمة الجمهورية مدينة الجزائر .
النشيد الوطني وخاصيات العلم وخاتم الدولة ، يحددها القانون .

المادة 5 :
السيادة الوطنية ملك للشعب ، يمارسها عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين .

المادة 6 :
الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة .
وهو المصدر الإيديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب والدولة على جميع المستويات .
الميثاق الوطني مرجع أساسي أيضاً لأي تأويل لأحكام الدستور .

الفصل الثاني

الاشتراكية

المادة 10 :

الاشتراكية اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه ، كما عبر عن ذلك بكامل السيادة في الميثاق الوطني . وهي السبيل الوحيد الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني .

مفهوم الاشتراكية ، طبقا لما ورد في الميثاق الوطني نصا وروحا ، هو تعميق لثورة فاتح نوفمبر 1954 ونتيجة منطقية لها .

الثورة الجزائرية ثورة اشتراكية تستهدف إزالة استغلال الإنسان للإنسان ، شعارها : « من الشعب وإلى الشعب » .

المادة 11 :

تتوخى الاشتراكية تحقيق تطور البلاد ، وتحويل العمال والفلاحين إلى منتجين واعين ومسؤولين ، ونشر العدالة الاجتماعية ، وتوفير أسباب تفتح شخصية المواطن .

تحدد الثورة الاشتراكية خطوط عملها الأساسية للتعجيل بترقية الإنسان إلى مستوى من العيش يتلاءم وظروف الحياة العصرية ، وتمكين الجزائر من إرساء قاعدة اجتماعية اقتصادية متحررة من الاستغلال والتخلف .

سيحقق النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي ترتكز عليه الاشتراكية بالتطوير المستمر ، بحيث يستفيد من مزايا الرقي العلمي والتقني .

الفصل الثالث

الدولة

المادة 25 :

تمارس سيادة الدولة الجزائرية على مجموع ترابها الوطني ، وعلى مجالها الجوي ، وعلى مياهها الإقليمية .

كما تمارس سيادة الدولة على كل الموارد المختلفة الموجودة على سطح جرفها القاري أو في باطنه ، وفي منطقتها الاقتصادية الخاصة بها .

المادة 26 :

تستمد الدولة سلطتها من الإرادة الشعبية .

وهي في خدمة الشعب وحده .

وتستمد علة وجودها ، وفاعليتها من تقبل الشعب لها .

المادة 27 :

الدولة ديموقراطية في أهدافها وفي تسييرها .

إن المساهمة النشيطة للشعب في التشييد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وفي تسيير الإدارة ومراقبة الدولة ، هي ضرورة تفرضها الثورة .

المادة 28 :

هدف الدولة الاشتراكية الجزائرية هو التغيير الجذري للمجتمع على أساس مبادىء التنظيم الاشتراكي .

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، ص ص 13-21.

الملحق رقم (05)

الملحق رقم (06)

المصدر : google earth

الملحق رقم (07)

شهادة إثبات الوفاة
التي قدمها وزير الصحة
أمام المجلس الشعبي الوطني.

بسم الله الرحمن الرحيم.

تشهد اللجنة الطبية المتكونة من الأساتذة :

- علي القدي.
- محمد التومي.
- محمد الشريف.
- عمر بوجلاب.
- أحمد بوصالح.
- عبد الحق أو شريف.
- محمد عبادة.
- صالح زرداني.

ان السيد هواري بومدين رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ورئيس مجلس الثورة، قد توفي يوم الأربعاء 27 محرم سنة 1399 هجرية الموافق 27 ديسمبر 1978 ميلادية على الساعة الثالثة وخمس وخمسين دقيقة عقب مرض. انا لله واليه راجعون.

وزير الصحة المذكور هو السيد : السعيد آيت مسعودان.

هواري بومدين الرئيس الثالث 1965-1978

الملحق رقم (08)

الصندوق الذي يحمل جثمان الرئيس الراحل بجانب القبر بمقبرة العالية

قائمة المصادروالمراجع

أولا: المصادر:

أ. المذكرات الشخصية:

1. أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الأديب، بيروت.
2. أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات أحمد طالب الإبراهيمي "هاجس البناء" 1965-1978، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.
3. خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، تق: علي هارون، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999.
4. الشادلي بن جديد: مذكرات ملامح حياة، ج1، تح: عبد العزيز بوحاكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

ب. المؤلفات العربية:

1. بنجامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1999، تر: صباح مصدوح، دمشق.
2. سالم شاكر أمازيغن أشا: الأمازيغيون اليوم، تر: عبد الله زارو، دار القصبة، الجزائر، 2003.
3. شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1962.
4. شيروف صالح محمد: هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى، الجزائر، 2005.
5. الطاهر الزبيري: نصف قرن من الكفاح، ط1، الشروق دار الصحافة، الجزائر، 2011.
6. علي هارون: خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر.
7. عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
8. فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.
9. لطفي الخولي: عن الثورة وفي الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين سنوات 1965، 1966، 1974، دار الهدى، الجزائر، 2011.
10. محي الدين عميمور: أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، الجزائر، 2007.

المؤلفات الأجنبية:

1. Abdelkader Boulsane, Les gouverments de Algérie 1962-2006, doucuments, Casbah, édtions, Alger, nouvembre 2009.
2. Hubert Beuve, Méry, seze annéer a la tete de l'année, Le Monde, 28 décembre 1978.
3.

ثانيا: المراجع:

أ. المؤلفات العربية:

1. إسماعيل دبش: إستراتيجيات وآفاق الألفية الثالثة، الملتقى 09 هواري بومدين، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، البليدة، 1999.
2. آسيا تميم: شخصيات جزائرية "100 شخصية)، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
3. حسن بهلول: الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة التنظيم الاقتصادي الوطني بعد الاستقلال، الجزائرية للطباعة، الجزائر.
4. حميد عبد القادر: دروب التاريخ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
5. حياة بن زارع: التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الجزائرية في مواجهة الريح، ط1، منشورات كاي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2021.
6. خالد عمر بوقفة: اغتيال بومدين بين الوهم والحقيقة، قصر الكتاب، البليدة، 1997.
7. رابح لونيسي: الجزائر في دراسة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
8. رابح لونيسي: دعاة البربر في مواجهة السلطة، دار المعرفة، الجزائر، 2002.
9. رابح لونيسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
10. رابح لونيسي، بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
11. رأفت صلاح الدين، وسقط صنم اللبيرالية، مبدعون للنشر والتوزيع، دبي، 1990.
12. ربيحة زيدان محامي: جبهة التحرير الوطني (FLN) جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر، 2009.
13. رشيد بن يوب: دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون، الجزائر، 1999.
14. زوهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، 2007.
15. سعد بن البشير العمامرة: الرئيس الجزائري هواري بومدين والقضية الفلسطينية 1967-1978، ساسي للطباعة والنشر والتوزيع، الوادي، الجزائر، 2016.
16. سعد بن البشير العمامرة: مسيدرة حياة رؤساء الجزائر وحكوماتها من 1962 إلى 1978، دار هومة، الجزائر.
17. سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد (1932-1978)، ط1، قصر الكتاب، البليدة، 1997.

18. السعيد بوالشعير: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 1990.

19. سليمة كبير: الرئيس هواري بومدين زعيم معارك التحرير والتعمير، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر، الجزائر.

20. صالح بن أحمد: الرئيس هواري بومدين الرجل الذي هز مرضه كل العالم، دار الهدى، 2018.

21. صالحي رابح: المكمل في مفاهيم ومصطلحات وشخصيات تاريخية، ط5، دار خليفة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

22. الطاهر بن خرف الله: التنمية الحاكمة في الجزائر 1962-1989، ج2، دار هومة، الجزائر، 2017.

23. الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2014.

24. ظافر نجود: ثوار وشهداء من الجزائر، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

25. عبد الحميد براهمي: في ظل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

26. عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني.

27. العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، اتحاد كتاب العرب، 1999.

28. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من 1962 إلى يومنا هذا، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر.

29. عمار بوحوش: التاريخ السياسية للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

30. عمار بومايدة: بومدين وآخرون، ما قاله وما أثبتته الأيام، تق: عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

31. عمار عمورة: موجوز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر.

32. عمر بن قينة: المشكلة الثقافية في الجزائر التفاعلات والنتائج، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

33. عمر سعود: الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الاصلاحات الليبرالية 1963-2002، تر: عبد القادر شرشار، دار الهدى، 2007.

34. محمد الشريف ولد الحسين: عناصر للذاكرة من المنظمة الخاصة 1947 إثر استقلال الجزائر 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

35. محمد الطاهر زرهوني: وضعية التعليم في الجزائر أثناء السنة الاولى من الاستقلال "التخدي الأكبر، سلسلة منشورات الجبيب، دفاتر المجلس الأعلى، الجزائر، 2005.

36. محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، قسنطينة.

37. محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

38. محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007.

39. محمد حاج عيسى الجزائري: الجذور التاريخية للأزمة البربرية في الجزائر، دار الإمام مالك، 2021.

40. محمد زروال: القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، دار هومة، الجزائر.

41. الهادي أحمد ورواز: العيد محمد شعباني "الأمل... والألم"، دار هومة، الجزائر، 2003.

ب. المؤلفات الأجنبية:

Ahmed Mahsas, L'autogestion en Algérie Données Polituqe de ses prémieres étaps et de son application, édition anthropes, Paris, 1975.

Benjamin Stora, Algérie Histoire contemporaine 1830-1988, Casbah édition, Alger, 2004.

ج. المجلات:

1. أورتيلا لاميا: الجهود الدبلوماسية للرئيس الجزائري هواري بومدين في سبيل تحرير إفريقيا (1965-1978)، مجلة البحوث التاريخية، مجلد 6، العدد 1، جامعة الجزائر، 2022.
2. أولم خديجة: اليقظة المعلوماتية في السينما الوثائقة خطوة لتكوين مجموعات الأفلام الوثائقية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد8، جامعة تبسة.
3. بديدة لزهر: العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات الأهمية والأسس والأدبيات والأهداف، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 30، العدد 02، الجزائر، 2016.
4. بكاي منصف: دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا دبلوماسيا ومقومات دبلوماسياتها الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2014.

5. بلخير سليمة: المنظومة الصحية الجزائرية وواقع الصحة العمومية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد01، جامعة زيان عاشور الجلفة.
6. بلفردي جمال: جوانب من الخيارات التنموية للدولة الجزائرية 1965-1976، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 05، العدد 01، جامعة حمة لخضر الوادي، 2019.
7. بلفردي جمال: حكومة الرئيس بن بلة الاولى الخيار الاشتراكي لتسير الدولة الجزائرية سبتمبر 1962-سبتمبر 1963، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 09، جامعة حمة لخضر الوادي.
8. بن الشيخ النوي: مفهوم الدستور من دساتير الدول إلى دساتير المنظمات الدولية، مجلة الأكاديمية للبحوث، مجلد 07، عدد 01، الجزائر.
9. بن سعدي سمير: أزمة صائفة 1962 واجتماع ما بين الولايات بزمورة 24-25 جوان 1962، مجلة البحوث التاريخية، مجلد 5، جامعة آكلي محند، الجزائر.
10. بن صغير عبد المومن: التأميم بين السيادة الإقليمية للدولة وأحكام القانون الدولي، مجلة القانون الدولي والتنمية، مجلد 08، العدد01.
11. بن عبد المؤمن إبراهيم: صفحات منسية من تاريخ قادة الثورة الجزائرية الحاج بن علا 1923-2009، مجلة الإنسان والمجال، مجلد 08، العدد 01، جامعة أم البواقي، 2011.
12. بن عروس حياة: المريض الجزائري بين الطب البديل والطب الريفي، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد 03.
13. بن عكي محمد أعلي: مفهوم ديمقراطية التعليم بين التأويل المثابي والتطبيق الواقعي، مجلة حوليات، مجلد 10، العدد 02، جامعة الجزائر، 1997.
14. بن علية عيسى: تطور المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر حتمية تطبيق الحكم الراشد، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018.
15. بن عمور سنوسي: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الاصلاحات في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الجزائرية الاقتصادية والإدارة، العدد 05، جامعة معسكر، 2014.
16. بن عنبر عبد الرحمان: مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002.
17. بن عيسى محمد المهدي: المجتمع والتنمية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، ورقلة، 2010.
18. بن مرسلي أحمد: دراسة شخصية هواري بومدين، مجلة المصادر، العدد 01.

19. بن مهبة عبد القادر: واقع التحضر في الجزائر، مجلة المجتمع والرياضة، مجلد 06، عدد01، جامعة الأغواط، 2023.

20. بن يمنة رقية: دور المدرسة الجزائرية في إرساء قيم المواطنة لدى التلاميذ، مجلد 03، العدد 02، جامعة معسكر، 2014.

21. بوالعباس عبد الرحمان جدي قدور: الواقع الاجتماعي وأثره على الخطاب السينمائي فيلم الغفلة نموذجا، مجلة دفاتر سينمائية، مجلد 01، العدد 01، جامعة المسيلة، 2021.

22. بوراس محمد: توجهات المصالح المشتركة الفلاحية في الجزائر أي نموذج للاستغلال الفلاحي، مجلة الدراسات الحقوقية، مجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2020.

23. بوضياف محمد: الثقافة السياسية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، كلية الحقوق، بسكرة، 2007.

24. بوقسور محمد: التطرف الإيديولوجي للفاعلين السياسيين وإشكالية اللغة الأمازيغية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 01، العدد 01، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2019.

25. تاحي إسماعيل: تجربة التعليم الأصلي في الجزائر، مشروع نهضوي في سياق تجاذبات فكرية، جامعة المسيلة، 2017.

26. تريكي أحمد: انعكاسات البنية الاجتماعية والاقتصادية على التعليم في الجزائر 1962-1990، مجلة الدراسات، مجلد 07، العدد 01، جامعة بشار، 2018.

27. تريكي أحمد: توجيهات التعليم في الجزائر بعد استعادة السيادة الوطنية، مجلة الدراسات، جامعة طاهري محمد بشار، جوان 2017.

28. جعبوب محمد: التكامل الإقليمي في إفريقيا النظرية والواقع، مجلة أكاديميا، العدد 06، الجزائر، 2017.

29. جعفري جمال: مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على النتائج الزراعي، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 10، العدد 02، جامعة بنشار، 2018.

30. الحاج مراد مولاي: واقع ومصير السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر المستقلة، مجلة دراسات في النفسية والمجتمع، مجلد 02، العدد 02، جامعة وهران، 2015.

31. حالة خديدة: تعريب المدرسة في الجزائر بعد الاستقلال (1962-2008)، مجلة الحاور الفكري، مجلد 13، العدد 16، جامعة أدرار، 2018.

32. حاوشين ابتسام: السياسية السكنية في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلد 14، العدد 01، جامعة البليدة، 2010.

33. خالدي أحمد: الأطر التاريخية للمؤسسة المدرسية في الجزائر مراحل ومحطات بارزة، مجلة العصور الجديدة، مجلد 7، العدد 27، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2018.

34. درويش أحمد: السياسة السكانية في الجزائر، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، مجلد 03، العدد 01، جامعة البليدة، 2013.

35. دكار أحمد: تطور جيش التحرير الوطني من 1954 إلى 1962، مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، جامعة ورقلة، الجزائر.

36. رابح زغواني: أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح، مجلة سياسات عربية، جامعة قالمة، 2016.

37. رحموني لبنى: التاريخ في الأفلام السينمائية الجزائرية، مجلة التدوين، العدد 13، جامعة وهران، 2019.

38. زاوي نبيل: السينما الثورية الجزائرية ودورها في التاريخ أحدث الثورة التحريرية الجزائرية 1958-1962، مجلة آفاق سينمائية، مجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2020.

39. زيان عبد النور لشهب أحمد: المساءلة التعليمية وسياسة إصلاح المنظمة التربوية في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 05، العدد 02، جامعة الجزائر، 2020.

40. سالاماتي عبد القادر: سياسة الأرض المحروقة وآثارها على المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر 1830-1847، مجلة دراسات مجلد 07، العدد 03، الجزائر، 2018.

41. سايح بوزيد: تقييم مسار الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة ورقلة، ص2018.

42. سعيدوني نصر الدين: المسألة البربرية في الجزائر دراسة الحدود الآتية والمسألة المغاربية، مجلة عالم الفكر، مجلد 32، العدد 04، الكويت، 2004.

43. سعيدي مزيان: رونييه فوتيه (1928-2015) السينمائي الفرنسي الذي خدم الثورة الجزائرية، مجلة الحضارة الإسلامية، مجلد 17، العدد 28، الجزائر، 2016.

44. شتواح حكيمة: الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة بطرابلس وأزمة صائفة 1962، مجلة دراسات الجزائر والعالم، العدد 05، الجزائر، 2017.

45. شويحات مريم: الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة، مجلة قضايا تاريخية، العدد 01، الجزائر، 2016.

46. صغيري أحمد: السياسة التعليمية في الجزائر (1923-1972)، مجلد 02، العدد 01، جامعة منتوري قسنطينة، 2016.

47. عالم مليكة: سياسة التعريب في الجزائر بين الأمس واليوم، مجلة التعبير، مجلد 03، العدد 01، جامعة خميس مليانة، 2021.

48. عبة فريد: تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصاية وإدرية، العدد 20، جامعة بسكرة، 2016.

49. عبد الوهاب أوسليم: مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي-جوان، مجلة الخلدونية، مجلد 06، العدد 01، جامعة تيارت.

50. عجة الجيلالي: تحرير قطاع المحروقات، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الشلف.

51. عميرة جويدة: إشكالية التوزيع السكاني في الجزائر، مجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2021.

52. عوفي مصطفى: النمو الحضاري ومشكلة السكن والإسكان، دراسة بمدينة باتنة، مجلد 08، العدد 02، الجزائر، 2014.

53. عياد زويرة: السينما التسجيلية وصور نضال المجتمع الجزائري فيلم الجزائر تحترق لروني فوتييه، مجلة مدارات تاريخية، مجلد 01، العدد 02، جامعة غليزان، 2019.

54. عياد ليلى، هلالي أحمد: قراءة في إصلاحات المنظومة الصحية في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 05، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أدرار.

55. العيادي موسى: تطور سياسة الجزائر الخارجية (1962-2012، كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية، جامعة المدية.

56. غرايبية فضيلة: إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر تحديات وإنجازات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11، الجزائر.

57. غلواز فاطمة الزهراء: النشاط الدبلوماسي في فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين 1965-1978، مجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 01، الجزائر، 2016.

58. قط سمير: إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جامعة بسكرة، 2017.

59. كديدة محمد مبارك: فكرة المنطقة الجنوبية الصحراوية في الثورة الجزائرية بين فرانس فانون وهواري بومدين، مجلة آفاق علمية، مجلد 11، العدد 02، المركز الجامعي لتامنغست، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية.

60. كواش منال: دور النهبة السياسية الحاكمة في بناء الدولة (الجزائر نموذجا)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، مجلد 03، العدد 01، جامعة الجزائر، 2021.

61. كورتل نجاة وآخرون: دور الصناعة في انعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، مجلد 05، العدد 02، جامعة قسنطينة، 2020.

62. لشهب أحمد: تقويم سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، مجلة دراسات تنفسية وتربوية، العدد 12، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2015.

63. لعوج جبران: التوازي والتقاطع في قواع العلاقات الجزائرية المغربية (1962-1994)، مجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، المجلد 08، العدد 01، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2022.

64. مرجاني عبد القادر: أحمد قائد من رواد الحركة الوطنية بمنطقة تيارت، مجلة الإنسان والمجال، مجلد 04، العدد 07، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018.

65. مرحوم عبد الرحيم: ملامح السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة الحقوق والحريات، عدد خاص، جامعة تلمسان، 2017.

66. ناصري سفيان: التعدي على حق الملكية العقارية الفلاحية في ظل قانون الثورة الزراعية، إشكالية إثبات ملكيتها، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 07، العدد 02، جامعة أم البواقي، 2020.

67. هني بشرة أحمد، لزهر بديدة: الجزائر المستقلة وطموح بناء الدولة السياسية (1962-1963)، المجلة التاريخية الجزائرية، مجلد 05، العدد 02، الجزائر.

68. هني عامر: قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 04، جامعة المسيلة.

69. الوناس الحواس: الأوضاع الاجتماعية للجزائريين سنوات 1830-1930، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مجلد 01، العدد 01، جامعة البويرة، 2013.

د. الأطروحات والرسائل الجامعية:

- **الأطروحات:**

1. بوعافية رضا: آليات تسيير العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل الدكتوراه، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2018/2017.
2. حمودي أبرير: مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينة (1945-1973)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014.
3. رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر (1988-2018)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطذينة، 2009/2008.
4. الطاهر سعود: الجذور التاريخية والإيديولوجية للحركة الإسلامية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.
5. عبد الكريم قواسمية: الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة (1962-1978)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، جامعة سيدي بلعباس، 2018.
6. كريمة جباري: الإستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي (1962-2016)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2021/2020.
7. كفاح عباس رمضان صالح الحمداني: الجزائر في عهد بومدين (1965-1978)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الموصل، 2007.
8. محمد العيد مطمر: الشخصية القيادة ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين نموذج)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم اجتماع التنمية، كلية الأدب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار، 2005/2004.
9. وليد عابي: حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019/2018.

- **الرسائل الجامعية:**

10. صبرينة بودربوع: الحياة الاجتماعية في ظل الاشتراكية بالجزائر، المرحلة البومدينية نموذجا (1965-1978)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2011.

11. فيصل لوصيف: آثار سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال فترة 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014/2013.

12. محمد شيبوب: اجتماع العقداء العشرة من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 (ظروفه، أسبابه، انعكاساته، على مسار الثورة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الثورة الجزائرية، جامعة وهران، 2010.

13. وحيد خير الدين: أهمية الثورة النفطية في الاقصاد الدولي والإستراتيجات البديلة لقطاع المحروقات، "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2013/2012.

هـ. محاضرات:

1. عروس ميلود: محاضرات مقياس المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر.
2. كاس عبد القادر: محاضرات مقياس المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر، ماستر علوم سياسية، تخصص سياسات عامة.
3. مساعد محمد: محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017.

و. قواميس:

1. عاشور شرفي: الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: غانم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر.
2. فرطاس صليحة: السد الأخضر حزان أخضر إلى برنامج وطني للتنمية المحلية، مداخلة الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية.
3. موسوعة كواسي (1956-1963)، تر: جيلالي خلاص، دار القصبة، الجزائر، 2007.

ز. المواقع الإلكترونية:

1. http://www.marefa.org
2. http://www.aljazeera.net
3. http://www.lemonde.fr

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

مقدمة.....أ-هـ

الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر العامة غداة الاستقلال

المبحث الأول: الوضع السياسي.....**07**

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي.....**12**

المبحث الثالث: الوضع الاجتماعي والثقافي.....**15**

الفصل الأول: اعتلاء هواري بومدين سادة الحكم

المبحث الأول: مولد ونشأة هواري بومدين.....**22**

المبحث الثاني: حياته التعليمية ونشاطه قبل الثورة.....**23**

المبحث الثالث: التحاقه بالثورة التحريرية.....**24**

المبحث الرابع: الانقلاب العسكري لهواري بومدين 19 جوان 1965.....**27**

الفصل الثاني: الخيارات الكبرى للرئيس هواري بومدين في ظل الاختيار الاشتراكي

المبحث الأول: الخيارات السياسية.....**33**

المبحث الثاني: الخيارات الاقتصادية (الصناعة، زراعة، تجارة).....**44**

المبحث الثالث: الخيارات الاجتماعية

والثقافية **60**

الفصل الثالث: الصعوبات التي واجهت نظام هواري بومدين

المبحث الأول: بومدين

والمعارضة **71**

المبحث الثاني: وفاة الرئيس هواري بومدين **80**

خاتمة **84**

الملاحق **88**

قائمة المصادر

والمراجع **96**

فهرس المحتويات **108**

"الخيار الاشتراكي للدولة الجزائرية المستقلة
دراسة في الرئيس هواري بومدين (1965-1978)"

الملخص:

عاشت الجزائر غداة الاستقلال أوضاع مزرية على كافة الأصعدة لتبدأ معالم تشكيل الدولة الجزائرية في التبلور و الظهور مع أول حكومة بعد الاستقلال برئاسة أحمد بن بلة لينتهي دوره بخلعه من منصبه بعد تنظيم انقلاب عسكري تبناه قائد الأركان العامة لجيش العقيد هواري بومدين ذلك الانقلاب الذي وصل من خلاله لهرم السلطة ،وقد اعتبرت فترة حكمه نقطة تحول في مسار تاريخ الجزائر المستقلة ،حيث اعتمد الرئيس هواري بومدين الخيار الاشتراكي لتسيير شؤون الدولة أين قام بعدة اصلاحات هامة في القطاعات الرئيسية مثل (الاقتصاد،التعليم،الصحة والاسكان) من خلال الثورات الثلاث الكبرى الصناعية ،الزراعية ، الثقافية إلا أنه ورغم هذه الانجازات التي حققها تعرض لانتقادات عديدة حول سياسته الاشتراكية تبلورت في شكل معارضة قامت في الداخل والخارج .

الكلمات المفتاحية: هواري بومدين،الجزائر المستقلة، الخيار الاشتراكي، المعارضة.

Abstract:

After independence Algeria faced dire condition on al fronts. The formation of the Algerian state began to take shape and the first government after independence was formed under the leadership of Ahmed Be Balla however his role came to an end when he was overthrown from his position following a military coup led by colonel Houari Boumediene the chief of staff of the army this coup marked a turning point in the history of independent Algeria as Boumediene rose to the pinnacle of power. Boumediene rule was considered a significant shiftin the tragectorw of independent Algeria he adopted a socialist approach to governing the state and implemented several important reforms in kew sectors such as the econmw education health and housing these reforms wor carried out through the three magor revolucions industrial agricultural and cultural. Despite the achievements he made Boumediene faced numerous critusisms of his socialist policies both domestically and internationally opposition to his policies manifested in various forms both from within Algeria and abroad.

Keywords: Houari Boumediene, Independent Algeria, Socilist Algeria, Opposition.